٨٩٠ / م

الفوائد المسجلة فى شرح الحمد لله والبسملة، تأليف البناني، محمد بن حمدون -- ١١٤٠هـ. كتبت سنة ١٣٠٢هـ.

٥٠ ق ٢٥س ٢٣ × ١٧سم

٥١٦٤ م / ١ نسخة جيدة، ضمن مجموع (ق١ - ٥٠)، خطها مغربي حسن.

معجم المؤلفين ٩:٢٧٠ هدية العارفين ٢:٣٠٢

أ- التفسير القرآن الكريم وعلومه أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ ج- شرح الحمد لله والبسملة.

---

٨١٠ / م٢

شرح خطبة ألفية ابن مالك، تأليف البناني، محمد بن حمدون - ١١٤٠هـ، كتبت فى اوائل القرن الرابع عشر الهجرى تقديرا.

٣٣ق ٢١س ٢٣×١٧سم

٥١٦٨ م / ٢ نسخة جيدة، ضمن مجموع (ق٥١ - ٨٨)، خطها مغربي حسن. جاء فيها
أن المؤلف فرغ من تأليفه عام ١١٤٥هـ.

الخزانة العامة بالرباط ١:٣٤٥ معجم المؤلفين ٩:٢٧

أ- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج- اختصار شرح خطبة ألفية ابن مالك



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله رب العالمين • والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم
النبيين • وعلى آله وصحبه الكملين • وبعد فيقول العبد الفقير • إلى المولى
القدير • المدرس العاني • المكتسب الفاني • محمد بن محمد بن حمدون بناني • عامله الله
تعالى بالعفو والغفران • وأسكنه جنته وكرمه فسيح الجنان • هذه تقاييد
محررة • وتحقيقات وجيزة • سهلة لمن تفقه • غنية عن عويصة المراد • يستحسنها
اللبيب • وينشرح بها صدر الأريب • فرجوت أن تكون أبدع ما يكون من الترتيب والتهذيب
وأن تختصرها بحصر العجيب • ووردت من نحو ستين فصنفتها المؤلفة المتفرقة
فأتيت منها بما يستحسن ويستعذب • فما عدا ما قدمته سوى أن تكرر تقديم بعضها
أو تأخيرها • فصرت بعد استخراج ما في روضة البسملة والحمدلة من أزهار •
واقتطاف ما في ذلك من الأنوار • وسميتها بالعوائد المسلسلة في شرح
الحمدلة والبسملة • مع أني أعلم أني قصير الباع • قليل الاطلاع • مزجى
البضاعة • غير أهل لهذه الصناعة • وأن من صنف فقد استهدف • فإن أصاب
فقد استعطف • وإن أخطأ فقد استقذف • لا سيما الأولى من شيم الأبرار الأطهار
الأخيار • أن يصلحوا ما طغت به الأقلام • ويتجاوزوا عما زلت به الأقدام • أو نفرت
عنه أيدي الأفهام • فما كان ينبغي لمثلي التعرض لمثل هذا المقام • ولا يخوض في مثل هذا الكلام •
لاكن حملني على ذلك الطمع فيما للمصنف فيه سرور • والرجاء من الله تعالى في تحصيل
الأجور • الأول أن يدرج في سلك هذا الجناب • أن قرب السامي الزردي العالي
الأنفس • الثاني انتفاع من له التقاييد في عمره بعده إن فسح له في السعد التي
لا ينبغي أن يؤلف إلا فيها وهو شيء لم يسبق إليه فيخترعه • أو شيء ناقص فيتمه •

أو شيء مغلوط فيصححه • أو شيء طويل فيختصره بلا إخلال شيء منه • أو شيء
مفرق فيجمعه • أو شيء مختلط فيرتبه • أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه • الثالث
الترقي في العلوم بكثرة المطالعة • والتثبت في مسائل بطول المراجعة • الرابع
حصول النفع به فيكون إن شاء الله تعالى من الأعمال التي لا تنقطع بالموت • ولا
يغلب صاحبها حسرة الفوت • وفي الحديث إذا مات ابن آدم انقطع عمله
إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به الحديث • وبالتدريس والتصنيف أشبه
والتأليف أقوى لطول بقائه على ممر الأزمان • جعله الله تعالى محلا للإقبال والقبول
ومنتهى أرب والسول • إنه خير مسؤول وأكرم مأمول • وهو حسبي ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم • ورتبتها على مطلبين الأول
في البسملة وفيه مقدمة وأربعة مقاصد وخاتمة • وفي المقدمة مبحثان الأول
في فضائل البسملة وما يتعلق بذلك الثاني في الحديث الوارد في الابتداء بها وفي
المقصد الأول ثلاثة مباحث الأول في معنى الباء من بسم الثاني في متعلقها الثالث
في سبب كسرها وتطويلها • وفي المقصد الثاني ثلاثة مباحث الأول في معنى
اسم لغة واصطلاحا وما يتعلق بذلك الثاني في سبب الابتداء به الثالث في مادته
ولغاته وموجب حذف ألفه خطا • وفي المقصد الثالث ثلاثة مباحث الأول
في علمية اسم الجلالة الثاني في مادته وما يتعلق بذلك الثالث في كونه اسم الله
الأعظم • وفي المقصد الرابع ثلاثة مباحث الأول في معنى الرحمن الرحيم وصيغتهما
الثاني في أن أبلغ منهما الثالث في إعرابهما وما يتعلق بذلك والخاتمة في جملة
البسملة • والمطلب الثاني في الحمدلة وفيه مقدمة في فضائل الحمد وما
يتعلق بذلك وأربعة مقاصد الأول في تعريف الحمد والشكر والمدح لغة وعرفا
الثاني في أركان الحمد الثالث في النسب التي بين الحمد والشكر والمدح الرابع في أقسام
الحمد والخاتمة مشتملة على ثلاثة مباحث الأول في إعراب الحمد الثاني في معنى لام
التعريف ولام الجر الثالث في جملة الحمد ومن الله أستمد التوفيق • وهو الهادي إلى
سواء الطريق

المبحث الأول من مقدمة المطلب الأول في فضائل البسملة

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وما يتعلق بذلك

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم
فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اوله وهي مفتاح كل كتاب انزل ولما نزل بها جبريل
اعادها ثلاثا وقال هي لك ولامتك فمرهم الا يدعوها في شيء من امورهم فاني لم ادعها
طرفة عين منذ نزلت على ابيك آدم وكذلك الملائكة وعنه صلى الله عليه
وسلم البسملة فاتحة كل كتاب وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل
كتاب والمراد بالكتاب ما اريد كتبه والمعنى ان حقها ان تكون في مفتتح كل كتاب
استعاذة وتيمنا بها وتحصيل وقيل الكلام ان المراد به الكتب السماوية المنزلة على
الانبياء عليهم السلام وفي ذكر العلامة ابو بكر التونسي اجماع علماء كل
ملة على ان الله سبحانه افتتح جميع كتبه ببسم الله الرحمن الرحيم فان قيل هذا
ينافي ما جرى في ابي من انها من خصائص هذه الامة اجيب بان المختص بهذه
الامة البسملة بهذه الالفاظ وعلى هذا الترتيب وما وقع في النمل عن سليمان ومن ثم
كما في كتابه لبلقيس فانه لم يكن عربيا وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان اول شيء
كتب في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم وروي انه صلى الله عليه وسلم
كان يكتب باسمك اللهم حتى امر ان يكتب بسم الله فكتبها فلما نزلت قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزلت انه من سليمان وانه كتبها وروي
انه اول ما نزل به جبريل بسم الله الرحمن الرحيم وروي انه لما نزلت البسملة
هرب الغيم الى المشرق وسكنت الرياح وهاج البحر واصغت البهائم باذانها
ورجمت الشياطين وحلف الله بعزته وجلاله لا يسمى اسمه على شيء الا
بارك فيه وروي ان رجلا قال بحضرته صلى الله عليه وسلم تعس الشيطان فقال
له عليه السلام لا تقل ذلك فانه يتعاظم عنده ولكن قل بسم الله الرحمن الرحيم
فانه يصغر حتى يصير اقل من ذباب وروي من اراد ان يحيى سعيدا ويموت
شهيدا فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله وروي بسم الله الرحمن الرحيم ام
القرآن وهي ام الكتاب وهي السبع المثاني وعن ابن مسعود من اراد ان ينجيه

ورجمت

الله

الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ البسملة فيجعل الله له بكل حرف منها جنة
من كل واحد منهم فانهم يقولون في كل افعالهم بسم الله فبقوتهم وبها استضلعوا ونحو ذلك
موافقة لعدد حروف البسملة وعن ابي الخطاب رضي الله عنه عنه صلى
الله عليه وسلم من رفع كتابا يلقى في الارض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم بعث
الله الملائكة يحفون عليه باجنحتهم حتى يبعث الله وليا من اوليائه يرفعه
رفعه من رفع كتابا من الارض فيه البسملة رفع الله اسمه في عليين وغفر
له ولوالديه ببركتها وقيل ان الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة
واربعة انزل على شيث ستون وعلى ابراهيم ثلاثون وعلى موسى قبل التورية
عشرة والتورية والانجيل والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب مجموعة في
الفرقان ومعانيه مجموعة في الفاتحة ومعانيها مجموعة في البسملة ومعاني
البسملة مجموعة في بائها ومعناها بي كان ما كان وبي يكون ما يكون زاد في
الحنبالي وقوله انزل على شيث ستون يخالف ما في الخميس ونصه وعن
ابي ذر الغفاري قلت يا رسول الله كم انزل الله من كتاب قال مائة صحيفة واربعة
كتب على شيث خمسين صحيفة وعلى اخنوخ وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلى
ابراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التورية عشر صحائف وانزل التورية
والانجيل والزبور والفرقان ولم يذكر آدم في هذه الرواية وفي البدايع
وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى قال ابن [illegible] ولما اختلفوا
في كون البسملة من الفاتحة فمذهب مالك الى انها ليست منها وحجته قوله
صلى الله عليه وسلم انزلت علي سورة ليست في التورية ولا في الانجيل
ولا في الفرقان مثلها ثم قال الحمد لله رب العالمين ولم يذكر البسملة وقوله
عليه السلام فيما يرويه عن ربه قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين
فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سال اذا قال العبد الحمد لله رب
العالمين يقول الله حمدني عبدي واذا قال الرحمن الرحيم يقول الله اثنى
علي عبدي واذا قال مالك يوم الدين يقول الله مجدني عبدي واذا قال اياك نعبد
واياك نستعين يقول هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سال واذا قال

ومعناها في صح

مجدني صح

ولعبدي ما سال

لا يعرف العرب المستقيم البرء اخرهم بقول الله تعالى لعبدي ولعبدي ما سأل
ولو كانت البسملة منها لبدأ بها وذهب الشافعي الى انها من الفاتحة
وحجته ما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
لله رب العالمين والاجماع على كتبها في المصاحف كلها مع ان ما فيه من
القرآن واتفق المذهبان على انها من القرآن في سورة النمل وعلى
انها ليست منه في اول براءة **فإن قيل** كيف يقال انها من الفاتحة
مع ان القرآن انما يثبت بالقطع **اجيب** بانه يثبت بخبر الآحاد اذا احتفت
به القرائن ككتبها في المصاحف ثم حصلت له تلك القرائن ومن ثم نعمل
له او حصل ما يعارضه لم يثبت فهي انا على ان اثباتها فيه انما يكون حكما
لا قطعا اذ لو كان قطعا لكفر نافيها وهو خلاف الاجماع **قال** العراقي
ومعنى حكما ان الصلاة لا تصح الا بها في اول الفاتحة وهي نفي كون
الجمع من البيت اي في الحكم وهو القرآن بها ولم يثبت ذلك بقاطع **ونسبوا**
على المذهبين قراءتها في الصلاة فمذهب الشافعي الى وجوب قراءتها
بها **وحاصل** مذهب مالك وهو المشهور كراهتها في الفرض واثباتها
واباحتها في النفل ونقل عنه فيه ايضا الكراهة ولا استحباب وفي الفرض
اقوال اخر عن المالكية **الاول** الاباحة نقله ابو عمر عن ابن نافع **الثاني**
استحبابها نقله ابن رشد عن ابن مسلمة **الثالث** وجوبها نقله المازري عن
ابن نافع وعياض عن ابن مسلمة وهذا القول موافق لمذهب الشافعي وهذا
واختار بعض الحذاق ان يبتدئ السالم بتلاوة متفق عليها وكان المازري
يفعل ذلك فسئل عن ذلك فقال مذهب مالك من بسمل لا تبطل صلاته
قولا واحدا ومذهب الشافعي من تركها بطلت صلاته قولا واحدا **الثانية**
البسملة مصدر من قولك بسمل الرجل اذا قال ∴ انشد لا اعرابي لقد
بسملت ليلى غداة لقيتها ∴ الا حبذا ذاك الحبيب المبسمل وهي احد الالفاظ
العشرة الماخوذة من كلمتين وهي البسملة والحسبلة والحوقلة والحيعلة
والسبحلة والحمدلة والهيللة والجعفلة والطبقلة والدمعزة يقال

حبل

وفي القفال مذهبه

بسم الله الرحمن الرحيم

٧

حسبل الرجل اذا قال حسبي الله وحوقل اذا قال لا حول
ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حي على الصلاة حي على الفلاح وسبحل
اذا قال سبحان الله وحمدل اذا قال الحمد لله وهيلل اذا قال لا اله الا
الله وجعفل اذا قال جعلت فداك وطبقل اذا قال اطال الله بقاءك وكذا
ودمعز اذا قال ادام الله عزك على حد جمع عبشمي الذي هو الاخذ من
كلمتين اختصارا كما قيل في النسب عبقسي وعبدري ونحو ذلك ويقال في اثبات
البسملة تسمية ايضا **فإن قيل** اي اللفظين اولى **فالجواب**
الاول لما في الثاني من الاشتراك **المبحث الثالث في الحديث الوارد**
في الابتداء بها روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال كل امر ذي
بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر فالامر اعم من ان يكون
فعلا نحو وضوء او ذكرا او قولا والبال اما بمعنى الشأن والحال
وعليه فالمعنى ذو شرف وشأن يهتم به او بمعنى القلب وعليه
فيحتمل ان المعنى ان ذا الامر يشاغل قلب صاحبه في سائر الامور
كانه صاحب له وملازم اياه **ويحتمل** ان يكون شبه الامر بشخص ذي
قلب وذكر المشبه وهو الامر وذكر المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالامر
او الشخص والتشبيه المضمر استعارة بالكناية على الخلاف وكلازم المشبه
به وهو ذو بال واثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه
به وهو الابتر والاجذم فالتشبيه في قوله فهو ابتر ترشيح اما باق
على حقيقته او انه مجاز على نقصان البركة على طريق الاستعارة ايضا
التصريحية لانه اطلق لفظ المشبه به وهو الاجذم مثلا على نقصان
البركة على الخلاف في التشبيه البليغ ثم تفسير الامر بذي البال يخرج
ما ليس بال له من المحقرات شرعا كالمحرمات والمكروهات فيحرم معها
التسمية لان الغرض من التسمية حصول البركة في الفعل المحبوب
والمنهي عنه لا تطلب فيه ذلك واختلف في ابتداء الشعر بها فمنعه الشعبي
وابن المسيب قال الزهري مضت السنة ان لا يكتب فيه البسملة ابن حجر

الرحيم واجازه الجمهور الخطاب وهذا في غيرها لشعر المحتوى على علم او وعظ
او نحوهما في كتب العلم وفي غير الشعر تمامه هذا وفي المقام ابحاث الاول انه لا
حاجة الى نقشهما مع ان الامتثال بالحديث يحصل بالتلفظ بهما اجيب
بانه لما كان لكل موجود وجودات اربع عيني وذهني ولفظي وخطي
فناسب ان يحصر كل نوع من الوجود بالوجود الحق في ذالك النوع
وكانه اشير بذكر اسمه الى ان الوجودات العينية هو وجود الحق
تعالى واول المعارف الحقيقية معرفة الحق تعالى واول الاذكار ذكر
اسمه واول النقوش نقش اسمه الثاني كثير من الامور يبدا فيها
بالبسملة ولا تتم وكثير ابالعكس مع انه قال فهو ابتر ناقص البركة
غير معتبر شرعا اما الاول فغير المبتدا به غير معتبر شرعا وان تم حسا
والمبتدا به معتبر شرعا وان لم يتم حسا الثالث الصلاة والاذان والحج
والاذكار والادعية وغير ذالك لم تشرع فيها البسملة مع انها من الامور
المهمة اجيب بانها انما لم تشرع في ذالك فيما ذكر لتضمنه
البسملة فيلوشي عنه في قراءة القران لتردع عن الغافل الوسوسة
ونحوها الرابع البسملة من الامور ذي البال فتحتاج الى مثلها
ويتسلسل اجيب بانها كفت عن نفسها كالشاة من اربعين تزكي
نفسها وغيرها الخامس البسملة مشتملة على صفة الرحمة
وقد شرعت في الذبح وهو ليس من اثار الرحمة وهذا مبني على انما
فيه اجيب بان ذالك رحمة بالنسبة للانسان لانه غذاء
له وبالنسبة للحيوان لانه موت لابد منه وهو بهذا الطريق
اسهل السادس قول الفقهاء في حكم المبتدا الذي هو كل مع انه
ليس شيعا باسم الشيء اجيب بان ذالك يسوغ ان كان المبتدا
بعضه كل نحو كل العلم مباح او فرض فمنوكه بحكمة المتعال السابع
معارضة هذا الحديث لحديث الحمدلة وهو كل امر لا يبدا فيه
بالحمدلة فهو اجذم وبيان التعارض ان امتثال احدهما

بعون

بعون امتثال الاخر يحول البداءة انما تكون بواحد اجيب
بان ذالك بامور الاول المعنى بالبسملة والحمدلة ما هو اعم
منهما وهو ذكر الله والثناء عليه اما بصيغة الحمد والبسملة
او بغيرهما ويدل على ذلك رواية ذكر الله في مواضع فيقضى بها على
الروايتين الاخريين فان قيل فيه حمل المقيد على المطلق والحق
العكس اجيب بان ذالك فيما اذا ورد مقيد واحد ومطلق واحد
اما ان ورد مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق حملا عليه كما تقرر
ومقتضى هذا الجواب ان من بدا بذكر الله اي ذكر كان خرج على العهدة
لكن لفظ الحمدلة والبسملة اولى موافقة الكتاب والسنة والعمل
الثاني ان بسم الله بمعنى بذكر الله فان قيل النكرة اذا
اضيفت الى معرفة تعم وعليه فيكون المعنى كل امر لا يبدا فيه
بجميع اسماء الله وهو عسير جدا اجيب بان معنى قولهم
النكرة اذا اضيفت الى معرفة تعم انها تصلح للعموم اذا دل عليه
قرينة والقرينة هنا قائمة على عدم ذالك فتنتفي على عموم الافة
وان المراد بالحمد مفهومه الكلي الذي هو الوصف بالجميل لا خصوص
لفظه وهذا انما ياتي على رواية بسم الله بياءين وعلى رواية بالحمد لله
يرجع الدال وانه يقتضي خصوص هذا اللفظ ومقتضى هذا الجواب
كالاول وهو ان من بدا بذكر الله اي ذكر كان خرج على العهدة الثالث
ان الابتداء بالبسملة محمول على الحقيقي وهو جعل الشيء اول عمل
يعمل وبالحمدلة محمول على الاضافي وهو ذكرها اولا بالاضافة الى شيء دون
شيء وخص الحقيقي بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل ولان البسملة
ذكر الذات والحمدلة ذكر الوصف ومقتضى هذا الجواب
انه لا يخرج على العهدة الا بهما معا الرابع ان الابتداء في
الحديثين محمول على العرفي الذي يعتبر ممتدا من حين الشروع في الشيء
الى حين الاخذ فيه وبوجه تقديم البسملة بما في الذي قبله

تأمله

الاول

وقيل

قف

اولى

اذ العموم

بسم الله بيائين واحد الله وعلى رواية بالحمد او بحمد الله او بالحمد لله بالخفض اما على رواية بالنصب الله

الثاني

ومقتضى هذا الجواب كالذي قبله ايضا الخامس ان الباء في بالحمد لله
بالرفع وفي بسم الله بباء ير ليستا ملصقة به كالباء في مررت بزيد وانما هي
للاستعانة والمصاحبة والمعنى كل امر لا يبتدا فيه مستعينا بسم
الله او مصاحبا له ولا استعانة او المصاحبة لشيء كما انه في لا استعانة
او المصاحبة لغيره ويوجه تقديم البسملة بها في ومقتضى هذا
الجواب كالذي قبله ايضا والله اعلم تنبيه ورد هذا الحديث
في روايات مختلفة ففي لفظ ابن ماجة كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد اقطع
وفي لفظ الرهاوي كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم اقطع وفي لفظ ابي
داود لا يبدا فيه بالحمد لله اقطع وفي لفظ البغوي بحمد الله والكل بلفظ اقطع
من غير اختلاف الا في حديث المبتدا وفي لفظ ابي داود والنسائي كل
كلام لا يبدا فيه بالحمد فهو اجذم فقول الشيخ بلا اختلاف الا في الخبر
السابع في طبقاته الكبرى وجاء في موضع كلام امر وجاء في موضع
اقطع واجذم ابتر وجاء الجمع بينهما وجاء في موضع يبدا يفتتح
وجاء في موضع الحمد الذكر وجاء ايضا في موضع الحمد بسم الله الرحمن
الرحيم وجاء ايضا كل كلام لا يبدا فيه بحمد الله والصلاة علي فهو
اقطع ابتر ممحوق من كل بركة قال ولا يضركم شيء من هذه الاختلافات
لان اختلاف سماع راويه ولا نه اعم من الكلام لانه قد يكون فعلا وقد
يوضع لا امر فموضع الامر بل قد يقال بينهما عموم وخصوص من وجه لان الامر
قد يكون فعلا وقد يكون قولا والكلام قد يكون امرا وقد يكون نهيا
واما اجذم وابتر واقطع فمعانيهن ان لم تتحد متقاربة ولعل النبي
صلى الله عليه وسلم قال كل واحد منها ولعل الراوي روى بالمعنى
انتهى المقصد الاول في الباء من البسملة وفيه ثلاث
مباحث البحث الاول في معناها الباء للاستعانة والتي للاستعانة
هي الداخلة على الة الفعل التي لا يوجد هو الا بها نحو كتبت بالقلم
ونجرت بالقدوم وقيل للمصاحبة اي مصاحبة تبركا وهي التي

احتمال الاختلاف

يتزلو

يصلح

يصلح في موضعها مع ويغني عنها وهي مع مجرورها الحال نحو اهبط بسلام
اي مع سلام او مسلما ووجه الاول بان الاولى لما كان لا يعد كاملا الشيء عما
ما لم يصدر باسمه تعالى نزل اسمه تعالى منزلة الالة لذلك الامر فهو من تنزيل
الموجود لفوات كماله منزلة المعدوم ومثله يعد من المحسنات ووجه
الثاني بان الاول اي في التبرك بسم الله تاديبا معه وتعظيما له
بخلاف جعله الة فانه ينبئ بمعنى تبعيته له وغير مقصودة لذاته
الثالث ان باء المصاحبة ادل على تلبس جميع اجزاء الفعل بسم الله
تعالى منها اذا حملت على الالة الثالث ان التبرك بسم الله تعالى معنى
مكشوف يفهمه كل احد ممن يبتدا في اموره والتاويل المذكور في الالية
لا يهتدي اليه الا بنغمد فيه الرابع ان كون اسم الله تعالى الة
للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه ببركته فقد رجع الى التبرك
وليس في اعتبار الالة زيادة معنى يعتد به الخامس ان ابتداء المشركين
باسماء الهتهم كان على وجه التبرك فينبغي ان يرد عليهم بذلك
السادس ان باء المصاحبة والملابسة اكثر استعمالا من باء
الالة لا سيما في المعاني وما يجري مجراها ونوزعت هذه الامور بما فيه طول
وقال الكافيجي كونها للمصاحبة يناسب الرواية وللاستعانة
يناسب الرواية لكن لما كانت المصاحبة اظهر رجحت على الاستعانة
تنبيه للباء في هذا المقام معان اخر غير المذكورين لكنها لم تقو
قوتهما الاول التعدية اي اجعله بداية الجويني ويوين الابتداء
في مقابلة الانتهاء والانتهاء يعدى بحرف اي الى ما لا يتعدى
اليه لولاه بيانه اذا قلت اشهى الامر معناه بلغ وطيب واذا
قلت اشهى بمعناه الى كذا معناه وصل اليه فكذلك ابتدي معناه
اشرع فاذا قلت ابتدي بكذا صار معناه افرده الثاني الالصاق نقله
السيوطي عن ابن هشام الثالث القسم قال البلقيني ومن عجيب ما
قيل في بسم الله الرحمن الرحيم انها قسم في اول كل سورة المبحث

الثالث في متعلقه وتعيينه امور الاول اتفق البصريون ان بسم الله متعلق
بمحذوف ثم اختلفوا فقال الكوفيون اصله ابتدئ بسم الله وعليه فالمحذوف
فعل وفاعل والجملة فعلية وبسم ظرف لغو في محل نصب وقال البصريون
اصله ابتدائي بسم الله وعليه فابتدائي مبتدا وبسم اما ظرف لغو متعلق
به فمحله نصب والخبر محذوف اي كائن ونحوه لا يقال ابتدائي مصدر
وهو لا يعمل محذوفا وما عنده لانا نقول ذاك خاص بغير الظرف لانه
يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره لكثرة دورانه ولهذا اجاز المحققون
تقديمه على المصدر واما ظرف مستقر اما خبر عن ابتدائي فمحله رفع
او متعلق الخبر وهو لازم فمحله نصب وعلى كل فالجملة اسمية والمحذوف
ثلاثة اشياء و اختلف في الراجح من المذهبين فقيل الاول لما فيه من قلة
الحذف ولان اصل العمل للافعال ولان الجملة عليه فعلية مضارعية وهي
مفيدة للتجدد الاستمراري بخلاف الاسمية فانها مفيدة للثبوت الاستمراري لا
والاول انسب بالمقام وقيل الثاني لما فيه من بقاء احد ركني الاسناد
لكن هذا انما يتاتى على ان بسم نفس الخبر وان الاسمية اشهر من الفعلية
واختار الزمخشري وتبعه على ذلك المتاخرون تقديره فعلا موخرا مناسبا
لما جعلت التسمية مبدءا له فيقدر بسم الله اقرا بسم الله احل بسم الله
ارتحل ونحوه اما تقديره فعلا فيؤيد بما مر واما تقديره موخرا فبسببان
نوعيه واما تقديره مناسبا فلرعاية خصوصية المقام لان
الذي يقع بعد بسم الله هو الدال على ذلك المحذوف فينبغي ان يكون
ذلك المحذوف مناسبا له وان المذكور عند عدم الحذف هو المناسب
كما في قوله تعالى اقرا باسم ربك وقوله عليه السلام باسمك ربي
وضعت جنبي وان المناسب دال على تلبس الفعل كله بالبسملة
على وجه التبرك والاستعانة بخلاف مادة الابتداء فان قيل تقدير
العام مثل مادة الابتداء اولى لانه المعهود من الحديث ولعمومه
في كل فعل بخلاف التاليف ونحوه وتقدير العام اولى كما يقدر ربي

الكون الحصول والكون اجيب بان مدلول الفعل الحديث جعل البسملة
او كالة تقوى للابتداء وبان تقدير العام كالحصول ونحوه اذا لم توجد
قرينة الخصوص نحو زيد على الفرس الحادي الثاني ينبغي ان يقدر هذا
المحذوف موخرا كما هو مختار الزمخشري ليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا كما قدم
فيوافق مسماه اذ مسماه مقدم ذاتا اي قديم واجب الوجود لذاته
وليفيد اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء والتاليف اي جعله من بين
الاسماء منفردا بذلك الشعر والفقها لانه فقوا بذلك لان الفصل
بذلك الرد على المشركين اذ كانوا يبتدئون في افعالهم باسماء الهتهم
تبركا كالاختصاص الى زمانه ويصح ان يكون فيه قلب اذ قد وجدت
طائفة تنكر وجود الله تعالى وتقول السماوات مثلا هي الموجدة
لنفسها وعليه فالمراد بالمشركين مطلق الكافر لا حقيقته انتهى اي
يبتدئ مع الله غيره ثم ان افادة تقديم المعمول الاختصاص هو
مذهب الجمهور ويؤيده قوله تعالى اياك نعبد اذ معناه نخصك بالعبادة
وقوله لالى الله تحشرون اي لا الى غيره وانكر ذلك ابن الحاجب وابو
حيان وغيرهما بقوله تعالى فاعبد الله الاية وقوله بل الله فاعبد
وقوله كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل واجيب عن الاية
الاولى بان قوله مخلصا له الدين يغني عن تقديمه لذلك وعن الثانية
بانه من اقوى ادلته وعن الثالثة بان ذلك الطبع الغالب ولا ينفي
يكون التقديم لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام
السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او غير ذلك
فان قيل لو كان التقديم يفيد الاختصاص لوجب ان يوخر
الفعل ويقدم باسم في قوله تعالى اقرا باسم ربك لان كلام الله تعالى
احق برعاية ما يجب رعايته اجيب بوجهين الاول انه لما
كانت اول اية نزلت كان تقديم الامر بالقراءة فيه اهم وقول
الزمخشري انها اول سورة نزلت فيه مجاز من اطلاق اسم الكل على

الجزء او مجاز بالحذف اي اول اية نزلت من سورة فان التخفيف عنهم
ان الذي يجمع الروايات المتعارضة في ان اول شيء نزل من القرءان
ان اول اية نزلت على الاطلاق اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم
واول اية نزلت بعد فترة الوحي اول المدثر واول سورة نزلت
بتمامها الحمد لله **الثاني** انه متعلق باقرأ الثاني ومعنى الاول
اوجد القراءة كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير
اعتبار تعلقه بمفعول وهذا الثاني للسكاكي واعترض بانه مسبوق
بمعنى ومعنى فان نفي النبي عليه السلام عن نفسه القراءة بقوله
ما انا بقارئ حين قال له جبريل اقرأ ممنوع بطلب تعيين ما
يقرأ بل يحمل بعضهم ما انا بقارئ على الاستفهام ثم ان كلامه
مبني على ان تعلق باسم باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول
الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام وبالخطام
على هذا حمله السعد وفي بعض النسخ حمل كلام السكاكي على هذا بل
حمله على ان الفعل الاول والثاني كلاهما متعد للقرءان والمعنى
اقرأ القرءان لان الاول لم يعتبر تعديته للمفعولية اي باسم ربك بخلاف
الثاني وقال السعد ايضا والاحسن اي من كلام السكاكي ان اقرأ الاول
والثاني كلاهما منزل منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او
المفعول محذوف من كليهما اي اقرأ القرءان والباء للاستعانة
والملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به وما يبعد على
المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا
باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله ونوزع بان اول
ما نزل اقرأ باسم ربك بدون البسملة كما في البخاري والبسملة نزلت بعد
ذلك **الامر الثالث** تقديم المحذوف مؤخرا عن باسم ممنوع للزومه
الفصل بين المتضايفين وتقديمه مؤخرا عن الله او الرحمن وفقا لمجموع
للزومه الفصل بين التابع والمتبوع فالاولى ان يقدر مؤخرا عن الرحيم

والله

والله اعلم **تنبيهات الاول** الادوات التي تقتضي معاني الافعال
الى ما بعدها نوع لها ومتعلقة بها وكذا المحل المعمول من حيث هو
معمول نوع عن عامله ومتعلق به فلذا قال في الكشاف
متعلقة وتراهم يقولون احوال متعلقات الفعل بكسر اللام واذا
نظر الى الجانب المعنى فيقال يتعلق الفعل بكذا اما بنفسه او بواسطة
حرف كذا للشريف وقال ايضا انه تارة يذكر تعلق الجار وحده
وتارة تعلق المجرور وحده وتارة مجموع الجار والمجرور وتحقيق الحال
ان الجار اداة لاقتضاء معنى الفعل والمجرور معمول بواسطة
الجار وكل واحد منهما متعلق به هذا المجموع وقال الكلابيجي
تعلق الجار من جهة الاقتضاء وتعلق المجرور من جهة المعمولية
ومعلوم ان محل الاعراب انما يتصور في الجهة الثانية فقط **الثاني**
قال الشيخ يس في حواشي البيضاوي عند الكلام على ان متعلق الجار
والمجرور محذوف ها هنا اشكال صعب لان في القرءان محذوفات لا يعلم
المراد بدون تقديرها والمقام قد يقتضي تقديرا لها بعينه وقد
لا يقتضي والعالم بالقواعد يقدر ما يحتاج اليه من غير نكير والمحذوفات
في كلام الله تعالى المقدرة كانها من كلام البشر لان القرءان كلام
قديم نازل من الله بتوسط الملك فيلزم ان يكون الكلام القديم المعجز
محتاجا الى الحادث الغير المعجز وهو ظاهر البطلان والذي اعلم
ان هذا القدر من الاحتياج ليس بنقص في كلام الله لا يخرجه عن كونه كلام الله
النزاع او ظاهر البطلان والمركب من المعجز وغير المعجز غير معجز والمركب من
القديم والحادث حادث فيا علماء الاسلام ارشدونا **واجاب** السيد عيسى
بانه لا محذور ولا نقص في توقف افادة الكلام القديم لمعناه المقصود على
شيء اخر وقوله والمركب من المعجز وغير المعجز غير معجز ممنوع وسند المنع
ان مجموع القرءان معجز مع انه مركب من المعجز كالثلاث ايات وغير
معجز كالايتين والاية وكل سورة منه كالبقرة معجز مع انه مركب من المعجز

وغيرهم كان كل سورة مركب من آيات كل واحد منها غير معجز وقوله
والمركب من القديم والحادث حادث مسلم لكنه لا يستلزم حدوث القرآن لأنه
ليس مجموع القديم والحادث بل هو القديم فقط **فإن قيل** فمن علم الله
ذاته الحادث وأراد معناه مع معنى القديم لتوقفه عليه **قلنا** هذا
يستلزم كونه معلوما له كسائر المعلومات والمرادات **المبحث**
الثالث في سبب تحريك باء الكسر وتطويلها باء الجر من
حروف المعاني أي الموضوعة لمعنى على ما يقابل الاسم والفعل
وأما ما تركب منها الكلم فتسمى حروف المباني وإنما بنيت على حركة
مع أن الأصل في البناء السكون لأنها على حرف واحد مبتدأ به ولا يبتدأ
بساكن وإنما بنيت على الكسر مع أن الفتح أخف للزوم الحرفية
والجر وكل منهما يناسب الكسر أما الجر فلموافقة حركة الباء أثرها
وأما الحرفية فلأنها تقتضي عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته
إذ لا يوجد في الفعل ولا الاسم الغير المنصرف والجر لأنا ذكرنا أن لزوم الحرفية
والجر تعليل واحد فلا يرد النقض بواو العطف وفائه ولام الابتداء
والقسم والأمر ونحو ذلك لأنه وإن لزمت الحرفية انتفى عنها الجر وكذا
التشبيه لأنه وإن لزمت الجر لا تلزم الحرفية **ثم يقال** ينتقض بواو القسم
وتائه للزومهما الحرفية والجر **كذا نقول** لما كان عملها الجر نبا به
عن الباء لأنه ليس أثرا لهما على أن هذه التعاليل أمور مناسبة تذكر
تدريبا فلا ينبغي أن تنتقض لأنها بعد الوقوع وإنما طولت لتكون
عوضا من الألف المحذوف من لفظ اسم **ثم يقال** تطويلها هنا للتفخيم
الموجب لحذف الألف كما يأتي **ثم نقول** لا منافاة لحصول التفخيم
بقيامه مقام نفسه والألف على أن تطويلها لا يبلغ قدر الألف كما
هو منصوص وقيل للتعظيم والتفخيم لأنه مبدأ الخط الله ثم الكريم
في الخط غيرها وقيل لتكون بمنزلة الألف اسم الله فيكون الابتداء بسم الله
ابتداء باسم الله فاء عوض فإنه ليس من عمل الأصحاب **تنبيه** ذكر في

والتفخيم صح

بل هو متروك للإهمال صح

الشفاء



الشفاء مما يصيران تجويد البسملة وتطويل الباء مطلوب شرعا فإنه
ذكر أن معاوية كان يكتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وأنه قال له
ألق الدواة وحرف القلم وأقم الباء وفرق السين ولا تعور الميم وحسن الله
ومد الرحمن وجود الرحيم ورد الجملة بغير ورده وفضائل في تجويد البسملة فمنها
قوله عليه السلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعور الميم والهاء
كتب الله له ألف ألف حسنة ومحى عنه ألف ألف سيئة ومنها قوله عليه
السلام تأنق رجل في بسم الله الرحمن الرحيم فغفر له ومنها إذا كتبتم كتابا
فجودوا بسم الله الرحمن الرحيم تقضى لكم الحوائج وفيه رضى الله والله
الموفق **الفصل الثاني في لفظ اسم** وفيه ثلاثة مباحث **الأول**
في معناه لغة وعرفا الاسم لغة هو اللفظ المجرد الموضوع لمعنى
على ما يعم أنواع الكلمة كزيد وقام وهل وعرفا بقيد بالاستقلال والتجرد
عن الزمان فيقابل الفعل والحرف وأحسن حدوده أنه قول مفرد أو ما
في قوته دال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فقوله قول
بمعنى مقول جنس في الحد وهو أولى من لفظ لأنه جنس قريب ومفرد
فصل مخرج للمركب وقوله أو ما في قوته مدخل للضمير في نحو أستقم
وقيود الحد بعضها للإدخال والإخراج ولبيان الماهية وقوله
دال على معنى في نفسه مخرج للحرف لعدم استقلاله بالدلالة وقوله
في نفسه صفة لمعنى وضميره يحتمل عوده على معنى والمراد بكينونة
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية أي فلا يحتاج في فهمه من اللفظ
الدال عليه إلى ضم لفظ آخر إليه ويحتمل عوده على القول والمراد
بكينونة المعنى في نفس القول دلالته عليه من غير ضميمة لفظ آخر
إليه لاستقلاله بالمفهومية ومؤدى الاحتمالين واحد وقوله غير
مقترن بزمان إما مخفوض على أنه نعت لمعنى أو منصوب على أنه
حال منه وهو مخرج للفعل **ومعنا الجار منه** أي من الأسماء والحروف
ما توافقا معنى كمن الابتدائية والابتداء وما العرف حتى قيل في الأول

حرف واستدل لاسم اجيب بان لا يتزاء معناه في نفسه اذ لا يحتاج في دلالته
عليه الى ضم لفظ اخر اليه ولهذا يخبر عنه فيقال الابتداء خير من الانتهاء
ومعنى من في غيره ولذا لا يخبر عنه لانه لا يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بالخبر
وحرف لا معنى له الا اذا هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في
ذلك الجانب شيئا فايدته انما اذا اوجد عرف الجانب بغير دال ومنه
ان الحرف اسرا الفهد لدخول نعم وبيس وعسى وليس وحبذا وفعل
التعجب وبعث واخشينت كان معانيها لم تقترن بزمان اجيب بانه
خارجة ونحو برده من الزمان عارض بسبب تضمنه الانشاء ومنه
انه فاسرا العكس نحو اسماء الافعال لافترانه بزمان اجيب
بانها اخلة لكون مدلولها في الحقيقة لفظ الفعل المقترن بزمان
وقيل انها في الاصل مصادر او اصوات او ظرف فكولا انه لما
ابقاء
نقلت عنه على زمان ومنه فساد العكس بخروج لفظ الماضي والمستقبل
والمستقبل عن الحال لدلالتها على الزمان اجيب بانها تدل على
نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان وفي المقام ابحاث اخر
فلتراجع في المطولات كالكتب والشرح ونحوه وتعلم ان الاسم عرفا
اخص منه لغة لاجتماعهما في نحو زيد ورجل وقائم وانفراد اللغوي
بنحو قام وهل وقد يختص عرفا بنحو زيد ورجل فيقابل الصفة
وقد يخص ايضا بنحو زيد وعمرو فيقابل الكنية واللقب وقد
يطلق الاسم بمعنى التسمية اي التلفظ فيكون مبنيا لها ما هي كما
ان التسمية قد تطلق بمعنى الاسم تنبيه قد اكثر الناس في
الكلام في الاسم هل هو نفس المسمى او غيره وبعضهم يقول هل التسمية
نفس المسمى وتحقيق المقام وتحريره ان الاسم قد تقدم معناه
لغة وعرفا وان التسمية جعل اللفظ دالا على المعنى بعد ارادته
للوضع وقد يراد بها ذكر الشيء باسمه وقد يراد بها اللفظ بهذه كلاك
الطلاقات وان المسمى هو المعنى الذي وضع الاسم بازائه ولا خفاء

خ وحصنا
خ ايضا
ح ثم نقلت

في تغاير

9

في تغاير كل من الثلاث على ان المراد بالتسمية ما عدا الاخيري
وواحد فقد التسمية للاسم بالمعنى الاخير مدلول الاسم او التسمية
بالمعنى الاخير لفظ زيد مثلا واسم وكلمة والمسمى هو المدلول فمدلول
فمدلول زيد مثلا الذات ومدلول الاسم كعامر وكلمة كزيد وقام وهل
والحاصل ان لفظ الاسم له مفهوم وهو لفظ معه خ وهذا
المفهوم ما صدق كلفظ زيد وقام وهل هذا الشايع الكثير وقيل
قد يراد به المسمى اي المعنى الذي وضع اللفظ بازائه وعليه
فمفهوم الاسم الذات من حيث هي وما صدقه ذات زيد مثلا
وعمرو وهو مرادف للنفس والذات والعين كما ان بن عطية فاذا تقرر
هذا فقولهم هل الاسم عين المسمى او غيره تارة يريدون بالاسم
وتارة يريدون به مدلوله كزيد مثلا والثوب والفرس اما
الاول فبعيد فكان قيل الاسم عين المسمى اي مدلول لفظ الاسم
في الاستعمال عين المسمى اي الذات كذات زيد مثلا اي ليس مدلول
لفظ الاسم عين المسمى بل غيره وهو اللفظ الدال على المسمى
فمن قال مرجح الاول قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى والتسبيح
انما هو للذات وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء
سميتموها وعبادتهم انما هي للمسميات دون الاسماء ورد
الاول بانه كناية عن تسبيح الذات كما في قولهم سلام على المجلس
الشريف والجناب المنيف وفيه من التعظيم ما لا يخفى او لفظ
الاسم مقحم كما في قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما
ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر او انه من تسبيح الاسم باعتبار
دلالته على الذات اي تنزيهه عن الرفث وسوء الادب والثاني
بان معبودهم لما كان لا يستحق الالوهية عقلا ولا نقلا كانهم
عبدوا الاسماء اي الالفاظ ومرجح الثاني الذي هو الشايع في
اللغة قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى وقوله عليه السلام

ح لا عام
ح وقيل الاسم غير المسمى ايج
خ كنعتهم
ستغال

ان لله تسعة وتسعين اسما مع القطع بان المسمى واحد لا تعدد فيه على ان معنى الاطلاق لا يحتاج الى حجة لشيوعه واما الثالث الذي هو زيد مثلا والثوب فقولهم نفس الاسم عين المسمى ان ارادوا بالاسم لفظ زيد مثلا وبالمسمى الذات المشخصة فهو غير فقطعا وان ارادوا بالاسم المفهوم فقيل الا شيء اصلا بانه عينه مطلقا اي سواء كان جامدا او مشتقا والا شيء فيفصل بين ان يكون جامدا فهو عينه فقطعا اذ لا يفهم من اسم الله مثلا سواه او مشتقا فهو باعتبار الصفة فان كان صفة فعل كالخالق والرازق فالاسم غير المسمى وان كان صفة ذات كالعالم والقادر فهو لا عينه ولا غيره اسعد في شرح الفقه

المدلول اه

الى محاب اعتبروا المدلول المطابق فقولهم اطلقوا القول بان الاسم هو نفس المسمى للقطع بان مدلول الخالق شيء ما له الخلق لا نفس الخلق ومدلول العالم شيء ما له العلم لا نفس العلم فقالوا ان الاسم اي مدلوله عين المسمى والاشعري اخذ المدلول اعم واعتبر في اسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم ان مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير انتهى كلامه في شرح العقائد من **المبحث الثاني في سبب الابتداء به وفي اضافته للجلالة** انما قيل بسم الله ولم يقل بالله لامور احدها الاشارة الى ان التبرك والاستعانة بجميع اسماء الله تعالى لان المفرد المضاف بالاضافة يفيد العموم كالجمع بمعنى باسم الله بكل اسم اي لفظ دال على الله اي الذات العلية فالاسم بمعنى اللفظ واضافته للجلالة من اضافة الاسم الى المسمى لا من اضافة العام للخاص لان مدلول الاول اللفظ ومدلول الثاني الذات العلية **لا يقال** التبرك والاستعانة من المعاني المقصود بها الذات لا الالفاظ **لانا نقول** قد يقصد بها الالفاظ باعتبار دلالتها على الذات كما في التسبيح نبه عليه الهمام **الثاني** افادة

فلتكن

نكتة الاجمال والتفصيل ليكون الابتداء بالله اوقع في النفس لحصوله بعد تشوفها اليه ومن ذا مبني على غير الشائع من ان مدلول الاسم هو المسمى اي الذات وعليه فالاضافة للجلالة اما بيانية عند من لا يشترط فيها العموم بين المتضايفين او من اضافة عام الى خاص لان مدلول الاول مطلق الذات ومدلول الثاني الذات المخصوص ولا يصح ان يقصد بالله اللفظ ويكون من اضافة المسمى الى الاسم لغفته بالجار الحقيقي الا ان يقال مبني على الوجه منا فحينئذ للفظ اسم كما يقال مررت بسعيد كرز الفاضل وهاذا محذور **الثالث** التحرز من ايهام القسم لانه لو قيل بالله لتوهم انه قسم **لا يقال** ما توهم في بالله يتوهم في بسم الله لجيئه في مواقع القسم عن صاحب الخصال من انه قسم ايضا **لانا نقول** المعتبر هو الاصل ولا اصل في بسم الله بخلاف الحرف هو الذي يتمحض معنى بنوي به اليمين فتكون يمينا عليه الى اخره فتأمل ان لفظ اسم في هذا التعليل يحتمل ان يكون بمعنى اللفظ او الذات ولا اضافة فيهما كما في ويحتمل ان يكون مقحما اي زائدا على من يجوز زيادة الاسماء وعليه فالاضافة صورية وبالله التوفيق

يتوهم

تحرز

مت

المبحث الثالث في مادته لغة وما يتعلق به من حروف العربية ومن تصاريفه اما مادته فقال البصريون انه السمو اي العلو والارتفاع فلفظ زيد مثلا انما سمي اسما لكونه يدل على مسماه فيعليه ويظهره واصله سمو على وزن فعل او فعل او فعل او فعل لا على وزن فلس فجمعه على افعال كاسماء وفعل كفلس يجمع على افعل وفعول كافلس وفلوس ثم خفف بحذف عجزه لكثرة الاستعمال وعوض عنه همزة الوصل بعد تسكين اوله توصلا للابتداء بالساكن المتعذر او المتعسر على القولين

واختار الكافيجي تبعا لابن فعال ان كان السكون للساكن لازما اذا اتيا كالالف
فعتز زو لابن جني فقال لكنه لم يقع في لغة العرب لسلامته من الثكنة
وقال الكوفيون من الوسم اي العلامة فسمي زيد مثلا اسما لانه علامة
على مسماه لانه دال عليه واصله وسم محذوف بحذف صدره لكثرة الاستعمال
وعوض عنه همزة الوصل كما هو ووزنه على هذا اعل وعلى الاول افع ثم افعال
جعل الهمزة عوضا عن المعتبر بعيد بينا في هذه في الوصل لانه مفعول المناسب
لحرفه جعله بدلا عوضا لان الغرض منه تكميل الكلمة لا انها فتحه مقام
المحذوف ولا يلزم في التعويض جعل العوض في غير موضع المعوض عنه كما في
المذهب وذهب قوم من الكوفيين الى انه لا حذف ولا تعويض وانما قلبت
الواو همزة كاعاء واشاح جمعي همزة فقطع وجعلت همزة وصل لكثرة الاستعمال
فوزنه فعل ويشهد لقول البصريين امور الاول جمعه على اسماء
ولو كان من الوسم لقيل اوسام الثاني تصغيره على سمي واصله
سميو فقلبت الواو ياء وادغمت كما في سيد ولو كان من الوسم لقيل وسيم
الثالث جمع جمعه على اسامي ولو كان من الوسم لقيل اواسم الرابع
قولهم في فعله سميت وتسميت واسميت ولو كان من الوسم لقيل توسمت
واوسمت ووسمت الخامس قولهم في بعض لغاته سمى واصله سمو
فهو من تخم اسمو السادس قولهم للمساوي في الاسم هو سميي ولو
كان من الوسم لقيل وسيم السابع ان محل التغيير هو اللام خبره لا الاول
الثامن ان القاعدة فيما حذفت لامه ان يعوض عنه همزة الوصل
كابن وما حذفت فاؤه ان يعوض عنه التاء كعدة فتعويض همزة الوصل
في اسم دليل على حذف اللام لا الفاء ثم افعال ما ذكر مقلوب قلب مكان

والاصل

11

والاصل اوسام واوسم ووسيم ووسمت وتوسمت واوسمت ووسم ووسمي
ثم اخرت الواو الى الاخير كالهمزة في راء وشا اذ اصلهما رأى وشاء فصار الى ما ذكر
ثم مفعول القلب بعيد لمخالفته القياس فلا يصار اليه بلا ضرورة
مع ان فيه عدم النظير اذ لا دليل على وجوده في تصاريف الكلمة ولا دليل
بقلب كما عندنا هنا وقال مكي قول الكوفيين اقوى في المعنى وقول البصريين
اقوى في التصريف واما لغاته فهما بنت عشر جمعت في بيت وهو
اِسْمٌ سِمٌ سِمًى سِمَاتٌ وَسُمْهُ سَمَاءٌ ثُلِّثَتْ الاوائل
وجمعتها ايضا في بيت وهو سماء سم واسم سماة كذا سمى
وزد سمة ثلث اوايل كلها واقتصر الجلال على عشر منها وهي
اسم سم سمى مثلثات وسماة بالضم روى النقات
واما موجب حذف الهمزة فعلم ان الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة
لفظها فيتقوى ان تبتدى بها والوقف عليها الا في مواضع قليلة منها
الاول كثرة الاستعمال الثاني اتصال الباء بلفظ اسم وامتزاجه بها
وخرج بالاول نحو باسم ربك وكاسم الله والحق بها بسم الله مجراها وانه
من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم ولم يقع في القرآن الا موضع واحد
لشبهه بها صورة وخرج بالثاني الف الله والرحمن الرحيم لا مكان فصله
عما قبله في الوقف والاملاء ولا انتقال وقال بعضهم لا حذف وان الباء
داخلة على سم بكسر اوله او ضمه ثم سكن فرارا من توالي الكسرات
او من الانتقال من كسر الى ضم قال في المغني والاولى قول الجماعة
ان السكون اصل وهي لغة لا كثر وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة
الوصل الخ وفي قوله ان السكون اصل بحث اذ هو من ان اصل اسم

سمو بوزن فعل او عنو ثم سكت السيوطي بنقل اخوان اصله السكون
الى ملاع ويمكن الجواب بان مراده بالاصالة ان السكون سابق على تحريكه
الوصل فانه ماذ خلت الا بعد التسكين فصار كانه اصل في الكلمة او
بانه ماش على مذهب الكوفيين القائلين ان مادته وسم وحزفت فاؤه
واتى بهمزة الوصل وهذا افهم لا انه غير مذهب البصريين فانكرهم مع
قوله الجماعة وبالله التوفيق **الفصل الثالث في اسم**
الجلالة وفيه ثلاث مباحث **الاول** في علميته وفيه ثلاثة اقوال
الاول قال الجمهور انه علم على الزات الواجب الوجود المستحق لجميع
المحامد فهو دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني اسماء الله الحسنى
كلها ما علم منها وما لم يعلم ولهذا يقال في كل اسم منها سوى الله من اسماء
الله ولا عكس وهنا امور **الاول** ذات الشيء تقال على حقيقته وعلى
هويته الخارجية وعلى ما يقابل الوصف والمراد هنا هو الثاني وهو
يستعمل استعمال النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز تذكيرها وتانيثها **الثاني**
الواجب الوجود نعت للزات وانما لم يقل الواجبة ثم وانه رجح الواجب
لمشي جريه على الواجبة ثم ان هذا وما بعده بيان للزات المسمى لا اسباب
التسمية باعتبارها في المسمى والا كان المسمى مجموع الزات والصفات وليس
كذلك بل هو الزات وحدها قاله **يس** ثم قال ومما يجب ان يعلم انه ليس معنى
كونه مستجمعا لجميع الصفات انه يدل عليها ولو بالاجمال فان دلالة العقل
شاهدة بان مدلول العلم ليس الا ما يتصور دالا بحالة معه صفة من الصفات
بل معناه انه دال على ذات جامع لجميعها بالنظر اليه نفسه فيكون من قبيل
تسمية الدال باسم المدلول ثم ونقل عن شيخ الاسلام زكرياء ان المسمى هو

الزات

الزات والصفات لكن الاول هو المعول عليه فيكون وينبني على القولين صحة القول
مثلا بان الرحمن اسم من اسماء الله فعلى المعول عليه يصح وعلى مقابله لا يصح لانه
اعتبر في مفهوم الله جميع الصفات التي من جملتها الرحمن فيلزم ان الرحمن
من اسماء الرحمن وهو لا يصح والصيغ ثلاثة الله من اسماء الرحمن لا يصح على
كلا القولين اما على ما في زيادة فظاهر واما على المعول عليه فلان الله
اسم للزات فقط والرحمن اسم للزات وصفة الرحمة الثانية الرحمن من اسماء
العزيز مثلا لا يصح ايضا اتفاقا الثالث الرحمن من اسماء الله يصح على
المعول عليه لا على مقابله **الثاني** قيل علميته بطريق الوضع
ابتداء وقيل بطريق الغلبة التقديرية في الاسماء كما ان الرحمن من الصفات
الغالبة غلبة تقديرية وهذا الكلام مبني على اختصاص الله والرحمن به تعالى قاله
السيد **الرابع** قال الغنيمي والواقع له هو مسماه اتفاقا كاسماء
الملائكة وفاقا لابن الهمام قال يس ووجه عدم الاتفاق نظرا لكن يعلم من
جواب الفخر على استشكال علميته بما تقدم من العبارة التي نقلها الفهري
في الخلاف في اشتقاق اسم ملك وهو من السمو او السمة فانه يكون القول
الثاني مبني على قول المعتزلة ان الحق جل وعلا كان في الازل بلا اسم
ولا صفة فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء ثم القول الثالث **قول**
ايضا وانه وصف لكنه قد غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره
وصار كالعلم مثل الثريا والعقبة اجرى مجرى العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع
الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه قال وليس بعلم لان ذاته تعالى غير
معقولة لنا فلا يمكن الدلالة عليه بلفظ وايضاحه ان العلم ما وضع لشيء
مع جميع مشخصاته بوضعه فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذا الحال

يكفي في وضع الجلالة وانه لا يكفي التعقل بحسب الطاقة البشرية ولانه اي الله
لو دل على مجرد ذاته المخصوص ثم افاد وهو الله في السموات معنى صحيحا اي من
حيث الكيفية المتخيلة على ذاته العلية فيتعين ان يكون فيه معنى الوصفية
اي المعبود في السموات **ورد الاول** بان علم الواضع بكنه حقيقة الموضوع
له وملاحظة بخصوصه لا ضرورة للزومه بل يكفي ملاحظة انحصار ذلك الوجه
في الخارج فيه بدليل ان لا يضع علما لولده قبل رؤيته ولو سلم فلا مانع من
كون الواضع هو الله تعالى ثم علمنا اياه **ورد الثاني** باحتمال تعلق في
السموات بجزء ما اي المعبود في السموات او بيعلم ويكون قوله سركم وجهركم
خطابا للجميع من انس وملائكة لا انس وحده نداسه له في السموات ولا جهر
ولو سلم بانه متعلق باسم الجلالة فتعلقه به لا يخرجه عن كونه علما لانه باعتبار
ملاحظة المعنى الوصفي الذي تضمنه اسم الله كما في قوله هو حاتم في طي
على تضمين معنى الجواد وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان **قال** الشيخ
والمعنى الذي يعتبر ملحوظا يحتمل ان يكون هو المأخوذ من اصل اشتقاق الاسم
اعني المعبودية او ما اشتهر به الاسم من الالوهية وصفات الكمال وما دل
عليه هو الله وقوله أنا ابو النجم وشعري شعري اي هو المعروف بذلك في السموات
والارض او ما يدل عليه التركيب الخصوص التوحيد والتفرد بالالوهية او ما تقرر
عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة فهذه اربعة اوجه واما الخامس
فهو ان يكون في السموات خبرا اخر للمبتدا ومعنى كونه فيهما انه عالم بما
فيهما على التشبيه والتمثيل فشبهت حالة علمه بهما بحال كونه فيهما لان
العالم اذا كان في مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه منه شيء كقوله
وهو معكم اين ما كنتم اي بالعلم والقدرة راجع حواشي السيوطي على البيضاوي وانوار

للانسان
تعلق

١٧

القول الثالث انه اسم لمجموع الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل
منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مدلول العلم جزئي **ورد** باجماعهم
على ان لا اله الا الله يفيد التوحيد ولو كان اسما لمجموع كلي لم يفد لان الكلي
من حيث هو يحتمل الكثرة **لا يقال** انما افاد التوحيد باعتبار القرائن
او بحسب الشرع **لانا نقول** كون اهل اللغة يفرقون بين لا اله الا الله ولا اله
الا الرحمن فيجعلون الاول توحيدا دون الثاني مع ان القرائن موجودة في كل
منهما دليل على انه يفيده باعتبار ذاته لا بواسطة القرائن ولا بحسب
الشرع وايضا فانه لو كان اسما لمجموع كلي للزم استثناء الشيء من نفسه
في كلمة التوحيد ان اريد بالاله فيها المعبود بحق او الكذب ان اريد
بالاله مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب على هذا ان يكون
الاله بمعنى المعبود بحق والله علم على الفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق
للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وفي المقام
مزيد كلام والله الموفق **البحث الثالث في مادته** فقال السعد
كما تحيرت الاوهام في ذاته تحيرت في اللفظ الدال عليه انه اسم او صفة
مشتق او غير مشتق علم او غير علم الى غير ذلك وعلى انه علم فقيل
عربي وضعا واستعمالا وهو مذهب الاكثر وقيل اصله وضعه عجمي ثم عرب
قال البلقيني وهذا القول لا يلتفت اليه ولا دليل عليه اذ لا سبيل الى
اثبات العجمة بغير دليل وعلى انه عجمي فقيل عبراني وقيل سرياني واصله
لاها بالسريانية ثم عرب بحذف الالف الاخيرة وادخال ال وقول السبكي
في تعريبه انه لفظ غير علم استعملته العرب فيما وضع له في غير لغتهم
وليس في القرآن وما فاقه الشافعي في انه لا يطلق عليه معرب الا ان يحمل

العجمي

على ان هذا تعريف للمعرب المختلف في وقوعه في القرآن بدليل قوله
وليس في القرآن نص اذ الخلاف في وقوع العلم العجمي فيه كابراهيم واسماعيل
وعلى انه عربي فمذهب الاكثر من الاصوليين والفقهاء والاشاعرة الى انه منقول
اي ماخوذ من اصل بنوع تصرف وانما يطلق المشتق عليه بهذا المعنى لا
المشتق الذي يذكر في مقابلة اسماء الاعلام واسماء الاجناس فانه من قبيل
الصفة كالضارب والمضروب وقيل انه مرتجل واختاره الخطابي والسنوسي
فالاولى انه علم غير مشتق وعلى انه منقول ففيه اقوال الاول
انه منقول من اصل لا يعلمه الا الله الثاني انه منقول من اصل مادته
لام وواو وهاء يقال لاه يلوه اذا احتجب وتستر ومعناه الذي
احتجب عن الابصار فلا تدركه الثالث من اصل مادته لام وياء وهاء
يقال لاه يليه اذا ارتفع ومعناه العلي القدر العظيم الوصف واصله
على هذين القولين فعل قلبت عينه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار لاه فادخلت عليه ال وادغمت اللام في اللام الرابع من اصل مادته
همزة ولام وهاء وعليه ففيه سبعة اقوال الاول من اله كعبد وزنا
ومعنى فالاله فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب الثاني من اله
اذا تحير فالاله بمعنى المالوه فيه اي المتحير فيه لان العقول تتحير في معرفته فلا
تستطيع ان تكيفه الثالث من اله اذا فزع من امر نزل عليه فالاله بمعنى
المالوه اليه اي المفزوع اليه لان الخلق تفزع اليه فهو الملجا الرابع من اله
الفصيل اذا ولع بامه اي اشتاق وحرص فالاله بمعنى المالوه به لان نفوس الانام
ولعة به الخامس من اله بالمكان اذا اقام به فمعناه الدائم الباقي السادس
من اله اذا احتاج فالاله بمعنى المالوه اليه اي المحتاج اليه لاحتياج الخلق اليه اشد

السابع

السابع من اله اذا سكن فالاله بمعنى المالوه اليه اي المسكون اليه
لان تطمئن القلوب بذكره واصله على هذه الاقوال السبعة اله حذفت
همزته على غير قياس كما في ناس اصله اناس وعوض عنها ال وقيل ادخلت
ال بلا حذف ثم نقلت حركة الهمزة الى اللام ثم ادغمت فهذه سبعة اخرى الخامس
انه منقول من اصل مادته واو ولام وهاء وعليه ففيه ثلاثة اقوال الاول
من وله اذا فزع الثاني من وله اذا طرب لان الارواح تطرب بشهود كماله
الثالث من وله اذا تحير واصله على الثلاثة ولاه قلبت واوه همزة كما
قالوا في وعاء ووشاح اعاء واشاح فصار اله فادخلت ال بعد حذف الهمزة او
قبله كما مر فهذه ستة تضم للاربعة عشر فتلك المجموع عشرون وحاصل
ما تقدم انه اما علم او وصف او علم عبراني او علم سرياني او علم مرتجل او منقول
من اصل لا يعلمه الا الله او من لاه يليه او من لاه يلوه ومعنى ثمانية اخرى ايضا
قال الحناوي مجموع الاقاويل انه المعبود للخواص والعوام المفزوع اليه في
الامور العظام المرتفع عن الاوهام المحتجب عن الافهام الخالص بصفاته
الفخام الذي سكنت الى عبادته الاجسام وولع به نفوس الانام وطربت اليه
قلوب الكرام ثم هذا ورد كونه من وله بلزوم البدل وبجمعه على الهة
اذ لو كان كذلك لجمع على اولهة لان التكسير كالتصغير يرد الحروف المنقلبة
الى اصلها ورد كونه من اله بان الله والاله مختلفان لفظا ومعنى اما في
اللفظ فلان احدهما في الظاهر الذي لا يعدل عنه الا بدليل معتل العين
والاخر الذي هو اله مهموز الفاء صحيح العين واما في المعنى فلان لفظ
الله خاص بمن تعلق في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك
الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم حذف الفاء

بلا سبب ولا مشابهة في سبب من كلمة ثلاثية اللفظ وان حذفت بعد نقل
حركتها الى ما قبلها لم تخالفه الاصل من وجوه الاول نقل الحركة
في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له الثاني نقل الحركة الى مثل ما بعدها
وهذا يوجب اجتماع مثلين متحركين الثالث تسكين المنقول اليه
الموجب لكون النقل عملا بلا عمل الرابع ادغام المنقول اليه فيما بعده
المحذوف وهذا لا يجري على القياس لان المحذوف في تقدير الثبوت واجيب
بانه لا مخالفة بينهما لفظا بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين واللام
الذي عدل عن الظاهر فجعله كثير دوران اله في الكلام واستعمال اله
في المعبود بحق والاطلاقه على الله تعالى قال الشعراني هذا الجمهور
الذين رجح الحكم بان اصله اله على ما جوز سيبويه من ان اصله لاه
بمعنى تستر واحتجب ثم واختلافهما في المعنى بالخصوص والعموم
قد يمنع اشتقاق احدهما من الاخر لان ذلك مناسبة في المعنى وهو
شرط في الاشتقاق ولا نسلم ان كلمة اله ثلاثية اللفظ بل رباعية غاية
الامر انه ثلاثية الاصول وحرف التعريف نزل من منزلة اللفظة منزلة
الجزء فلم يكن نقل الحركة في كلمتين ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وتسكين
المنقول اليه لاجل تخفيف الكلمة بالادغام مغتفر تنبيهات
الاول اختلف في ال في اسم الجلالة على خمسة اقوال الاول
انها للتعويض اي عوضا عن همزة اله الثاني انها للتعريف الثالث
للتعظيم الرابع للعهد اي الذي عهدت منه الالوهية الخامس
انها من نفس الكلمة ووصلت الهمزة لكثرة الاستعمال واختار هذا
القول ابو بكر بن العربي والسهيلي والراجح هو القول الاول وبه قال

كونه معربا بالعلمية وكذا الثالث والرابع هذه انته للعهد والتعظيم
من اقسام المعرفة وبحث الخامس امتناع تنوينه فقال ابو حيان لا وزنه
اذ ذاك فعلال وامتناع تنوينه لا موجب له الثاني تفخيم لام اسم الجلالة
اي تغليظها اذا انفتح ما قبلها او انضم اشعارا بالتعظيم المناسب لاسم
الجلالة وفي ان انكسر وذلك لان الكسرة تقتضي التسفل واللام لذة
المفخمة تقتضي التصعد وفيه من الثقل ما لا يخفى وقيل تفخيم مطلقا
الثالث حذف الالف التي بعد اللام لحن اي خطا وقد جاء ضرورة في قوله
الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال الرابع ما تقدم من
الخلاف في انه علم او وصف مبني على اصله فقال الشيخ انه وصف وقال
الزمخشري انه اسم بدليل انه يوصف ولا يوصف به لا تقول شيء اله وتقول
اله واحد قال الشيرزي وتحقيقه ان الاسم اي المقابل للفعل والحرف قد
يوضع لذاته مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فيكون مدلوله مركبا من ذات
مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقه على كل
متصف بتلك الصفة ومثل ذلك يسمى صفة وذلك المعنى المعتبر فيه يسمى
مصححا للاطلاق كالمعبود مثلا ويلزم ذكر موصوف معه لفظا او تقديرا
تعيينا للذات التي قام بها المعنى وقد يوضع المعنى لذات معينة ولا يلاحظ
معها شيء من المعاني القائمة بها فتكون اسما لا يشتبه بالصفة كزيد وابل
وقد يوضع لها ويلاحظ في الوضع معنى له نوع تعلق بها وذلك على
قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له وسببا
باعثا لتعيين الاسم بازائه كاحمر اذا جعل علما على ذات فيها حمرة
الثاني ان يكون ذلك المعنى داخلا في الموضوع له فيتركب من ذات

معينة ومعنى مخصوص كأسماء الآلة والزمان والمكان ومما ذكر أن الضمان
أيضا من الأسماء والمعنى المعتبر فيهما مرجح للتسمية لا مصحح للإطلاق فلا
يطرد أن في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى ولا يقعان صفة لشيء ولكن ربما
يشتبهان بالصفة والأخير أشد اشتباها لأن المعنى المعتبر في الوضع داخل
في مجموع كل منهما ومصار الأول أنهما يوصفان ولا يوصف بهما على عكس
الصفة وحيث وجد في الاستعمال الله ولم يوجد شيء الدمع كثرة دورانه
على الألسنة علم أنه من الأسماء دون الصفات وهذا حكم كتاب وأملح
وسائر ما اعتبر فيه المعاني مع خصوصية ما للذات الرابع قيل إن الإله
من الأسماء الغالبة لكن لا إلى حد العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة
لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير بحذف الهمزة وصار الله محذوف الهمزة
مختصا بالمعبود بحق والإله قبل حذف الهمزة وبعده علم لتلك الذات
المعينة لأنه قبل حذفه أطلق على غيره كإطلاق النجم على غير الثريا فتكون
الغلبة تحقيقية وبعضهم لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية
وقول البيضاوي الإله في الأصل يقع لكل معبود ثم غلب على المعبود بحق كما
أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا ظاهر في القول الأول بقرينة التشبيه
وقال البلقيني إنه وضع للمعبود بحق وإطلاق الكفرة له على غيره تعالى
من تعنتهم في كفرهم نظير الجحد وقد رد الله تعالى عليهم بقوله ما تعبدون
من دونه إلا أسماء الآية وهو الحق في الرد على البيضاوي وغيره فليراجع
أصيله المبحث الثالث في كونه اسم الله الأعظم
واختلف هل هو اسم الله الأعظم فقال الرازي وهو الأوفق عندي لأعظمية
مدلوله إذ هو اسم جامع لمعاني الذات والصفات والأفعال وغيره

مختص

١٦

مختص بمعنى خاص ورد بأن الداعي به قد لا يستجاب له وقد قال عليه
السلام إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى وأجيب بأن الدعاء
مشروط بالموافقة وقيل هو الحي القيوم واختاره النووي قال ولذا
لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع البقرة وآل عمران وطه وقيل هو
الرحمن وبه قال ابن العربي وقيل مبهم كليلة القدر وساعة الإجابة
وعن الجنيد وغيره أن الاسم الأعظم يختلف باختلاف الداعي فكل اسم من
أسمائه تعالى دعا العبد ربه مستغرقا في بحار التوحيد بحيث لا يكون في فكره
حالتئذ غير الله تعالى فهو الاسم الأعظم بالنسبة إليه وقد سئل أبو يزيد
البسطامي عن الاسم الأعظم فقال ليس له حد محدود وإنما هو فراغ قلبك
لوحدانيته فإذا كنت كذلك فادع إلى أي اسم شئت ما تذهب به إلى
المشرق والمغرب معنا وفي الاسم الأعظم نحو من أربعين قولا وقد أفردت
بالتآليف ومحل أعظميته باعتبار مدلوله كما يعلم من كلام الرازي أو باعتبار
كثرة الثواب قاله الشبراملسي أو باعتبار أنه يستجاب به دعاء من دعا به أو دعا بها
كما يعرف من الحديث تنبيه اختص لفظ الجلالة بأمور لفظية
ومعنوية الأول أنه لم يتسم به غيره تعالى لا لغة ولا شرعا كما قال
تعالى هل تعلم له سميا الثاني أنه جامع لمعاني الذات والصفات كما مر
الثالث أنه اسم الله الأعظم الرابع أن الأسماء الحسنى تابعة له
الخامس أنه لا يكفي في التشهد غيره السادس أنه لا يدخل في حرمة الصلاة
بغيره السابع أن مقاطع الحقوق لا تكون إلا به الثامن أنه ذكر في
القرآن ألفين وخمسمائة وستين مرة التاسع تفخيم لامه كما مر
العاشر اختصاصه بالتاء في القسم وأما نحو ترب الكعبة وتالرحمن

فذليل الخامس عشر اختصاصه بايمن بلغاته الثاني عشر تعويضهم من حرفي
النداء ميما نحو اللهم الثالث عشر والرابع عشر تعويضهم من حرف القسم
الف الاستفهام او هاء نحو آلله وها الله الخامس عشر دخول لام [illegible]
القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر منه متعجبا من اكرامه اياه السادس
عشر اجتماع العوض والمعوض عنه في نحو يا اللهم وان كان شاذا
السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر انه ان حذفت منه
الالف بقي على صورة لله وان حذفت بعد منه اللام بقي على صورة له
وان حذفت اللام الباقية بقي على صورة هو المكمل عشرين ان
ان الاسماء الحسنى كلها تصلح للتخلق بها الا هذا الاسم الكريم فانه
للتعلق دون التخلق قاله القشيري الحادي والعشرون صحة كونه
قافية لجميع القصيدة كما في التي اولها ان ابكاك غارة الا رجاء وابتغت
ما في الشيء من غارة الله قال في ورات الحماسة وليس في الحمد الا بكاء
العيب في القوافي لانه علة عيبه استثقال المعاد والدلالة على عجز
الشاعر وهذا ممتنع هنا فان معنى القافية لا اطيب ولا احسن
ولا اخف على اللسان والقلب والسمع منه وفيه قال اهل
المعاني في المسند اليه ما في معناه وقد قال تعالى اذكروا الله ذكرا كثيرا
ومنه الله ينزع فيه ومنه الاسم الكريم احكام تخصه ليس منه
منها الثاني والعشرون ما فيه من الخلاف في اشتقاقه وعلميته
وغير ذلك ولا يوجد هذا الخلاف في غيره والله اعلم المقصد
الرابع في الكلمتين الاخيرتين وجمعا للاشتراك بينهما
بانه وفيه ثلاثة مباحث الاول في معناهما وصيغتهما

اما الرحمن

اما الرحمن فهو صفة مشبهة مشتق من رحم بعد نقله الى الصفة المشبهة انما
تصاغ من اللازم ورحم متعد لانا نقول قد يجعل المتعدي لازما بان ينقل
الى باب فعل بضم العين من غير اعتبار تعلقه بمفعول فيكون خاليا منه لفظا وتقديرا
كقولك فلان يعطي ويمنع اي ينبغي عنده الاعطاء لا انه يعطي عند اعطاء الزيادة
مثلا فينقل الى فعل بالضم ومن هذا ما في باب التعجب والذي كما نص عليه في توبه
المفتاح فان قيل اذا جعل المتعدي لازما فما الحاجة الى نقله الى فعل
بضم العين اجيب بانه للمبالغة واما الرحيم فيحتمل ان يكون صفة
مشبهة كما ذكر في الرحمن من ما ذكر ويحتمل ان يكون من صيغ المبالغة كما نص
عليه سيبويه في قولهم هو رحيم فلانا وعليه فلا اشكال الذي نص بعضهم على
ان فعيلا لا يكون من صيغ المبالغة الا اذا اهمل النصب ومن هذا قال
الرماني عن بعض المتاخرين ان صفات الله تعالى على صيغة المبالغة كرحيم
وغفور كلها مجاز اذ هي موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها لان المبالغة ان تثبت
للشيء اكثر مما له وانما يكون ذلك فيما يقبل الزيادة والنقص وصفات الله
تعالى منزهة عن ذلك قال بعضهم وحينئذ ان يكون غلطا من اشتباه المبالغة
عند اهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة ثم ان معنى
الرحمة لغة رقة القلب وانعطاف يقتضي من المعاني الدالة على اعراض نفسانية
كالحياء والضحك والرضى والغضب والعجب والمكر والخداع والاستهزاء موصوفه تعالى
به باعتبار غاياتها التي هي افعال او ارادة الافعال دون المبادئ التي هي
انفعالات لاستحالتها في حقه تعالى قال الرازي اذا وصف الله بامر ولم يصح
وصفه به يحمل على غاية ذلك ونهايته كما في الرحمة في حقه تعالى اما بمعنى
الانعام والاحسان كما قال القاضي ابو بكر الباقلاني فهي صفة فعل او بمعنى

ارادة الانعام كما قال ابو الحسن الاشعري فهي صفة ذات فقال الفخر ومعناه فيه
قولان ومشايخنا ان من رحم شخصا اراد به الخير ثم يفعله به فالاول اخذ المجاز المقصود
وانما اخذ المجاز الاول فيما ينبغي فيه مذهب الاشعري قوله تعالى ربنا وسعت كل
شيء رحمة وعلما فهذا الخاص في ارادة لان الوسع عبارة عن عموم التعلق ويدل على
ذلك ايضا اقترانه بالعلم ومما ينبغي فيه مذهب القاضي قوله تعالى هذا رحمة
من ربي اشارة الى السد ومعنى الانعام فيه تعلق لا ارادة لذلك القرينة ومما يحتمل الامرين
الرحمن الرحيم من البسملة والفاتحة فهو اما مجاز مرسل في ارادة الانعام او في
الانعام من اطلاق اسم السبب على المسبب او الملزوم على اللازم واما استعارة
تمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم
معروفه فاطلق عليه وان يرغابته التي هي فعل او ارادة فعل كما في الا
مثل الذي هو الانفعال مستوا وقد رد بعضهم على الزمخشري حيث ذهب الى
ان وصف الله بالرحمة مجاز فقال انه اعتزال وضلال بالاجماع لانه يجمعه
على انه تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفاه عنه فهو كافر وانما قال
الزمخشري ذلك لانه على عادة المعتزلة رقة وتغير وهم ينكرون الارادة القديمة
ويمنعون رجوعه تعالى الى الافعال او ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم
ثم قال ولم يعلموا ان الرحمة سوى ارادة الخير وليست الرقة وان الرقة صفة
اخرى تارة تصاحب الارادة وتارة لا تصاحبها ه‍ واقول الحق ان
هذا اعتزال وضلال انما هو من جهة الرحمة هي الارادة الحادثة كما فيه من
الاشارة الى نفي الارادة القديمة فان اشعر كلامه مخالفة المعتزلة في ان الله تعالى
مريد وانما يعني في حقيقة الارادة في كونها صفة زائدة قديمة ه‍ واما من يقول
للافعال فلا اعتراض عليه وقد مر انه مذهب القاضي ابي بكر الباقلاني وهو

مقلوب وصوابه فالاول اخذ
المجاز الاول والثاني اخذ
المجاز المقصود لان الرحمة
النفسانية يلزمها ارادة الخير
ثم فعله وكل منهما مجاز والارادة
اقرب الى الرقة مما سوى المجاز
الاول وفعل الخير الذي هو المجاز
الثاني يترتب على ارادة الخير
هو المقصود فالاشعري اعتبر
المجاز الاقرب والقاضي اعتبر
المقصود والله اعلم ه‍ من خط
سيدي احمد بن مبارك على هذا المحل
في نسخته

لا معنى للاستعارة التمثيلية
هنا لانها مجاز مركب والرحمن الرحيم
مفردان لا مركبان والله اعلم ه‍ من
خطه ايضا

وبعض اكابر اهل السنة لكن الذي في مقابلة كما في عن الفخر وقد يقال في يعم
عزمهم للافعال في ارادة الارادة القديمة ايضا واما كونه لغة بمعنى الرقة
فلا اعتراض فيه ايضا وقد صرح بذلك غير واحد من ايمة اهل السنة كالجوهري
والبيضاوي وابن عرفة فهي في حقه تعالى مجاز بل نقل الامدي عن شيخه ابن عرفة
ان كل مجاز له حقيقة الا هذا لما تقرر انه لا يطلق على غيره تعالى فهو مجاز
لا حقيقة له لكن حاول بعض المحققين كما قال الشلوبيني جعله حقيقة
شرعية او عرفية لكثرة الاطلاق بدون قرينة او قصد تشبيه وبالله تعالى
التوفيق **البحث الثالث في ايهما ابلغ** قيل الرحمن ابلغ من الرحيم
قياسا وسماعا اما القياس فلان زيادة المبنى تدل على الزيادة في المعنى
كما في قطع وقطّع قال في الكشاف ومن ملح العرب انهم يسمون مركبا من مراكبهم
بالشقدف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق فقلت في طريق الطائف
لرجل منهم ما اسم هذا المحمل اردت المحمل العراقي فقال اليس ذاك اسمه
الشقدف قلت بلى فقال هذا اسمه الشقنداف فزاد في الاسم لزيادة المسمى
ه‍ وفي بعض حواشيه الشقنداف بكسر الشين والقاف وسكون النون وفتح الدال بكون
هذر ابلغ من حاذر **واجيب** بان ذلك اكثري لا كلي ولو سلم فمحل ذلك
اذا اتحد النوع كفرح وفرحان وهذر وهذيان لا في المختلفين كهذر وحاذر اذ
الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل ولو سلم فابلغية هذر لا تنفي
حدوثه بل لا تخالفه من جهة ثبوت معناه له يدل على الامور الجبلية
كثيرا ونحو ذلك فلا ينافي كون حاذر ابلغ منه من جهة زيادة الحروف واما
السماع فلشموله رحمة الدنيا والاخرة بخلاف الرحيم في الاول ومعنى يا رحمان الدنيا
والاخرة ورحيم الدنيا ولكون النعم الاخروية المدلول عليها بالرحمن كلها جسام

لان اذا صار اكثر ولا اقل قيم لذا
شبع فيبقى من العرض ه‍

وأما النعم الدنيوية المدلول عليها بالرحيم فجليلة وحقيرة لقلة الدنيا
وسرعة زوالها فالمبالغة إما باعتبار الشمول كما في التوجيه الأول أو باعتبار
الكيفية كما في التوجيه الثالث وأما رواية يا رحمان الدنيا ورحيم الآخرة
فقد وجهت بأن المبالغة فيه أيضا بالكمي باعتبار الكمية لكثرة المرحومين فيها
من مومن وكافر وحيوان وإن كانت قليلة الكيفية كما هي بخلاف النعم الأخروية
لخصوصها بالمومنين وقد ذكرها غير واحد كالبيضاوي وقال البلقيني
وهما لا يعرفان بل الوارد رحمان الدنيا والآخرة ورحيمهما رواه الحاكم في
المستدرك مرفوعا فإن قيل وعلى هذا يصح الاستدلال بما ذكر لعدم
وروده عنه صلى الله عليه وسلم أجيب بأنه قد شاع في كلامهم وما شاع
وكثر يستدل به وإن لم يكن خبرا فإن قيل فعلى ما ورد الخبر أجيب
بأنه يمكن أن يكون واردا على أبلغية الرحمن أيضا باعتبار الكيفية إذ أن لله
نعما جليلة وحقيرة بالنسبة إليهم فهو بالنظر لكونه متفضلا بالأولى
رحمان وبالنظر لكونه متفضلا بالثانية رحيم وقيل معنى الرحيم أبلغ
من الرحمن لأن فعيلا للصفات الغريزية ككريم وشريف وفعلان للعارض
كسكران وغضبان وضعفه السعد بأن ذلك ليس من فعل فعيل بل من باب
فعل بالضم وقال أبو حيان إن جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما
فلا يكون من باب التوكيد فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث
الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة
ولذلك لا يتعدى الأول ويتعدى الثاني تقول زيد رحيم المساكين كما
تقول ما علما فالوازر حفيظ علمك وعلم غيرها واعترضه الدماع
بأن الكلام في الرحمن الرحيم الصادقين عليه تعالى وما ذكره في أمثال

صح ما يلزم من شيوع معناه
صحته ولعل من شاع
وعمل بالعمل والاستدلال
إنما يكون بما تعرف به
الصحة ولا تعرف بمجرد الشياع
ولا تعلم صحته سيما وقد
علم بعض ... عندنا
... شيخ أحمد
ابن ...

المبالغة

على
المبالغة فقال هنا ولا يقال نتكلم هنا على أصل المادة واشتقاقه ووزنه مع غيره
نظرا إلى ما الكلام فيه لأن ذا الحاصل لو وجد لتمام الأمر برحمته وقيل معناهما
واحد وهو الظاهر من الخبر السابق فالثاني منهما توكيد للأول وقيل كل منهما
خاص بشيء وإن كان أصل الموضوع واحدا فيحتج بهذا على التأكيد أيضا فقال
مجاهد رحمان الدنيا ورحيم الآخرة وقال القرطبي رحمان الآخرة ورحيم الدنيا
وقال ثعلب الرحمن أمدح والرحيم ألطف وقيل الرحمن المنعم بما لا يتصور جنسه
من العباد والرحيم المنعم بما يتصور جنسه وكل من هذه الأقوال مقيم للأبلغية
الرحمن أما قول مجاهد فالرحمن أبلغ باعتبار الكمية وأما قول القرطبي فالرحمن
أبلغ باعتبار الكيفية وكذا قول ثعلب لكون الرحمن المولي لجلائل النعم وأصولها
بخلاف الرحيم فهو المولي لما لطف منها ودق وكظهور أبلغية الرحمن في القول
بأنه المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد لا يخفى لأن الذي لا يتصور جنسه من
العباد بالنسبة لما يتصور كقطرة من بحر إلا أنه استشكل تقديم الرحمن
على القول بأنه أبلغ مع أن من المهمات تأخير الأبلغ في الإثبات ليترقى من
الأدنى إليه نحو جواد فياض وعالم نحرير وأجيب بأمور الأول أن نعم
الدنيا لما كانت سابقة قدم ما يدل عليها وهذا مبني على عدم إضافة رحيم
إلى الدنيا ورحمان إليها الثاني أنه لما صار كالعلم لكونه خاصا به تعالى لا يقال
لغيره قدم على الرحيم لأنه قد يقال لغيره تعالى كما يقدم الموصوف على الصفة واعت
واعترض على الأول بقول بني حنيفة في الكذاب رحمان اليمامة وقول شاعرهم
في سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا
وأجاب الزمخشري بأنه من باب تعنتهم في كفرهم إذ أن مراد الاستعمال غير صحيح
دعاهم إليه لجاجهم في كفرهم بنبوة مسيلمة الكذاب دون النبي صلى الله

جنسه

بني حنيفة

عليه وسلم لما لو استعمل كان في لفظ الله في غيرها لباين معناه الحقيقي وقد جاء الشرع
موافقا للاستعمال اللغوي فهو كلفظ الله خاص به تعالى لفظا ومعنى
وقال عز الدين ابن عبد السلام ان خصوص الحمد به تعالى شرعي كما هو بعد
الاسلام قال ولذا لا اخبر عن الله واجاب ابن السبكي ايضا بما تقدم بان المخصوص
بالله تعالى هو المعرف باللام دون المنكر والمضاف واعترض على الثالثة وهو
ان الحمد قد يقال لغيره تعالى بما روي عن الحسن البصري انه قال الحمد لا
يستطيع الناس ان يتحلوه الى حمله الجلال السيوطي جوابا على المعرف باللام
دون المنكر والمضاف نحو رحماء بينهم ويبقى النظر على هذا مع جواب
السبكي لان كلامه في الحمد والحمد حالة تعريفه باللام خاص به تعالى وما لا تعريف
فيه بعده غير خاص به تطلب جوابه الثالث ان الحمد ما دل على جلائل
النعم واصولها ذكر بعده الرحيم ليتناول ما لطف ودق فهو من باب التتميم
وهو تقييد الكلام بتابع يفيد مبالغة وقيل من باب التكميل وهو ان يؤتى
بكلام في فن يرى انه ناقص فيه فيكمل بآخر وقيل انه لما كان الحمد يوهم
ان جلائل النعم منه وان الرقائق لا يجوز ان تنسب اليه لحقارتها كمله
بالرحيم وبعضهم حرفه ليسأل الحرم ربه حاجته كلها حتى يسأله شسع
نعله اذا انقطع **تنبيه** على القول بان الرحمن علم لا يتجه الاشكال
لانه من تقديم اسم الذات على اسم الصفة فان قيل لم قدم اسم الجلالة على
الرحمن على هذا القول **اجيب** بان تقديمه عليه باعتبار الاصل لان
الرحمن صفة في الاصل والله اسم ذات في الاصل وفي الحال لكن يتجه السؤال
على القول بان الله وصف في الاصل ايضا تطلب جوابه والله الموفق
المبحث الثالث في اعرابه وما يتعلق بذلك مذهب الاكثر ان

الحمد

الرحمن وصف خاص به تعالى فهو من الصفات الغالبة غلبة تقديرية كما مر
في التحقيق فيه لانه لم يستعمل في غيره تعالى لكن لما كان القياس يقتضي
استعماله في كل من اتصف بكثرة الرحمة قدر كانه استعمل فيه ثم غلب
عليه تعالى فالتقديرية هي التي تكون بالنظر للقياس والتحقيقية هي
التي تكون بالنظر الى الاستعمال قال السعد فان قيل من ابيه
علم لان الرحمن ليس بعلم قلنا من جهة انه يقع صفة وان معناه
البالغ في الرحمة وانه لا يطلق الا على الذات المخصوص والاسم الله
وهذا في غاية الظهور وقال الحفيد ولو كان الرحمن علما لكان لا اله
الا الرحمن يفيد التوحيد كلا اله الا الله وقد ذهب الاعلم وابن مالك
الى انه علم واختاره ابن هشام واستدلوا بمجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن
علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن
ورد بانه يستلزم ما هو اعم من المدعى ولا يستلزم المدعى لا بعونه انه لا
قائل انه ليس بعلم ولا صفة وفي الايضاح ما يفيد انه من الصفات الغالبة
عليه الاسمية وليس بعلم كالابطح والاجرع وقول بعضهم في رد
هذا الاستدلال انه يجوز كونه نعتا باعتبار وصفيته الاصلية
واما مجيئه غير تابع فدال على عدم اعتبار حال الموصوف اذا علم
جاز حذفه وبقاء صفته نحو مختلف الوانه اي نوع مختلف الوانه بان هذا
قليل بالنسبة الى ذكر الموصوف والاستدلال بمجيئه غير تابع مع انه
انضاف الكثير وينبني على المذهب الاول ان الرحمن الرحيم صفتان
لله ويجوز رفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف اي هو الرحمن الرحيم
ونصبهما على المفعولية اي اعني او امدح الرحمن الرحيم وجهان ول

على التبعية ورفع الثالث او نصبه ورفع الاول على الخبرية ونصب الثالث على
المفعولية وبالعكس اما جر الثالث على التبعية مع رفع الاول او نصبه
ممنوع لما يلزم عليه من الاتباع بعد القطع فهذه تسعة اوجه الممنوع
منها الاخير فقط **تنبيه** على الثالث ان الجر بدل من الله او عطف بيان
واعترض الاول بان فيه عدم الاستغناء بالمبدل منه لانه انما يذكر توطئة
للبدل والثاني ان الله لا يفتقر للتبيين لانه اعرف المعارف كلها وايضا لا
تبين انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله **واجيب** عنهما بان
كلا من البدل والبيان قد يكون للتاكيد قياسا وسماعا اما القياس فعلى
النعت واما السماع فقوله يا نصر نصر نصرا وان الرحيم نعت للرحمن لا لله
اذ لا يتقدم البدل على النعت ويجوز قطعه الى الرفع او النصب كما في
تنبيهان الاول التخفيف اجماعا ممنوع من الصرف عند تجرده
من ال الحاقا له بالغالب في بابه **الثاني** فعلان نحو صرف فعلان ان يكون
مؤنثه على فعلى او فعلا لا مؤنث له **الثالث** تعلون منع من تانيثه اختصاص
الله تعالى به ولو فرض انه يتصف به غيره تعالى وانث لكان فعلى اولى به
من فعلانة لانه باب فعلان اوسع من باب فعلانة مما لا من النوع لانه
كسكران والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على صرف الحوء ادم مع انه
لا مؤنث له **وقيل** منصرف على الاصل قال السيوطي وهذه المسئلة
تعارض فيها الاصل والغالب في النحو ومال الشعراء الى الصرف وعدمه عملا بالاصل
في **وقال ابن هشام** ان وصفه بالصرف وعدمه خروج عن كلام العرب
من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال وحذفه من تبارك رحمانا رحيما
وثبوتها ضرورة في **اما الاول** فيبنى على ما اختاره وقد تقدم ما

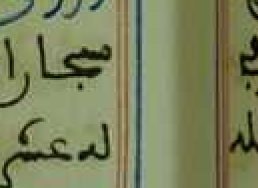
فيه

فيبنى التخفيف خلافه واما الثاني فاجيب عنه بان في بيت من ال على سبيل
البعض لبعضه الانصراف وعدمه **الثاني** مذهب الجمهور ان عامل الجر هو
المضاف وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوي وان عامل النعت والبيان هو
العامل في متبوعهما وقيل التبعية اما من حيث المعنى اي اتحاد معنى
الكلام او من حيث الاعراب وان عامل البدل مقدر من لفظ الاول وقيل
هو العامل في المتبوع **وقال** السيوطي في جمع الجوامع ولو قيل العامل
في جميع التوابع هو المتبوع لكان له شواهد **فائدة اتفق هنا ان**
بعامل الجر في لفظ اسم الباء باتفاق وفي عامله في لفظ اسم الباء باتفاق
وفي عامل الجر في لفظ الجلالة ثلاثة اقوال اما لفظ اسم على مذهب الجمهور
او الاضافة او الحرف المنوي وهذا ان لم نذكر الاضافة بيانية ولفظ اسم مقحما
والا تعين الاول والثاني لفظ اسم اذا كان مقحما بالاضافة ضرورية كما تقدم
في المبحث الثالث من المقصد الثاني فلا يتاتى فيها القول **الثالث**
اذ لا حرف منوي ولا القول الثاني لما يأتي في بيان ان الاضافة البيانية من اقسام
اللفظية والمقصود من كلامهم انه لا يتاتى فيها الا اذا الحرف فيها منوي
نحو ولا معنى لا فلا يتاتى القول الثالث ولا القول الثاني لانه لا يبنى بها الاضافة
عليه مطلق الاضافة ولا الوجب الجار العامل والمفعول والحال وكل معمول
للعامل بل غير الاضافة التي تكون بمعنى الحرف ولا حرف **فان قيل**
بل يتاتى القول الاول ايضا لان المضاف لكونه اسما لا يعمل الجر الا لنيابته
عن الحرف كما قالوه ولا حرف **اجيب** بان هذا في المضاف الحقيقي فيجوز في
اللفظ ان يعمل الجر لمشابهته له بتجرده عن التنوين او النون لاجل

الاضافة فيه عليه الرضي قال الاضافة فيما عدا ما ذكر على معنى اللام
الاختصاصية لا بمعنى من ولا بمعنى في لان ضابطهما ان يكون الاول بعضا
من الثاني مع صحة الاخبار بالثاني عنه وان يكون الثاني ظرفا للاول
وكل من ذلك لا يصح هنا وفي عامل الجر ولفظ الرحمن على انه نعت او بيان
خمسة اقوال اما المضاف الذي هو اسم على مذهب الجمهور او الاضافة
او الحرف المنوي او التبعية من حيث المعنى او التبعية من حيث الاعراب
والسادس لفظ الجلالة على ما تقدم للسيوطي وعلى انه بدل
اربعة اقوال اما لفظ اسم المقدر على مذهب الجمهور او المذكور
او الاضافة او الحرف المنوي والخامس لفظ الجلالة على ما للسيوطي
وفي عامل الجر في لفظ الرحيم ستة اقوال ايضا على انه نعت لله ومثلها
على انه للرحمن والله المستعان تتميم انما اختصت البسملة
بهذه الاسماء الثلاثة ليعلم العارف ان المستحق ان يلجا اليه ويستعان
في جميع الامور له ويعول عليه هو الواجب الوجود المعبود
الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها واجلها جليلها وحقيرها
فيتوجه بشراشره الى جنابه الاقدس ويتمسك بحبل التوفيق ويشغل
سره بذكره والاستمداد به عن غيره ويعتمد في جميع اموره عليه
الخاتمة في جملة البسملة يصح ان تكون انشائية
اي لانشاء متعلقها وهو المصاحبة او الاستعانة وحينئذ فقيل
بمرتبة الانشاء فيها لكون الصيغة خبرا وقيل لا يحتاج الى نية
لكثرة استعمال اللفظ فيه حتى صار كالمنقول عرفا ومثله يقال في

الحمد والشكر والصلاة والسلام ويصح ان تكون خبرية باعتبار اصلها وهو
الفعل او القول الذي يشرع فيه وهي حكاية عما يتحقق في الحال او الاستقبال
بدون الخبر كما هو شان الخبر الصادق واعترض الاول بان من شان
الانشاء ان يتحقق مدلوله به واما جملة البسملة ليس كذلك لان الباء
اذ مدلوله كل والسعي فيه ليس بقول لا يحصل بالبسملة وكيف يصح تقريبه
في الحال او الاستقبال وان حاولت لانشاء الاستعانة او المصاحبة لزم انها لانشاء
متعلقها وان الاصل غير مقصود بوجه ولو قيل ان المعنى ابتدا او افتتح اي
اجعله بداية والجملة لانشاء الجعل لزم ما ذكر الا انه خلاف المشهور
واعترض الثاني ايضا بان من شان الخبر الصادق ان يتحقق مدلوله
في الواقع بدونه ويكون الخبر حكاية عنه كما اتفقوا عليه وما نحن فيه
ليس كذلك لان مصاحبة الاسم والاستعانة به مترتبة المدلول ولا
يتحققان الا بهذا اللفظ اللهم الا ان يكون اللفظ حكاية عن نفسه
كما في قولك انا تكلم مخبرا بتكلم حصل بهذا اللفظ وفيه توقف على ان الحكي
هنا متحد ولو قدر ابدا واجيب عن الاول بانها لانشاء متعلقها كما
مر ولا يلزم ان يكون الاصل غير مقصود اذ القصد بالتسمية حصول البركة
والاستعانة مع الفعل لا حصول الفعل مطلقا لان القائل اكل بسم
الله مثلا يقصد الاتيان بذلك الفعل الحسي مستعينا على تحصيله بسم
الله او متبركا به وكذا ابدا ونحوه وكونه لانشاء الجعل تعسف من غير داع
له [illegible] مثله واجيب عن الثاني بان المصاحبة والاستعانة
وان كانا من تتمة الخبر ليسا بجزء منه بل من متعلقاته الخارجة
عن حقيقته وغير منه وان توقف مضمون الخبر المطلوب عليهما شرعا لان

ذلك التوقف لا يقتضي الخبرية كتوقفه على الحال في نحو قاموا
كسالى وما خلقنا السموات الاية وبان المتصف بالخبرية والانشائية
هو الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد لا المتعلقات نعم اذا
اي المتعلق في مضمون الجملة الخبرية نحو متو فرحت حيث انشائية
وما هنا لم يوثر في مضمون اصنف مثلا بل اكد ثبوته على الوجه الاكمل
ونهي عنه قولهم جواب القسم خبر والقسم انشاء مؤكد له لم يخرجه
عن الخبرية ثم هذا مبني على ان الباء للاستعانة باللفظ الدال
على الذات اما ان جعلا بالذات العلية كما في نحو بدا اصنف مثلا مستعينا
بالذات العلية او مصاحبا لها مصاحبة تبرك فلا اشكال لتحقق
كل من الاستعانة والمصاحبة في نفس الامر بغير لفظ بسم الله وهذا
اللفظ حكاية له ونظيرها من صحة الاخبار باعتبارين ما قال
ابن الحاجب في كم رجل عندي وانه قال يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء
فمن جهة التكثير لان المتكلم يعبر عما في باطنه من التكثير بقوله كم رجل عندي
والتكثير معنى محقق ثابت في نفس الامر لا وجود له في الخارج حتى يقال
باعتبار ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب والاخبار باعتبار
العددية فان كونهم عندك له وجود في الخارج فالكلام باعتباره يحتمل
الامرين هذا وفي ايراد البحث الاول على ان الاستعانة والمصاحبة
ليستا من تتمة الخبر والثاني على انهما من تتمته تعرفه وتحكم والظاهر ان
تجعلهما من تتمته او لا تجعلهما ثم يورد ما يورد ثم الظاهر ايضا ان الاعتراض
لا اعتراض غير مبنيا على ان متعلق الجر فعل اما لو جعل المجرور في
موضع خبر لمبتدا محذوف اي ابتدائي او تصنيفي مثلا كائن بسم الله


ومتعلق

او متعلق بالمبتدا والخبر محذوف اي ابتدائي بسم الله كائن ثابت اعتراض
كما قبله وللبحث فيه مجال وهذا الحمد لله اخر المطلب الاول ومفهومه
المطلب الثاني في فضائل الحمد له روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال ان الله عز وجل يحب الحمد يحمد به ليثيب حامده
وجعل الحمد لنفسه ذكرا ولعباده ذخرا وروي عنه الحمد راس الشكر
ما شكر الله عبد لا يحمده وروي ان ناقته عليه السلام سرقت فقال
لئن ردها الله علي لاشكرن ربي فوجدت فقال الحمد لله فانتظروا هل يحدث
صوما او صلاة فظنوا انه نسي فقالوا له في ذلك فقال الم اقل
الحمد لله وروي عنه ايضا ما انعم الله تعالى على عبد من نعمة فقال
الحمد لله الا ادى شكرها فان قالها الثانية جدد الله له ثوابها فان
قالها الثالثة غفر الله له ذنوبه وروي الحمد كلمة الشكر فاذا قال
العبد الحمد لله قال الله شكرني عبدي وروي كل امر لا يبدا فيه بالحمد لله
فهو اقطع وروي الحمد لله ثمانية احرف وللجنة ثمانية ابواب فمن قال
الحمد لله فتحت له ابواب الجنة الثمانية وروي ليبعث الله عليهم
العذاب حتما مقضيا فيقول صبي من صبيانهم الحمد لله رب العالمين فيرفع
الله عنهم بذلك العذاب اربعين يوما وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من احب
من يحب ان يغرس غرسا لا ياكله غير هو خير من هذا سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يغرس له منها بكل كلمة شجرة في الجنة منه
وروي عنه ايضا انه قال ان الله تعالى اصطفى من الكلام اربعا
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فمن قال سبحان الله كتبت
له عشرون حسنة وحطت عنه عشرون سيئة ومن قال الله اكبر

مثل ذلك ومن قال لا اله الا الله مثل ذلك ومن قال الحمد لله رب العالمين فقبله
نفسه كتبت له ثلاثون حسنة وحطت عنه ثلاثون خطيئة وروى
افضل الكلام وفي رواية احب الكلام الى الله سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله اكبر والآثار في ذلك كثيرة وحذفت اسانيدها كما في فضائل
البسملة اعتمادا على الكتب التي نقلت منها وان كانت هذه الاربع افضل
الكلام لانها شاملة لجميع معاني انواع الذكر من توحيد وتنزيه وثناء
ومحبة وغير ذلك وانظر هل الافضل صيغة التسبيح او الحمد او
التهليل او التكبير او البسملة او الحوقلة او الحسبلة او الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم او الاستغفار وغير ذلك وقال ابن جزي في قوله
تعالى فاذكروني اذكركم ولكل ذكر خاصية وثمرة فاما التهليل فثمرته التوحيد
اعني التوحيد الخاص فان التوحيد العام حاصل لكل مومن واما التكبير
فثمرته التعظيم والاجلال لذي الجلال واما الحمد والاسماء التي معناها
الامتنان والرحمة كالرحمان الرحيم والكريم والغفار وشبه ذلك فثمرتها
ثلاث مقامات وهي الشكر وقوة الرجاء والمحبة فان المحسن محبوب
لا محالة واما الحوقلة والحسبلة فثمرتها التوكل على الله والتفويض
اليه والثقة به واما الاسماء التي معانيها الاطلاع والادراك كالعليم
والسميع والبصير والرقيب وشبه ذلك فثمرتها المراقبة واما
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فثمرتها شدة المحبة فيه والمحافظة
على اتباع سنته واما الاستغفار فثمرته الاستقامة على التقوى والمحافظة
على شروط التوبة مع انكسار القلب بسبب الذنوب المتقدمة ثم ان
الذكر بجميع الاسماء والصفات مجموعة في الذكر المفرد وهو قولنا

الذي

ع الجزلفة

الجزلفة

ع الترتبة

الله الله فمن ذكره فهو الغاية واليه المنتهى وتقدم الخلاف في ترجيح على ان
الحمد افضل من التسبيح ويؤيده حديث سبحان الله نصف الميزان والحمد لله
يملؤه وحديث من قال لا اله الا الله فله عشر حسنات ومن قال سبحان الله
فله عشرون حسنة ومن قال الحمد لله فله ثلاثون حسنة ونص الغزالي
على ان الحمد لله افضل من التهليل ويمشي ذلك لان حاصل الحمد لله
فيه تنزيه الله وتوحيده وزيادة الشكر نقله عنه يسير ونقل المناوي عنه
ايضا انه ليس شيء من الاذكار يضاعف ما يضاعف الحمد لله لان النعمة
من الله وهو المنعم والوسائط مسخرة من جهته وهذه المعرفة وراء
التقديس والتوحيد لدخولهما فيه فان الرتبة الاولى في معارف الايمان التقديس
والتقديس ثم اذا عرف ذاتا مقدسة يعرف انه لا يقدس الا واحد وما عداه
غير مقدس وهو التوحيد ثم يعلم ان كل ما في العالم موجود من ذلك
الواحد فقط فكل نعمة منه فتقع هذه المعرفة في الرتبة وينطوي
فيها مع التقديس والتوحيد كمال القدرة والانفراد بالفعل فلذلك
ضوعف الحمد ما لم يضاعف غيره من الاذكار مكملا التشهي واختار ابن رشد
ان صيغة التشهد افضل من الحمد ويؤيده حديث افضل ما قلته انا
والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقد يجاب بان الافضلية
هنا باعتبار ما تقتضيه من التوحيد مطابقة وقال السيوطي في حديث
افضل الذكر لا اله الا الله وافضل الدعاء الحمد لله ذا نص الحديث
فيه نص على ان كلا من الكلمتين افضل نوعه وانه جعل على الا اله
الا الله افضل من الحمد فان نوع الذكر افضل من نوع الدعاء وهذا
والصلاة الدعاء على الحمد مجاز من باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم

ع نيل

من الحامد معنى ض للشكر او انه لم يصرح به كما قيل . أأذكر حاجتي ام
قد كفاني . حياؤك ان شيمتك الحياء . اذا اثنى عليك المرء يوما
كفاه من تعرضه الثناء . ولان الحمد على النعمة كطلب المزيد قال تعالى
لئن شكرتم لازيدنكم وفي الحديث القدسي ان الله يقول من شغله ذكري عن
مسألتي اعطيته افضل ما اعطي السائلين ثم انه لا معنى للتفضيل
بين صيغ الصيغ ونحوها الا كثرة ثواب الآتي بها وقلته وهذا كله ان
هو في وقت لم يرد فيه ذكر معين اما ما ورد فيه ذلك كالتهليل للدخول في
الاسلام والتكبير ايام العيد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة
الجمعة ونحوها وكبسم الله قبل الاكل والحمد لله بعده فهو اما متعين كالاول
على المنصوص او افضل امتثالا لأمر الشارع كالباقي وعن بعض
العلماء ان الاشتغال بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت
الذي لم يرد فيه ذكر معين افضل ما يتعبد به وبالله تعالى التوفيق
تنبيه لا ينبغي ان يغتر بفضل الذكر مع سهولته لاعمال الشاقة
الصعبة من جهاد ونحوه لان في الاخلاص في الذكر من المشقة سيما
الحمد حال الغفلة ما يصير به اعظم الاعمال وايضا فلا يلزم ان يكون الثواب
على قدر المشقة في كل حال فان ثواب كلمة الشهادة مع سهولتها اكثر
من العبادات الشاقة قاله الرماصي فان قلت لم اولى الثنا
الثناء قدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم
لان المقام الذي نحن فيه مقام الحمد مقام شكر نعم المولى واياه انه في قوله
تعالى فلله الحمد وقوله له الملك وله الحمد لان المقام في الآيتين مقام بيان
استحقاقه تعالى واختصاصه بالملك والحمد كما اشار له البيضاوي وغيره

بان

فان قيل اهمية اسم الجلالة باعتبار الذات فكيف يقدم عليه اهمية
الحمد مع انه عارض أجيب بانه انما يعتبر اهمية اسم الجلالة ما لم
يعارضه ما يقتضي العدول عنه كما هنا ونظيره قول الكشاف
في اقرأ باسم ربك انه لما كانت اول سورة نزلت كان الاهم تقديم الامر
بالقراءة فهذا العارض وان كان ذكر الله اهم ومن ثم الذي وقع لهم ان
السكوت في مواضع الاذكار كالمراحيض ونحوها اهم يحسب عارض
المقام وان كان ذكر الله اهم باعتباره في نفسه فان قيل لم لم يقدم
اسم الجلالة لافادته الاختصاص اي لله الحمد لا لغيره أجيب ان
هذا الاختصاص يفيده تعريف الحمد ايضا لان تعريفه يفيد الحمد باللام
الجنس يفيد الاختصاص نحو الكرم في العرب والامام من قريش ولو سلم عدم
الاختصاص في الحمد لله ففي ذا النعت لنا ان الى انه بلغ من الوضوح
الغاية القصوى حتى انه لا يحتاج الى بيان ولا يتصور فيه خفاء ومثل هذا
لا يجب اعتباره في هذا المقام فان قيل الحمد مبتدأ والاصل فيه التقديم
فلم احتيج الى نكتة تقديمه مع انه الاصل أجيب بانه لما كان الاصل
الحمد لله احمد الله حمدا حذف الفعل لنيابة مصدره عنه وجيء بالمفعول
باللام تقوية وعدل عن النصب لافادة الثبوت كما سيأتي تقريره صار
لله حمدا احتيج الى نكتة تقديمه باعتبار هذا الاصل واجيب ايضا
بانهم ذكروا في باب تقديم المسند اليه انه تعمد الى اسم فتقدمه تارة
فتجعله مبتدأ وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا كان الذي يستدعي
نكتة هو النكتة في التقديم للمسند عن موضعه لا للفاعل فيه ممنوع
الثانية لما كان اسم الجلالة علما دالا على الذات دالة

جامعة لمعاني الاسماء والصفات في الحمد به تنبيه على انه يستوجب سائر
الثناءات لاحرازه جميع الكمالات بلو في الحمد بغيره من الصفات كالخالق
والرازق مثلا لاوهم اختصاص الحمد به من حيث ذلك الوصف ولزمه
ايضا في نحو التسبيح والتكبير والتهليل والبسملة والحوقلة وغير
ذلك والله المستعان الفصل الاول في تعريف الحمد والشكر
والمدح لغة وعرفا فالحمد اللغوي هو الثناء على الجميل الاختياري
على جهة التعظيم سواء تعلق بنعمة او غيرها فالثناء جنس شامل
لكل ما يشعر بالتعظيم سواء كان باللسان او بغيره من الاركان وبهذا هو
المفهوم من الصحاح وغيره من الموافق لحديث لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك وبه يرد على من زعم اختصاصه باللسان فاحتاج الى
الاعتذار عن ذكر اللسان في التعريف بانه لبيان الواقع او لدفع احتمال التجوز
بالصلاة والثناء على ما ليس باللسان مجازا قال الشبابكي والجواب بانه
في الحديث مجاز لقصد المشاكلة خلاف الظاهر وشامل للخير والشر كما قال
عز الدين ابن عبد السلام مستدلا بقوله عليه السلام من اثنيتم عليه خيرا
وجبت له الجنة ومن اثنيتم عليه شرا وجبت له النار ويرده ايضا قوله
صلى الله عليه وسلم اذا اثنى عليك جيرانك انك محسن فانت محسن وان
اثنوا عليك جيرانك انك مسيء فانت مسيء وذهب الجمهور الى انه خاص
بالخير ورد واما بانه مجاز والحامل فيه المشاكلة التي هي من المحسنات
البديعية وعليه فيشكل قول عز الدين ابن السبكي من انه خلاف الظاهر
فان قيل يفسد عكس التعريف بخروج الحمد النفسي الكلامي من الثناء
لانه ماخوذ من ثنيت الشيء اي عطفت بعضه على بعض

بالثناء

اجيب

اجيب بمنع الاخذ منه كما ذكر وانما هو ماخوذ من اثنيت بمعنى اسم مصدر
وقياس مصدره اثناء كاكرام اكراما فهو بمعنى الحاصل بالمصدر لا بمعنى
المصدر فيما تقرر من ان الحمد من اقسام الكلام الذي هو اللفظ المعين
وقوله باللسان بالوجه للالة متعلق بالثناء او بمحذوف مع صفة
نعت للثناء اي الثناء الكائن باللسان وهذا الظاهر من جهة المعنى
او نكرة حال من الثناء بناء على جواز الحال من الخبر وخرج به الثناء بغير
اللسان كالثناء النفسي والحالي ثم ان هذا اولى من التعبير بالكلام لاحتمال
الحمد القديم لما فيه من فساد طرد التعريف بدخول كلامنا النفسي
وليس بحمد وهو شكر ان كان في مقابلة نعمة والا فلا ولما فيه ايضا من
عدم دخول الحمد القديم في الثناء اذ لا يصدق عليه انه اتيان بما يشعر
بالتعظيم بل هو صفة قديمة ولما فيه ايضا من استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازه على القول بان الكلام حقيقة في النفسي مجاز
في اللفظي او المشترك في معنييه على ان الكلام حقيقة فيهما
ولما فيه ايضا من الجمع بين المعنى المختلف بالقدم والحدوث في
تعريف واحد المفضي الى استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه او المشترك
في معنييه وكلاهما مجتنب في الحدود لكونه جمعا بين حقيقتين مختلفتين
نعم يجمع على ان الاشتراك بين القديم والحادث معنوي كما ذهب اليه
ابن الحاجب لكنه خلاف المعتمد فان قيل يلزم من التعبير باللسان
فساد عكس التعريف بخروج الحمد القديم وحمد الجماد الشامل له قوله
تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده اجيب بان التعريف انما هو للحمد
لغة وقد ثبت عن الثقات من ارباب اللغات اختصاصه باللسان

بالمعنى

وبيانه معلوم فيما يبحث في الأركان وقوله على الجميل أي الحسن من الجمال
وهو الحسن يقال جمل بالضم جمالا فهو جميل وهذا هو المحمود عليه أي
الباعث على الحمد وخرج به الثناء باللسان على القبيح أي في مقابلته
تهكما بناء على إطلاق الثناء على الشر وعلى أنه خاص بالخير فذكر
الجميل توضيحا وتمهيدا للاختيار فإن قيل من أين يلزم كون
المحمود به جميلا على رأي غير الدين فالجواب بأن كون المحمود
عليه جميلا يقتضي أن يكون المحمود به جميلا ضرورة أن الجميل لا يكون
باعثا على الثناء بالقبيح ثم إن المراد بالجميل فيهما أعم من أن يكون في الواقع كالعلم
وإن كان مسلما أو عند الحامد والمحمود بزعم الحامد فيشمل الثناء بنحو كظلم أو
على كظلم أي عن أهله حسنه إذ المقام التهكم وهو وجه وقد يقال
هذا تعريف للحمد اللغوي والمناسب أن يراد بالجميل ما عند أهل اللغة
جميلا بعد أنه يرد على اشتراط كون المحمود عليه جميلا قولهم
الحمد يقع على السراء والضراء ويجاب بأن الضراء باعتبار ما فيه
كمينه من النعمة من الجميل وإنه بحسب الظاهر قد تكون في المعنى
نعمة كما أن النعمة الظاهرة قد تكون في المعنى نقمة قال
قد ينعم الله بالبلوى وإن عظمت ويبتلي الله بعض القوم بالنعم
وقوله الاختياري أي الصادر من المحمود باختياره كالإحسان
وغيره من مكارم الأخلاق وخرج به الثناء باللسان على الجميل
الغير الاختياري كصباحة الخد ورشاقة القد وهذا مرجح على القول
مرادفته للحمد والمدح وقول شيخ الإسلام إن تقييد الجميل
بالاختيار على القول بمرادفة الحمد للمدح بيان للماهية لا

احترازا

لا احترازا مردود بأنه لو لم يقيد لعموم في التعريف لدخول الثناء باللسان
على الجميل الغير الاختياري لوجود هذا القسم اتفاقا وإن لم يكن من حاصل هذا
القيد خاصا بالمحمود عليه المذكور في التعريف أما المحمود به فالمشهور
أنه لا يكون إلا اختياريا كما إذا رأيت شخصا يصلي أو يفعل فعلا
فالظاهر أن اتصافه به من حيث أنه باعث محمود عليه ومن حيث إنه
وصفته به محمود به وقد يقال فإن كان إذا وصفته بالعلم والكرم مثلا
لأجل الإنعام فإن قيل لا معنى للحمد بالإنعام أو بغيره على غير الإنعام
لمن وصف الرجل بجمال شجاعته بالإنعام أو الحسن مما يجد السمع
أجيب بأن معنى وصفه بالإنعام أو الحسن شجاعته أنك إذا رأيت
شجاعته صار ذلك باعثا له أن تظهر كماله ولو في ذاك لا تكن
وبهذا يعلم أن ما في بعض نسخ السلم من حاصله أن المحمود عليه
من لوازم المحمود به مفهوم مثلا زورا والتقييد بالاختيار عند القائل به
يجب فيهما كما ذهب إليه السيد وصرح به غيره تبعا من تخصيص
التقييد بالأول إنما هو كظاهر البطلان واعترض على تقييد الجميل
بالاختيار بأنه يلزم عليه فساد العكس لخروج الثناء على الصفات
الذاتية كالقدرة والإرادة لأنها غير مسبوقة بالاختيار وإلا لزم
حدوثها المعلوم البطلان وقول بعضهم إنه الثابت المحمود به
لا عليه مردود بنقل الأئمة كالثعالبي وغيره ثبوت الحمد عليها
وأجيب بأمور أحدها أن تلك الصفات لما كانت مبدأ الأفعال
الاختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الأفعال الاختيارية فالمحمود
عليه فعل اختياري في المآل الثاني أن الذات المقدسة اقتضت وجود

تلك الصفات على ما هي عليه فنزلت منزلة الافعال الاختيارية فال
المجاز ان قلت انه تعالى تقتضي الشيء من صفاته الزائدة وانه اقتضاه
كمال الذات قلت في الحكم اللاهي ان الغني بذاته عن ان يحصل اليه
النفع منه وكيف لا تكون غنيا عنه ونقل الشيخ على الجمهور عن بعضهم
اجماع اهل المكاشفة على عدم احتياج الذات الى الصفة الموجودة
الثالث ان الاختيار بيننا وهو تبعا فالتسلسل ابعد الخلافها
وان قيل وهو لبعضها فالتقييد به ليس للاحتراز عنه بل عن غيرها
من الافعال وحاصل هذه الاجوبة منع فساد العكس بارتكاب
مجاز في التعريف فيخفى الا بي ادوا بينوع جملة اذ ارتكاب المجاز في
التعريف من غير قرينة يجتنب سيما في التعاريف وقول بعضهم
والمخلص من ذلك جعل التعريف لحمد المخلوق ويحمد الخالق
بان وصفه تعالى بصفاته وافعاله غير مخلص لجوعه الى فساد
عكس التعريف بخروج بعض الافراد واولى منه ان يقال ان اريد في التعريف
على الجميل الاختياري حقيقة او حكما ليتناول الصفات الذاتية
واعترض ايضا على التقييد بالاختيار بخروج الحمد على الذات
العلية الكاملة من غير نظر للصفات لانه تعالى يستحق الحمد لذاته
كما في المطول لانه في غاية الكمال وورد ان الله جميل يحب الجمال
وما قيل انه لا معنى لكمال الذات الا ان له صفات كاملة فهو
في حيز المنع اذ لا شك ان صفات الكمال كالعلم في حق ذاته تقتضي
كاملة بخلاف صفات النقص كالجهل لصفة ولا نقل الكلام
اليه وبتسلسل فليحمد الذي في الذوات او ما ترى الى ما هو من الذي

من ان

من ان ذاته تعالى تقتضي الشيء من صفاته الزائدة وانه اقتضاها كمال الذات
فنال الشيخ يعني الصفتي وتحقيقه ان كمال الصفات دليل على كمال الذات ولولا
ان للذات كمالا في ذاته حمد الذات المتصفة بصفات النقص ان اتصفت
تلك بالصفات الكاملة دون الاخرى واذا كانت الصفات مقتضى الذات ف
بالاولى اجلى ولولا ان ذاته من حيث هي اكمل من غيرها ما اقتضت تلك
الصفات او اقتضتها الذات الناقصة وليس اقتضاء الكمال غير كمال
الذات وان كان في الحمد كماله فهو محمود لكماله مع من جملته ولو لم يفهم
وبلا تحمل القصور الا على نفسه هـ واجيب ايضا بمثل الجواب الاول في
الصفات الزائدة وهو ان المراد بالاختياري ما كان اختياريا بنفسه او
ما يترتب عليه يشمل بهذا المعنى الصفات الزائدة لان كل صفة يترتب عليها
اثار اختيارية بمعنى انها في تعلقاتها سواء كان دخل توقف او لا كذلك
يشمل الذات الكاملة لا ستقلالها في الافعال الاختيارية وفي وجودها الزائد
بل لا استقلال في الوجود او نحو قاله الصفتي هـ وقول السعد في حواشي
الكشاف فريقا ان الحمد لا يكون الا على الجميل الاختياري بخلاف المدح تقول
مدحته على صباحة خده ورشاقة قده ولا تقول حمدته عليها والله
والمصنف اي ابن عشير شرح الفيرا اعتمادا على الامثلة ولان الجميل صفة الفعل
ومطلوبا للاختيار فظاهر ان الثناء على الذات والصفات خارج من قبل الاختيار
فالوجه انه لا يوجد الا ان حقيقة او حكما في جانب الفعل بان يراد
ما كان فعلا حقيقة او في حكم الفعل بان يكون منشأ لافعال الجميلة وينبغي
التحرج في صفات الله تعالى السلبية كعدم الشريك والجسمية والاضافية
ككونه قبل العالم فال بعض من اشترط في المحمود عليه ان يكون فعلا

اختيارية لا ترحل الصفات المذكورة لا بتكلف ويعني المنعم ايضا في
صفات الخلو السلبية كعدم الزوج من حيث كونه كف النقص لا شك في الحمد
عليه لانه من الافعال الاختيارية واما الحمد عليه لا من تلك الحيثية فيحمل
نعم والله الموفق وقوله على جهة التعظيم اي ظاهرا وباطنا
حال من الثناء اي حال كون ذلك الثناء على جهة التعظيم ثم ان هذا ليس
بفصل من فصول الماهية وانما هو شرط اما لتحقق الحمد او للاعتداد به
وذكر الشرط في التعريف الرسمي جائز كانه خاصة من خواصه وانما
اشترط ذلك لان الثناء باللسان على الجميل الوصفي عن مطابقة الاعتقاد
لم يكن حمدا حقيقة بل اما من الكذب كوصفه شخصا ببعض محاسنه غير
ناظر لتعظيمه بل لدفع ما يخشى من عواقبه او استهزاء وسخرية كوصفه الله
به ليس فيه تهكما نحو ذق انك انت العزيز الكريم لا يقال هو رد الحمد
اذا فعل الجنان والاركان فيلزم ان يكون مساويا للشكر لانا نقول
اما الاركان فالمعتبر منها عدم مخالفتها لا فعلها وذلك لا يقتضي كونها
موردا او يقع بذلك زيادة لفظ جهة في التعريف اي جهة اشارة الى ان
المراد ليس نفس التعظيم الظاهر الذي هو موافقة افعال الجوارح بل ما هو
في معناه اي عدم مخالفة الاركان واما الجنان فمعه وان كان المعتبر منه
فعله الذي هو الاعتقاد فانه اعتبر شرطا لا شطرا واعتبار الشيء
في الشيء شرطا لا يقتضي دخوله فيه وان اقتضى انه لا بد فيه منه كاعتباره
شطرا وعليه فالعموم وبينهما لبعض الاحقيقي واما على قول بعضهم ان التحقيق
في الجنان ايضا عدم مخالفته فما يقتضي كونه موردا ايضا ولكن يضعف هذا
نقل الشهاب ان التعظيم الباطني ولزاعموا عنه بالمطابقة وعن

للاعتقاد

الظاهر

الظاهر بعدم المخالفة وقوله سواء تعلق بنعمة او غيرها هذا تعميم في
للمحمود عليه اي سواء تعلق الثناء بالجميل بنعمة اي كان الباعث عليه
نعمة او لا وقوله سواء اسم بمعنى الاستواء والصحيح انه لا يثنى ولا يجمع ويوصف
به كما يوصف بالمصدر نحو الكلمة سواء وهو هنا خبر والفعل بعده في تاويل
مصدر مبتدا والجملة اما استئناف او حال بلا واو والتقدير تعلق الثناء بالجميل
بنعمة وعدم تعلقه بها سيان او هو بمعنى الواو كان التسوية انما تكون بين متعدد
كذا ذكر جماعة في قوله تعالى سواء عليهم الاية واعترض بان ام فيها بمعنى
الواو غير معهود فلذا عدل الرضي عن جعل الفعل مبتدا فجعل المبتدا محذوفا
تقديره الامران سواء والجملة دالة على جواب ما بعدها على تقدير همزة
الشرط والتقدير هنا ان تعلق بنعمة او بغيرها فالامران سواء وقوله تعلق
فيه ضمير يعود على الثناء ومعنى تعلق الثناء مقابلته بها فهو مطابق
لقولهم سواء كان في مقابلة نعمة او لا والمراد بمقابلة كون النعمة او غيرها
باعثة على الثناء بالجميل وقوله بنعمة بكسر النون اما بفتحها فالتنعم
وبضمها السرور وهو اما بمعنى الانعام والاحسان وهي الذي اي اللغوية المسماة
بالفواضل جمع فاضلة قال فيها ان اريد تعلق ذوات الكمالات والمزايا
فلا شيء فيه يتعدى وان اريد تعلق اثارها فالعلم والقدرة كذلك الجميع
بان المراد تعلق الاثر ولكن الكمال المتعدي ما يتوقف تحققه على تعلق الاثر او بمعنى
المنعم به والاول اولى لان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن منه على
النعمة كما في المطول لان الحمد عليها لا لذاتها بل بواسطة الانعام وقد
قيل ان الانعام صفة فعلية وهي نفس المنعم به كالخلق والمخلوق ومعنى
الاشيع فلا فرق اذا بين الحمد على الانعام او المنعم به في وجه بانه وان كان

بالنعمة ح

اي الغير كالاحسان والتكريم وغير المتعدي ما لا يتوقف تحققه على تعلق الاثر كالعلم ح

نفسه من حيث الخارج فالحمد عليه هنا للأمر الحقيقي الخارجي بل من حيث صدوره
من الفاعل ولا شك في مغايرته لنفس النعمة والحاصل أن المحمود الموجود
عنه قد تعلق به من جهة نسبة فيه حين يسمى إذا نظر إليه بالنسبة التي
إلى الفاعل صدورا وبالنسبة إلى القدرة تعلقا وبالنسبة للمفعول خلقا ولا
خفاء أن صفات الله تعالى من أوصافه تعالى وإن لم تكن قائمة بذاته تعالى
والمراد بهذه النسبة التي تعرض عنه تعلق قدرته تعالى بالمحمود إذا
نظر إليه من حيث صدوره بخلاف ما يوجد في الخارج فليس بوصف له
تعالى لا حقيقة ولا مجازا وقوله أولا أبدا ولا يكون الثناء بالجميل
تعلق بنعمة بأن تعلق بغيرها من أوصاف المحمود الجميلة الاختيارية
وهي المزايا الغير المتعدية المسمات بالفضائل جمع فضيلة وهذا
أيضا هو الذي لم يقل سواء تعلق بالفضائل أو الفواضل فإن قيل
ما الدليل على تقييد قوله أولا بكونه أيضا من الأوصاف الجميلة الاختيارية فالجواب
كونه تقسيما للمحمود عليه المتقدم في قوله على الجميل الاختياري فهو موافق
لقولهم سواء كانت من باب الإحسان أو الكمال المختص بالمحمود فالمختص نعت
للكمال والمراد بالاختصاص عدم التعدية للغير كالعلم والقدرة فإن قيل
كل من الفواضل والفضائل كمال فلم خص الثانية باسم الكمال أجيب
الكمال
بأنه لما كانت الفواضل كمالا باعتبار تعلقها بالغير بخلاف الفضائل
فإنها كمال باعتبار الذات لا بالغير كانت الثانية أحق من الأولى باسم
الكمال والله المستعان تنبيه نقيض الحمد الذم بإزاء النعمة
وغيرها مشروط باختصاصه باللسان فهو ذكر الشيء بصفاته المذمومة
وأما الشكر اللغوي فهو فعل ينبئ بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم

فقوله

فقوله فعل جنس متناول لفعل اللسان بأن يثني به على المنعم وفعل
الجنان بأن يعتقد اتصافه بصفات الكمال وأنه ولي النعم اعتقادا
جازما أو راجحا فإن قيل الاعتقاد من مقولات الكيف فلا
يكون فعلا قلنا نقول المراد بالفعل هنا ما قابل الانفعال
فيشمل الكيف ولفعل الأركان بأن يتعب نفسه في طاعته وانقياده
سواء كان هذا الفعل من جميعها أو من اللسان وحده أو الجنان أو الأركان
أو اللسان مع الجنان أو الأركان أو الجنان مع الأركان فإن كان من غير
الجنان فيشترط موافقته وإن كان منه فيشترط عدم مخالفة غيره
وإلا لم يكن شكرا كما في الحمد فأقسام الشكر سبعة واقتصر الناس على
جعلها ثلاثة وهي الأول باعتبار الانفراد وهي الشكر باللسان أو بالجنان
أو بالأركان وزاد بعضهم قسما رابعا وهو شكر العبد بالله وأنشد
وشكر ذوي الإحسان بالقول تارة وبالقلب أخرى
ثم بالعمل الأسنى وشكري لربي لا بقلبي وطاعتي
ولا بلساني بل به شكره عنا قال السنباطي وكان هذا
عنا
القائل يشير إلى بقائه بالله بفنائه عما سواه المشار إليه بحديث
البخاري ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت
سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله
التي يمشي بها وإن سألني أعطيته وإن استعاذ بي لأعيذنه وشكر من وصل
إلى هذا المقام شكر الخاصة وشكر غيرهم شكر العامة إذ فيه بقية من
بقايا رسمه لم يفن عنه وهو مراد من أطلق من القوم أن الشكر سبيل
العامة اهـ وقول الطيبي في قولهم الشكر مقابلة النعمة قولا وعملا

واعتقاد هذا عند اهل الاصول بانهم يقولون شكر المنعم واجب
ويعبرون به وجوب العبادة والعبادة لا تتم الا بمجموع الثلاث والا
فالشكر اللغوي ليس الا باللسان وكذلك السيوطي بان كلام الغزالي والقرطبي
اطلاقه على فعل اللسان قال تعالى اعملوا آل داوود شكرا وقال عليه السلام
الحمد راس الشكر فانه دال على اطلاق الشكر على غير الحمد ايضا وروي ان
ناقته عليه السلام سرقت فقال لئن ردها الله علي لاشكرن ربي فلما ردت
قال الحمد لله فانتظروا هل يحدث صوما او صلاة فظنوا انه نسي فقالوا
له فقال الم اقل الحمد لله ووجه الدلالة ان الصحابة رضي الله عنهم
فهموا الصلاة والشكر على العمل لاشكرنه ويدل على ذلك ايضا قوله
عليه السلام افلا اكون عبدا شكورا حين قال له بلال وقد رءاه يصلي
ويبكي كيف تبكي وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تاخر واما الاستدلال
بقول الشاعر افادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير
المحجب في موجود بانه لا تعرض فيه لشيء من ذلك يسمى شكرا فقال
السعد انما هو من البيت التمثيل بجميع شعب الشكر لا الاستشهاد ولا
والاستدلال على ان الشكر يطلق عليه والمعنى افادتكم انعامكم علي
ثلاثة اشياء مني المكافات باليد ونشر المحاسن باللسان ووقف الفؤاد
على المحبة ولا اعتقاد ما هو ورد له السيد بان فيما استدل له معنويا وبانه
من الحال الشاعر جعل استعمال الثلاثة جزاء للنعمة متوقعا عليها
وكل ما هو جزاء للنعمة عرفا يطلق عليه الشكر لغة فينتج استعمال
الثلاثة شكر لغة قال ومما ينبه لذلك ان المقصود فيه التمثيل
بجميع شعب الشكر فان قلت الشاعر جعل المجموع بازاء النعمة

فالشكر

فالشكر يجب ان يطلق عليه واما على كل واحد من الثلاثة فلا قلت
الشكر يطلق على فعل اللسان اتفاقا وانما الاستشهاد على اطلاقه
على فعل القلب والجوارح حتى توهم كثير من الناس ان الشكر لغة
باللسان وحده وقد جعل الشاعر مع الاخيرين وجعلها ثلاثة علم
ان كل واحد للنعمة وانه اراد نعما كثيرة عنه فاقتضت استيفاء
انواع الشكر وبالغ في ذلك حتى جعل موارده وافقه في مقابلة
النعماء ملكا له خالصة مستفادا منه كانه قال يدي ولساني وقلبي لكم
فليس في القلب الا نصيحتكم ومحبتكم ولا في اللسان الا ثناؤكم ومدحتكم
ولا في اليد والجوارح الا المكافات لكم وخدمتكم وفي وصف الضمير بالمحجب
اشارة الى انهم ملكوا ظاهره وباطنه الى هنا كلام السيد الذي هو بين
الكلام وقوله ينبي اي يشعر ويعلم اي في حد ذاته بحيث لو
اطلع عليه احد علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في فعل
الجنان ولا يقدح فيه الجهل بذلك لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع
الجهل بالوضع فان رفع ما قيل انه يجب ان يكون اعتقاد الجنان من
اقسام الشكر لعدم الانباء فيه اذ لا معنى لانبائه بالنسبة الى المعتقد
واما غيره فلا يطلع ولو اطلع بقول او فعل فذلك المطلع به هو الشكر
لا نفس المنبي لا الاعتقاد وقوله بتعظيم متعلق بينبي والمعروف
تعديته هذا الفعل وما في معناه بعن واتى بالباء ان دخل على نفس
الحديث نحو انبا بقيام زيد ومنه ما هنا ويعن ان دخل على ما يتصل
به الحديث رواية كانبا عن زيد اي روى عنه او حكاية حال كحديث
عن الحي لا حج وحج به هذا مما لا ينبي عن التعظيم وقوله المنعم

بكسر العين مخرج لتعظيم غير المنعم وقوله من حيث انه منعم متعلق
بيثني وانه بكسر الهمزة وقيل يجوز فتحها وهو مبني على جواز اضافة
حيث الى المفرد والتحقيق خلافه واذا على ان ومعموليها مبتدا
محذوف خبره لا دليل عليه مع ان الاصل الحذف وهذا مخرج لفعل ينبئ عن
تعظيم المنعم لا من حيث انه منعم بل من حيث انه قام بالمنعم كما اذا
فان كان هذا الفعل باللسان على الكمال الاختياري فهو حمد والا
ثم ان الحيثية تارة يوتى بها للاطلاق اي من غير قيد كالانسان من حيث
هو انسان جسم وتارة يوتى بها للتقييد نحو الانسان من حيث يصح
ويزول عن الصحة موضوع علم الطب وتارة يوتى بها للتعليل نحو
النار من حيث هي حارة تسخن وهذا هو المراد هنا فهو مفعول لاجله
بسبب كونه منعما ومقتضى هذا ان الشكر لا يقع على الذات العلية
ولا على الصفات الذاتية فانظره وهنا قيل بجواز الشكر عليها لكونها
مبدءا للانعام ومقتضاه ايضا ان الشكر لا يقع منه تعالى اذ لا
يصل اليه انعام من غيره البتة ان احسنتم احسنتم لانفسكم من عمل صالحا
فلنفسه ولما استحال عقلا وصول الاحسان اليه من خلقه استحال
لغة الحمد والشكر حقيقة في حقه واما عد الشكور من اسمائه
تعالى فمعناه المجازي لعباده على اعمالهم بجزيل الثواب قال ابن عطية
عن ابي [illegible] ولا يكون ايضا من المخلوق للخالق الا بنوع من التوسع
والمجاز وانه اذا اثنى بفنائه فاما انه لا يحصي ثناء عليه وان كل
فعل عنده نعمة اخرى وانه احسن وجوه الشكر لنعمة تعالى
ان لا يستعملها في معصيته وذكر ايضا بتوفيقه ومقتضى

تعريفهم

تعريفهم للشكر بانه فعل ينبئ انه يكون من المخلوق للخالق وهو الذي
يدل عليه قوله عليه السلام لمن رحمت الله على شكر ربه وقال
خيرا وجوزنا فقال الحمد لله كثيرا وقوله افلا اكون عبدا شكورا وانفاق
الايمة على ان شكر المنعم واجب وانما الخلاف هل شرعي او لغوي وقد
يقال المراد الشكر التفصيلي الذي يقابل كل ايلاء ونعمة يدل على ذا الخ
قوله انتم في وجه الفرق بينه وبين الحمد اللغوي في انه لا يكون من
المخلوق للخالق وقال السيد اعلم ان قول القائل الحمد لله اما اخبار فيما
هو اصله واما انشاء وعلى التقديرين يدل اجمالا على الاتصاف بالكمال
فيكون حمدا وكذا الشكر لا يدل على كونه منعما كذا الخ اي اجمالا فيكون
شكرا ولا يخفى عليك انه اذا كان نفس الحمد واحد الشكر من النعم ايضا
لم يكن الحمد لا ثنيا بها على التمام والكمال لانه يستلزم انه تسلسل لا افعال
الوصال لا يتناهى وقوله من حيث انه منعم في تفسير بكونه على
الشاكر اي سواء كان منعما عليه او على غيره وهذا مقتضى كلام السعد
وغيره وقيد الشيخ والسيد وطايفة بوصوله الى الشاكر وقول
بعضهم ان هذا التفسير لم يثبت بالنقل الصحيح مردود بوجوده
في كلام من مر وكفى بالشيخ والسيد حجة وهذا الخلاف انما هو في
الشكر اللغوي واما الحمد العرفي فلم يحكوا في اطلاقه خلافا تنبيه
تنبيه الكثير ان تعيين الشكر بحصوله بالقلب واللسان والجوارح
والجوارح قاله الشيخ وقال الراغب الكفر في جحود النعمة اكثر
استعمالا والكفر في الدين اكثر والكفر فيهما جميعا قال تعالى فابى
الظالمون الا كفورا واما المدح اللغوي فهو الثناء باللسان على

الثناء

الجميل مطلقا على جهة التعظيم وقوله الثناء بتقديم المثلثة
خاص بالخير كما وأما المقدم النون فهو ضد لأنه خاص بالشر
يقال أثنى عليه إذا ذكره بخير وأثنى عليه إذا ذكره بشر وقوله
باللسان مخرج للثناء بغيره من الأركان بناء على ما هو التحقيق من أن
الثناء خاص باللسان وقوله على الجميل محمود عليه ومطلقا
حال منه أي حال كونه مطلقا أي عاريا عن التقييد بالاختيار
فيشمل الثناء باللسان على الإحسان أو الكمال وهذا هو قول الأكثر
ويدل عليه قولهم مدحت اللؤلؤة على حسنها ومدحت زيدا على
رشاقة قده أي حسنه ولطافته وقيل لا بد من التقييد وعليه فهو
وإذن للجمهور رد الدليل الأول بأنه مولد فلا يحتج به والثاني مؤول أيضا
أو مؤول بأنه اختياري حكما أي فهو مبدأ الأفعال الاختيارية وقول
الكشاف الحمد والمدح أخوان محتمل لكل من القولين فمن نحا في الثاني
لأنه كثيرا ما يريدون بكون اللفظين أخوين أن يكون بينهما اشتقاق كبير أو
أكبر مع اتحاد في المعنى أو تناسب فالكبير هو الاشتراك في الحروف الأصول
من غير ترتيب كالجبذ والجذب والحمد والمدح والأكبر هو الاشتراك في
أكثر الحروف الأصول فقط كالعلق والعلج والعلز بفتح الأول وسكون
الثاني وفي آخر الأول قاف والثاني جيم والثالث زاي معجمة ومعنى
الأول الشيء والثالث القلق قال السعد فجعل كون الحمد والمدح
أخوين لا يدل على اتحادهما لكن سوق كلامه هنا أي في الكشاف ثم
كلامه في الفائق يدل عليه وهذا جعل نقيضه الذم هـ وقيل
أراد بالأخوة الاستلزام ومنه أن الحمد لا يكون إلا على الأفعال

المراد

الاختيارية

خ م
التعظيم

خ
بخلاف المدح فقد يكون على غير الاختياري

الاختيارية والمدح على الأفعال الاختيارية وغيرها فهو أي فالحمد يستلزم
المدح لأنه جزؤه والكل يستلزم الجزء وقوله على جهة التعظيم فيه ما
في تعريف الحمد تنبيهات الأول قال البصير الحمد يقابل المدح
في فيه من القلب الذي هو نقيض التحقير الثاني حاصل ما في به
الناس بين الحمد والمدح أمور الأول أن الحمد يشترط صدوره عن
علم لا عن ظن الثاني أن الحمد إنما يكون بصفات الكمال بخلاف المدح
فقد يكون بصفات مستحسنة وإن كان فيها نقص ما وقول السهيلي
وتبعه الشيخ لا يوجد الحمد لغير الله تعالى وهو المشهور على الإطلاق
رده السبكي بقول عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك لا أحمد إلا
الله وقولها أحمد الله لا أحمدك وقوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما
محمودا قال ابن عباس يحمده فيه أهل السماوات والأرض قال ولا أدري
كيف استخرج السهيلي من الشيخ ما ذكر من كون الحمد لا يستعمل لغير
الله تعالى وأن صفات النبي صلى الله عليه وسلم صفات كمال
بصر كثير من ذوي ها عن علم لا ظن الثالث أن الحمد إنما يكون على الجميل
الاختياري بخلاف المدح كما مر الرابع أن الحمد فيه من التعظيم والفخامة
ما ليس في المدح قال السيوطي وهو أخص بالعقلاء والعظماء
وأكثر إطلاقا على الله تعالى هـ ونحو في السعود بينهما بأن الحمد النعت
بالجميل على وجه يشعر بتوجهه إلى المنعوت بخلاف المدح فإنه خال عن
ذلك وفي شرح ابن ذكري ما بين ما بينهما من الاختلاف من كيفية التعلق
بالمفعول في قوله حمدته ومدحته فإن تعلق الثاني بمفعوله على منهاج
تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها وأما الأول فتعلقه بمفعوله

على معنى الانتهاء رحمه الله يشير بانه لو كان هذا الحمد يفتح القوم الى دعوى
التقصير في الحمد البيضا زيرا بل كان تعلق الكبد بالحمد فيه من معنى
الانتهاء فتامل **واما الحمد العرفي** فهو موضوعا وللشكر اللغوي
فتعريفه كتعريفه وتقييده بالعرفي احتراز من اللغوي لانه قد تقدم
وشان العرف قصر اللفظ العام على بعض ما يتناوله لغة فيكون
اخص مصطلحا او تعميمه فيما يتناوله لغة وفي حصة زائدة فيكون
اعم مصطلحا وقد ينقص منه من جهة ويزيد من جهة وهو الواقع هنا
ثم ان العرف اما ان يكون عاما في الناس او خاصا باهل بلد او صناعة
او علم او نحو ذلك والواقع هنا والله اعلم من عرف بعض الصوفية
ومن جرى مجراهم على ان عباراتهم في اصطلاحهم مختلفة **قال الشيخ**
اعلم ان الحمد المخصوص ليس حمدا بخصوصه بل هو نداء على
صفة الكمال ومظهر له ومرتبة قال بعض المحققين من الصوفية
حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول
كما عرفت وقد يكون بالفعل وهو اقوى لان الافعال التي هي اثار الكمال
تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف
الاقوال فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلف عنها مدلولها
ومن هذا المعنى حمد الله وثناؤه على ذاته وذلك انه تعالى حين بسط
بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع عليها موائد كرمه
التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالة قطعية
تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الموجود تدل عليها
ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثمة قال صلى الله

اخص فيكون اعم واخص من جهة ومن جهة

افضل

ذرة الموجود

عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك هـ وقول من قال ان هذا
من عرف الشرع قد يرد بان اهل اللغة والشرع قد تطابقوا على ان حقيقة الحمد
الوصف بالجميل وليس الحمد لغة اعم منه شرعا كالصلاة والمعنى بل على تفسير
الحمد الواقع في القران في سيم بداية اللغة دليل على تطابق اللغة
والشرع ولان صح تفسير الحمد الواقع في كلام الشارع به كما ان الصلاة
الواقعة في كلامه اذا كان لها معنى شرعي مغاير للمعنى اللغوي يجب حملها على
المعنى الشرعي ولا يجوز حملها على المعنى اللغوي **واما الشكر العرفي**
فهو صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله
فقوله صرف العبد من اضافة المصدر لفاعله وقوله جميع مفعوله
وقوله انعم الله صلة ما والعائد ضمير به وضمير عليه عائد على العبد
وقوله من السمع بيان لها وقوله الى ما متعلق بصرف وما واقعة على المعنى
الذي خلق النعم لاجله وخلق صلتها وعائدها ضمير له ونائب فاعل خلق
عائد على ما الاولى محذوف لما انجر بان الصلة على غير من هي له والمعنى
ان يصرف العبد جميع الالات التي انعم الله تعالى بها عليه من سمع وبصر
وغيرهما من الحواس الظاهرة والباطنة الى ما خلق لاجله من فعل المامورات
واجتناب المنهيات قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون والشكر
بهذا المعنى لا يكون الا من جهة العناية الالهية ولذا وصف بالقلة
قال تعالى وقليل من عبادي الشكور وانه قال في العبد ولم يقل في الشخص
او الانسان مثلا لان من صرف جميع ما ذكر كما ذكر عبد حقيقة جدير بالتواضع
والتذلل لجانب العبودية التي هي اشرف صفات المخلوق فقد اختاره سيدنا
في قوله بل نبيا عبدا حين قال له اسرافيل بان شئت ملكا او نبيا عبدا

وقال القناوي في قوله صلى الله عليه وسلم افلا اكون عبدا شكورا اي العبد
ادعوا الى الشكر لانه اذا لاحظ كونه عبدا انعم عليه مالكه بمثل
هذه النعمة ظهر وجوب الشكر كمال الظهور وانه لم يقم جميع الجوارح
بل اعضائه بجميع ما انعم الله به فيه اشارة الى ان الوصف المذكور في مقابلة
هذه النعمة الجسيمة لما علم من ان تعليق الحكم بوصف مشعر بعليته
ثم ان الشكر بهذا المعنى من مقامات الصوفية ايضا وفرق حجة الاسلام تبعا
لمن المشائخ في تقسيمه باداء الطاعات او باجتناب المعاصي او بالاحتراس
على المعاصي قال والعموم لا يخفى ان الاحتراس معنوي مبني زايد على الاجتناب
واما الاجتناب فهو الا ان يفعل المعصية عنده واجمعه فالاولى فلا
هو تعظيم المحسن على مقابلة احسانه بحسبه وقال الشيخ للجنيد وهو
ابن سبع سنين يا غلام ما الشكر فقال ان لا يعصى الله بنعمه فقال له يوشك
ان يكون حظك من الله لسانك قال الجنيد فلا ازال ابكي على هذه الكلمة
وقد حكي عن القاضي ابي الطيب انه عاش مائة وستين عاما ولم يختل
عضو من اعضائه فقيل له في ذلك فقال لم اعص الله بعضو منه
وفوائد قال ايضا ان هذا الشكر شيء من بحر ما اهل اللغة والشرع قد
نصوا بقوة على ان للشكر انواعا وانه يحصل على كل منها شكر راجع
ما تقدم في الشكر اللغوي مما يدل على ذلك **تنبيه** مقتضى
قول المحلي في قول السبكي وشكر المنعم واجب في ان الثناء على الله
له نعامه بالخلق وغيره بالقلب بان يعتقد انه تعالى موليها او با
اللسان بان يتحدث بها او غيره كان يخضع له تعالى ان
موضوع هذه المسألة هو الشكر بالمعنى اللغوي المتعارف وقال

انظر العقادي بغزوه للشكر العرفي ه من خط شيخنا احمد بن مبارك

ابن

ابن السبكي وهو خلاف المشهور اذ المشهور ان موضوع المسألة
الشكر بالمعنى العرفي وهو صرف العبد جميع ما **فائدة** قولهم في
تعريف الواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ينتقض الاول
بوجوب معرفة الله تعالى بمعنى النظر الاول واما انه لا يثاب عليه كما حققه
الغزالي فانه لا الثواب يقتضي سبق معرفة المثيب والبعض خلافه
وينتقض الثاني فقولهم شكر المنعم واجب بالشرع لا العقل فمن لم تبلغه دعوة
نبي لم يأثم بتركه قال شيخ الاسلام معنى كونه واجبا انه يثاب عليه ثواب
الواجب بمعنى انه يأثم بتركه وهو مما ينقض تعريف الواجب ه واما المدح
العرفي فهو ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل
بعد نوعه قال شيخ الاسلام فهو عام المورد لكون الفعل عام متناول
لفعل اللسان والجنان والاركان قال السعد لا يقال المراد بما
اللغة لانا نقول يلزم عليه تساوي المدح والشكر ولا قائل به اشكل
له يقال في التعريف دور لاخذ الممدوح فيه وهو متوقف على معرفة
المدح لاشتقاقه منه ومعرفة المدح متوقفة على تصور كل جزء من
تعريفه ومن جملته الممدوح لانا نقول المراد بالممدوح ذاته لا بدلالة
الوصف العنواني فالواقع كان اسم مشتق لكن فيه ملاحظة
كان المراد به ذاته لا بقيد النعت او المدح المعرف هو الحاصل بالمصدر
والمشتق منه الممدوح هو المصدر بالفعل الجهة او توقف المدح على
الممدوح من جهة التصور وتوقف الممدوح على المدح من جهة الاشتقاق
بالفعل الجهة وفي هذا البحث راجع السكتاني **الفصل الثاني**
في **اركان الحمد** للحمد اركان خمسة وصف وواصف وموصوف

م
الواجب
قد نظر لانه على كلام الشيخ
ان لا الشكر لا يكون شكر المنعم
من افراد الواجب اصلا
وكم من مندوب يثاب عليه ثواب
الواجب ويتميز من افراد الوا
جب اصلا بل فرضه النفل
الواجب في الثواب وله امثلة
كثيرة ذكرها القرافي في الفروق
والله اعلم ه من خط شيخنا احمد بن
مبارك

به وموصوف عليه اما الوصف فهو ما يدل على اتصاف المحمود بالمحمود به
بالمحمودية ثم انه اشتهر تفسيره باللسان كما هي تعريفه والمراد ان يكون بجارحة
النصوص كان الواقع كون آلة التكلم هي تلك الجارحة خص بها ولو
وهو لسان انسان ما شرع في وجه التشبيه على جميل او خلو النصوص في بعض موارده
ثم ذكر بعض الثقات انه تشاعره فيما نسبه فهو حمد وشمل التعريف حمد
الملائكة لنفسه والنصوص بتصفهم باللسان وتشكلهم كالانسان واخرج حمد
الكبير والبهيمة والنار لعدم القصد المعتبر وبقي النظر في الصادر عن
المتبع عن الجارحة كنطق الحجر والشجر انه حمد وهب لا يخلى الا في
انه كسب الشخص من الثقات على اعتبار لا انه لا مشاحة في الوضع
علم ان ما في الكتاب والسنة مما ظاهره انه حمد مؤول مصروف عن الظاهر
وقول الله تعالى الحمد لله اخبار بانشاء والحمد وامر بالحمد اي قولوا الحمد لله
او مقول على السنة العباد او مجاز عن اظهار صفة الكمال وهي بالفعل
اقوى وقال السيد الى هذا ورد بان كون الحمد في حقه تعالى مجازا بعيد عن قاعدة
اهل المذهب من ان صفات الكلام له حقيقة والقول فيها وللكلام بالاظهار
الحمد في اللسان الغالب في مقابلة الجنان والاركان والمراد العلل الذي مصدره
اللسان غالبا وهو غير غالب بسوغ لا استعماله فيما انهى المنافي والصحيح
واما الواصف اي الحامد فهو من يتحقق الحمد ويشترط ان يكون
معظما بشانه للمحمود ظاهرا وباطنا والمراد بالظاهر ان لا يكون في العمل
ما يدل على التحقير لا يقال لم يجعل كلا من القول والفعل على من لوله لانا
نقول ان التعظيم والتحقير من شخص واحد في ان واحد لا يجتمعان بالجهة
لاجتماعهما بالاستهزاء فهو التحقير لانه في الفتح والذم اشكر واتم من التعظيم

ثم انا نريد في الاخبار وقوله او مقول على السنة العباد من غير تقدير لا امر ومن غير معنى ما قبله على ان مذهب التأويل من استحالة الجارحة والاية في القرآن والسنة تدل بحروف واصوات فلا معنى للتأويل فيه لانه لا يكون الا بجارحة والله اعلم ه من خط سيدي احمد بن مبارك

في الحمد

في الحمد والكمال الذاتي اراد نفي ما يوهم ان الحمد يوجب العقوبة وقلما يترتب
على صيغ التعظيم ما يناسبه اذا قيل والمراد بالباطن ان يقصر بالثناء
بالجميل التعظيم لا يقال يكون المحمود عليه الذي هو باعث على الحمد
جميلا دال على شيء في قصر التعظيم اذ الجميل قد يكون سببا لغيره لانا
نقول ممنوع لجواز قصد الاخبار او التخييل او التصوير او الحكاية
او رعاية خاطر الموصوف او غير ذلك من المقاصد الحسنة سوى
التعظيم وان الظاهر لا يكون سببا للاستهزاء والتحقير ان نوزع فيه
ايضا في اعطاء شيء حقير وفي المقام من يدرك ذلك واما الموصوف
اي المحمود فعرفوه بما يفيد انه لا بد ان يكون فاعلا مختارا حقيقة او حكما
وهل المراد بالاختيار الحقيقي لا هل الخاص به تعالى وعليه فالحمد خاص
به تعالى لانه لا اختيار لغيره وبه صرح غير واحد كالبيضاوي في عدة مواضع
واما حمد غيره فهو من اسناد الشيء لغيره او من حمده تعالى لانه مبدع الكل الجميل
فحمد غيره لما يبدله من الكرامة والبذل حمدا وتمكينا وتيسيرا وكل جمال و
كمال مضمحل في جماله وكماله وكل اختيار لغيره يعود الى الاضطرار او المراد
بالاختيار الاعم الظاهر الذي هو صدور الشيء بعد الارادة العارية
حركته من الرعشة والسهو والحركة بالارادة المتبادر عند الاطلاق وفهومهم
فلا مختارا او مقالة الدال بالاختيار الشائع في عرف اللغويين وغيرهم
وعليه فليس الحمد خاصا به تعالى وبه صرح جماعة وعند بعضهم قول
كرم الله وجهه لا تحمد امرءا حتى تجربه وفرع عن السبكي في رده
على السهيلي ما فيه كفاية راجع المدح اللغوي ثم انه لا فرق في مسألة
خلق العباد لافعالهم هنا لا من الكلام في الحمد اللغوي ومن جعل الى

مرفوع بعربيتهم بالنقل الصحيح والاستعمال الصريح ومن صح عنهم عموم
الاختصاص واما حمل ادات التعريف في الحمد على الجنس او الاستغراق
فمنشاه امور ذكرها في الحواشي هذا وقد قال السبكي ايضا بعد ما تقدم
ثم لا نسلم امتناع اطلاق الحمد لغير اهل الكمال فقد يحمد غير الانسان
كقول العرب عند الصباح يحمد القوم السرى ومن اسمائه تعالى الحميد وقد
قال البخاري انه يصح ان يكون بمعنى حامد اي يحمد الافعال الحسنة وبمعنى
محمود وقال الشاعر ومن يلق خيرا يحمد الناس امره ومن يغو
لا يعدم على الغي لائما ولا يقدح في الاستدلال ان البيت للمرقش
الجاهلي والكلام انما هو في الجواز الشرعي لانه في موضوع الكلمة
لغة الى هنا كلامه ومن ذلك ايضا حمدت الارض اي رضيت سكناها
والى عاء يتحامدون للكلا وجاورته فحمدت جواره وافعاله حميدة
وهذا الطعام ليست عنده محمدة اي لا يحمد اكله وهذا كله يرد قول
الزمخشري وغيره انه مجاز واما الموصوف به اي المحمود به فهو
صفة تكون باتصاف شيء بها على وجه مخصوص ويجب كونه جميلا
اي صفة كمال يرتضيها العقل السليم القابل لدرك الحقائق حسنها
ولو بوقفة نظر او تعلم ثم ان كل ما حسنه الشرع فهو حسن لثبوت حسن
الشرع عند العقل ولا يتوهم ان فيه ميلا الى الاعتزال بالقول بان
الحسن والقبح عقليان لان المنفي عند اهل السنة حكم العقل بالثواب
والعقاب لا بالكمال والجمال وانه ينبني على استحسان العقل ثم لثبوت
الحمد لغة من غير توقف على شرع ثم انه يندرج في الجميل امور
منها كونه مستحقا ومنها كونه مالكا للحمد ومنها كونه موصوفا



يلي

ح ح
فمحمد الذي نترجم ونحن في الدنيا
انما يكون لاحد امور اربعة
اما لكونه كاملا في ذاته وصفاته
تدعو جميع الخلائق الى اجلاله
واما لكونه له الفضل الذي والاحسان
لكونه محسنا الينا واما لكونه
رجونا احسانه الينا في المستقبل
واما لكونه تخاف من قهره وقدرته
ونعم الجميل بالنظر لما موجود ...
تعلقاته وجوده فالذات اجمعين والله

ح ح
وكونه مفوضا بالجميل
والثاني مجموع كونه مستحقا
للحمد ونفسه

بالجميل اي منسوبا اليه الجميل ومنها المجموع المركب من هذه الثلاثة او من
اثنين منها وهو ثلاثة اقسام لان المجموع كونه مستحقا للحمد ونفس الصفة
الحقيقية فيندرج العلم والكرم والثالث مجموع كونه موصوفا بالجميل
ونفس الصفة المذكورة قال العبادي في كل واحد من هذه الاقسام السبعة
ثم يتضح ويعرف بقيد الوصف جمرا ولا تغتر بما في الحاشية واما
الموصوف عليه اي المحمود عليه فهو ما يقع الوصف بالجميل
بازائه ومقابله بعنوان الموصوف فلا انصف بذكر جميله والحمد
كالذي هو علته باعثة للواصف على الوصف وقد يجب ان لا يكون باعثا
وذلك على القول بوقوع الحمد منه تعالى لذاته وافعاله ثم لا تعلم منه ما هو
الباعث والغرض **المقصد الثالث في النسب التي بين**
الكلمات لا بد لكل كليين مع اخرى نسبة من اربع اما ان يتساويا
او تنسا او عموم مطلق او عموم من وجه او تنافر او تباين ووجه
الحصر ان الكليين ان تلازما صدقا بان تحقق مفهوم ما صدق احدهما كانسان وبشر
فالمتساويان كانسان وناطق وان لم يتلازما صدقا بان انفرد احدهما فقط
فبعموم مطلق كانسان وحيوان وان انفرد كل منهما فبعموم من وجه كانسان وابيض
وان لم يجتمعا صدقا بان تباينا فبحسب الاختلاف نفيا واثباتا فمتنافران كانسان
ولا انسان والا فمتباين كانسان وحجر ثم ان النسبة اما باعتبار الحمل والوجود
ولا تكون الا في المفردات كانسان وحيوان واما باعتبار الوجود فقط
وتكون في المفردات كالضوء والشمس والقضايا ككل انسان حيوان
وبعض الانسان حيوان فالكلية اخص من الجزئية والنسبة بينهما
باعتبار الوجود فقط فاذا تقرر هذا فمجموع النسب هنا خمسة

عشر لانه قد تقدم ستة العامة الحمر اللغوي الشكلي اللغوي المرج اللغوي
الحمر العرفي الشكلي العرفي المرج العرفي ففي اجتماع المرج العرفي مع ما الحمر
قبله خمس وفي اجتماع الشكلي العرفي مع ما قبله اربع وفي اجتماع المرج
العرفي مع ما قبله ثلاث وفي اجتماع المرج اللغوي مع ما قبله اثنتان والخامسة
عشر حاصلة من اجتماع الشكلي اللغوي مع الحمر اللغوي اما المرج العرفي فهو
اعم من الخمسة الباقية لعموم مورده ومتعلقه كما في بخلاف الحمر والمرج
اللغويين لاختصاص موردهما باللسان وبخلاف الحمر العرفي والشكلي
اللغوي لاختصاص متعلقهما بالاحسان وبخلاف الشكلي العرفي لاختصاص
متعلقه بما يصل الى الشاكي وبالله تعالى واختصاص مورده بجميع الالات
واما الشكلي العرفي فهو اخص من الاربعة الباقية لاختصاص مورده ومتعلقه
بما في بخلاف الحمر والمرج اللغويين لعموم متعلقهما والنسبة هنا باعتبار
الوجود لا باعتبار الحمل لانه لا يقال كل شكر عرفي حمد لغوي او مرج لغوي لان
كلا منهما جزء منه والجزء لا يحمل على الكل وبخلاف الشكلي اللغوي والحمر
العرفي لعموم موردهما بكل الجوارح من لسان وجنان واركان او ببعضها
ولتعلقهما بالله تعالى وبغيره واختصاصه بالله تعالى والنسبة هنا باعتبار
الحمل اذ يصح ان يقال كل شكر عرفي حمد عرفي او شكر لغوي لان مفهوم الشكر
العرفي الذي هو صرف العبد الخ يصدق عليه انه فعل ينبئ الخ لا يقال
صرف الجميع افعال متعددة لا يصدق عليه فعل لانا نقول
هو فعل واحد فقد تعدد متعلقه بما ينافي وحدته بالوحدة لانه يقال
صدر من زيد فعل واحد هو ضرب القوم مثلا فالفعل وتخفيفه
ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد والاعتبارية كعسكر

وامر

وامر وصرف الجميع من قبيل الثاني واما الحمر العرفي فهو اعم مطلقا من الشكلي
اللغوي لانفراد الشكلي بما يصل الى الشاكي ولا يتصادقان واعم من وجه من الحمر
والمرج اللغويين فعموم الحمر العرفي باعتبار المورد وخصوصه باعتبار
المتعلق وهما بالعكس واما المرج اللغوي فهو اعم من وجه من الشكلي اللغوي
فعموم الاول باعتبار المتعلق وخصوصه باعتبار المورد والثاني بالعكس
واعم مطلقا من الحمر اللغوي ان لم يقيد الممدوح عليه بان يكون اختياريا والا
يتصادقان واما الشكلي اللغوي فهو اعم من وجه من الحمر اللغوي فعموم
الاول باعتبار المورد وخصوصه باعتبار المتعلق والثاني بالعكس وهذا
جدول يوضحه

	وجودي	شكلي عرفي	حمري عرفي	مرج لغوي	شكلي لغوي
حمري لغوي	1	٥	10 عموم مرج	[illegible]	من وجه
شكلي لغوي	2	7	11		
مرج لغوي	3	8	12 عموم		
حمري عرفي	4	9			
شكلي عرفي	٦				

فاذا اردت استخراج
نسبة ما من النسب الخمس
عشر فانظر البيت [illegible]
المكتوب اخر به لهما ولا في عرضها
تجد النسبة بينهما مرسومة في بيت التقاطع وما
تواجد من النسب بالتساوي او العموم والخصوص
المطلق او من وجه ثم كنت اشتهر ان المرج العرفي مع كل من الخمس
الباقية والشكلي العرفي مع كل من الاربع الباقية والله الموفق تنبيه
ما تقدم في الحمر والشكلي هو الاصح وفيهما اقوال اخر قال السنوسي
وقد كثر اقوال الناس فيهما واختلاف فرق وحديثا جملة متنادبان او انهما
متباينان يفترقان بالعموم في جانب الحمر والخصوص في جانب الشكلي او
على العكس او بينهما عموم وخصوص من وجه كما استدل بعضهم على

ان زاد في بقوله الحمد لله شكرا ليجعلوا الشكر مصدرا مؤكدا للحمد وذا لا يستقيم
الا على ما في المعنى وفيه نظر لانه يمتنع ان يكون مصدرا مؤكدا بل هو مصدر
نوعي مخصص لمطلق الحمد وذا مستلزم للتباين وفيما يشهد لعدم التباين
ما ورد في قوله عليه السلام الحمد راس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده
لان راس الشيء ليس من غيره وقيل الحمد مختص بالقول والثناء مختص
بالفعل فهما متباينان والله الموفق المقصد الرابع في اقسام
الحمد وهي اربعة اقسام قسمان قديمان وقسمان حادثان الاول
حمده تعالى لنفسه بنفسه اي ثناؤه ازلا وابدا على ذاته العلية وصفاته السنية
بكلامه الذي ليس بحرف ولا صوت والثاني حمده بكلامه القديم
لخواص عبيده من الانبياء والرسل والملائكة وسائر الاصفياء الثالث حمد
عبيده له جل وعلا بالسنتهم وقلوبهم من كلام وعبارات الرابع
حمد المخلوقات بعضهم لبعض يخلق ايضا في قلوبهم والسنتهم قال
الشيخ السنوسي ولا خفاء ان هذه الاربعة كلها مضافة على الحقيقة
الى الله تعالى اما القسمان الاولان فلا اشكال انهما راجعان الى صفة
كلامه القديمة القائمة به تعالى ولا مشارك له تعالى فيهما ولا
مماثل اذ الحكم ذاته وسائر صفاته واما القسمان الاولان
واما القسمان الاخيران فهما مضافان له تعالى بمعنى انهما ملكه
وخلق له لا شيء يحط له تعالى في ملكهما او خلقهما البتة كما ان ذلك
حكم سائر الحوادث لوجوب انفراده جل وعلا بالايجاد والاختراع
لكل حادث لا فاعل له سواه ولا في وجود الحمد من الجواهر والاعراض
ولا بما تتعلق به قدرتنا الحادثة في اثنائها وان صح تعلق الكسب

والشكر

التقديم

بانا نائب

بانا نائبي اصلا بغير استئناف لان بعد ذا وجد اضافة الحمد الى الله تعالى على
سبيل الاستغراق وقول الشيخ في ماهية الحمد لا يرد فيه من خمسة امور
بل يلزمه ان يطلق على مجموع تلك الخمسة وح فالحمد القديم لا يصدق
لانه لا بد من المحمود به وعليه فربما الحمد لله تعالى لذاته العلية
او صفاته واما حمده سبحانه تعالى على افعاله فلا اختيارية ومما
هو منتف لتنزهه مجازاة اذ المركب من القديم والحادث حادث صحيح في مخالفة
القسم الثاني من الاقسام الاربعة وقد يوفق بينهما بان الاعتبار في الحمد
امر ركائه الذي هو الوصف لانه هو المقصود الاهم فالحمد عليه انه
قديم قائم بذاته تعالى لانه كلامه والثاني اعتبر مجموع الاركان والله المستعان
وينقسم الحمد ايضا باعتبار آخر الى مطلق ومقيد والاول لا تقييد فيه
ومثاله الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا والثاني ينقسم الى مقيد بنفي والى مقيد
بالاثبات والاول لا تقييد فيه ومثاله الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا والثاني ينقسم
الى اثبات وجودي والى اثبات حالي والاول ينقسم الى اثبات وجود صفة
معنوية نحو الحمد لله القدير او العليم او فعلية نحو الحمد لله الخالق الرازق
والثاني ينقسم الى اثبات حال نفسية نحو الحمد لله القديم او حال معنوية نحو
الحمد لله على كونه عالما قادرا وفائدة التقسيم انه يعلم اي المحامد
افضل وفيه خلاف فقال المقري افضلها اكثر ما ورد في كتاب الله
تعالى وفي خطب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي المطلق
افضل لانه اكثر ما ورد في كتاب الله تعالى وفي خطب النبي صلى الله عليه
وسلم ولانه يصدق على جميع المحامد كلها ما علم منها وما لم يعلم وفي الحديث
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وقيل المقيد بالاثبات

وحمد سبحانه

يعرف

افضل من المطلق ومن المقيد بنفسه لوروده في القرآن كثيرا وقال
بعض الشافعية افضل المحامد الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ
مزيده واحتج بما روي ان الله تعالى لما اهبط آدم على نبينا وعليه
السلام الى الارض قال يا رب اهبطتني من الجنة وعلمني المكاسب
فعلمني ما يجمع لي جميع المحامد احمدك به فقال الله قل ثلاث مرات عند
كل صباح ومساء الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده فقد جمعت
لك فيه جميع المحامد وقيل افضل المحامد الحمد لله بجميع المحامد
كلها ما علمت منها وما لم اعلم واحتج بما روي ان رجلا قال هذه
الكلمات بعرفات فلما كان من العام القابل حج واراد ان يقولها فسمع
قائلا يقول يا عبد الله لقد اتعبت الحفظة فانهم يكتبون ثوابها
من العام الماضي الى الآن وقيل افضل المحامد اللهم لا احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وبني على هذا الخلاف
مسئلة فقهية وهي من حلف ليحمدن الله بافضل المحامد
فقال كل فريق انما يبر بعينه من تلك المحامد قال شيخي يوسف
ابن عمر فالاولى لمن اراد ان يخرج من الخلاف فليحمد الله بجميعها [illegible]
تنبيه لكن قال العارف العلامة تاج العارفين وعمدة
البلغاء ابو زيد سيدي وسندي سيدي عبد القادر الفاسي
قدس الله روحه في هذا المقام اشكال ونصه اعلم ان الحمد
الكائن على نعمة وصرح بذلك فهو مقيد وقالوا انه واجب ومعنى
وجوبه انه حيث وقع فهو واجب بمعنى انه يخرج به من
عهدة وجوب شكر النعمة اذ شكرها لا يتعين له جهة القول

خ عوض خلقه كلها ما علمت منها وما لم اعلم

خ وقال

ولا لفظ الحمد بخصوصه بل هو اعم حسبما هو معلوم في الشكر فاذا وقع
بلفظ الحمد اديت به الواجب هذا غاية ما يقرر به هذا المحل ولكن يقال
عليه ان هذا انما هو حيث يراد الشكر اللغوي اما ان اريد شكر النعمة العرفي
فهو لا يتادى بمطلق القول اذ حقيقته صرف العبد جميع ما انعم الله سبحانه
به عليه الى ما خلق واعطاه لاجله كصرف النظر الى مصنوعاته والسمع
الى تلقي اوامره وانذاراته وقال الجنيد الشكر ان لا يعصى الله بنعمه
والحمد باللسان من جملة ما يتحقق عليه الشكر العرفي ولا يكمل الا بوفاء جميع
الجوارح واذا شكر باللسان فقط فقد ادى بعض ما عليه وهو مطلوب بالباقي
فلا يخرج من عهدة الطلب بمجرد الذكر اللساني فقط حيث كان على نعمة وكان في
هذا المقام بين ذكر النعمة وعدم ذكرها اذ هو مقيد على كل حال وحمد النعمة
وشكرها واجب واقتصاره على مجرد قول الحمد غير واف بحمد النعمة وشكرها
ثم يقال ايضا تقسيم الحمد الى مطلق ومقيد ان اريد باعتبار اللفظ
فصحيح ولكن لا طائل تحته وان اريد الاخذ الذي يرجع الى حقيقة الحمد ومعناه
وانه يقع تارة على هذا المعنى وتارة على هذا المعنى ففيه بحث اذ
من اركان الحمد المحمود به والمحمود عليه فالمحمود به اما كمالات جماله او
كماله فهو محمود على احدهما او عليهما وهذا المعنى وان لم يذكر في اللفظ
فهو ملحوظ ومعتبر اذ هو من حقيقة الحمد فالحمد مقيد على كل حال ولا
يتصور ان يقع الحمد على من لم يتصف بالاوصاف المقتضية له فالحمد
المطلق غير معقول وقد قال الامام [illegible] ناقلا عن [illegible] بعضهم
في تقسيم الحمد الى مطلق ومقيد [illegible] عليه انه غير محصل وقالوا
ايضا ان الحمد يكون على الاسماء والصفات وهو فرق بينه وبين الشكر بذلك

خ وذكر

وهذا اذا حقق لم يتحصل معناه فان الضراء لا يقصدها العقلاء
من حيث هو ضراء حتى يقع الحمد عليه لذاته اذ هو غير ملائم
للطبع لكن قد يلحظ ما احتفت به من الالطاف والنفع الذي يعقبه
وكانت هي الموصلة لذلك والسبب فيه فلا يحصل اعتبار ذلك في جانب
ما جرته من النعم التي كانت في طي النقم من اتسع نظره لذلك ابي هذا
المحن والمواهب وراها نعما يحمد عليها فلم يقع حمده الا على نعمة ومن
قصر نظره لم يعتبر الا جهة النقمة فلم يمكنه الحمد عليها اذ الضراء ليست
مقصودة لا بالذات ولا محبوبة وهو ملحظ غريب في الحسن بصيرته ودقة
نور بصيرته والله اعلم الى هنا كلامه قال بعض تلامذته ممن
استفدنا منه ما نصه حاصل الاشكال الاول ان قولهم الحمد المقيد واجب
لا يبتني على الحمد اللغوي الخاص باللسان وشكر المنعم الواجب انما هو
صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الخ وحاصل الثاني ان تقسيم الحمد
الى مطلق ومقيد ان كان بحسب اللفظ فلا طائل تحته وان كان بحسب حقيقة
الحمد ومعناه فلا يتصور وقوعه الا على امر وصفي الكمال او الاحسان ولا
يحمد من لم يتصف باحدهما فلا يكون الحمد في المعنى الا مقيدا والجواب
عن الاول ان الحمد اللغوي يشترط فيه موافقة الظاهر والباطن ولا
يسمى حمدا الا ان يوافقهما معا وهو باعتبار هذا الشرط واجب للشكر
العرفي كاملا ويسمى بهذا الاعتبار كما صرح به الشيخ زكرياء في مقدمته
والجواب عن الثاني من وجهين الاول ان يعتبر ما وقع على الاحسان
مقيدا وما وقع على الكمال مطلقا لانه ليس في مقابلة نعمة اذ هو من
الاوصاف الفعلية المنفردة والكمال الذي يتعدى فليس بنعمة وقد

حرم الحنى

النسى

يدعى

البحث اعتبار حال المحمود من انه لا يكون الا متصفا بصفة توجب الحمد
دون حال الحامد من انه تارة يتعذر له موجب الحمد وتارة لا يتعذر الثالث
ان يقال ان ما وقع على خصوص نعمة معينة مقيد وما وقع على نعمة
غير معينة او على جميع النعم جملة مطلق وعنوان ذلك الحمد اللفظ بان عنى
وقوعه على معين صرح بالقيد لفظا والا فلا وتلك نظير ما يقول البيانيون
في نحو زيد يعطي ان زيد وصفه يطلق الاعطاء لم يقيد بمفعول وان
اريد خصوص فيذكر والله اعلم اهـ وفي الجواب عن الاشكال
الاول بحث لان التحقيق المأخوذ مما في تعريف الحمد ان المراد بالتعظيم
الظاهر في عدم مخالفة الجوارح لا باطنه والا لم يصدق حمد لغوي الا
على ما كان ثناء باللسان والجنان والاركان وهو باطل بعنوان الحمد
ليس مرادا بالشكر ولو نظر الى ذلك صح وما قاله الشيخ زكرياء مبحوث
فيه وفي كل من جوابي الاشكال الثاني بحث ايضا فقضاياهم
ان نحو الحمد لله الذي يتخذ ولدا والحمد لله القديم العليم مثلا مطلق اما الاول
فان ذلك الحمد في مقابلة الكمال فان قيل اي مقابلة هنا فالجواب
ان تعليق الحكم بوصف يؤذن بكون الحكم لاجل ذلك الوصف وفي مقابلته
واما الثاني فلعدم وقوع الحمد على خصوص نعمة معينة وبعد كلامهم
الصادق على ان ذلك الحمد مقيد لا مطلق كما تقدم في تقسيم الحمد وقد
يجاب عن الاشكال الاول بان قولهم الحمد المقيد واجب مبني على ان شكر المنعم
الواجب هو الشكر اللغوي كما هو عن المحلي لا العرفي وان كان هو المشهور
ثم ان المراد بالمقيد هنا ما كان في مقابلة نعمة لا ما ذكروه في تقسيم الحمد
والله اعلم وقد يجاب عن الثاني ايضا بان التقسيم باعتبار اللفظ

قلت
الفعدير او العليم

ولا نسلم انه لا يحتمل غيره وكيف وقد تقدم ما يفيد الخلاف هل المحل واحد
او المفيد مشترك او احد والله اعلم **المبحث الاول من خاتمة المطلب**
الثالث في اعراب الحمد وما يتعلق بذلك في الحمد لله لغات الاولى
وعليه اجمع السبعة وجمهور الناس رفع الدال من الحمد وكسر اللام
من لله **الثانية** نصب الدال وكسر اللام وهي لغة بني تميم وناس من العرب
وبها قرا سفيان بن عيينة **الثالثة** كسر الدال اتباعا لكسر اللام وهي
لغة بني تميم وبعض غطفان وبها قرا الحسن **الرابعة** ضم اللام
اتباعا لضم الدال وهي لغة بعض قيس وبها قرا ابراهيم بن ابي عبلة وهذه
اسهلها وثقلها لانه يقرب لان اتباع الثاني للاول ايسر من العكس لان الاول
جار مجرى السبب وهو اسبق رتبة من المسبب الثاني ان ضمة الدال اعراب
بخلاف كسرة اللام وحركة الاعراب اقوى من غيرها **والحمد** على اللغة الاولى
والرابعة مبتدا واصله النصب لانه من المصادر كما قال الشريف احوال
متعلقة بمحالها تقتضي ان تدل على نسبتها اليه والاصل في بيان النسب
والتعلقات هي الافعال فهذه مناسبة تستدعي ان يكون حكمها مع المصادر
افعالها وقد تاكدت هذه المناسبة في مصادر مخصوصة لكثرة استعمالها
منصوبة بافعال مضمرة ثم **عدل** به الى الرفع ليدل على عموم الحمد
وثباته دون تجدده وحدوثه ويدل على ذلك اختيار سيبويه النصب في
باذا له صوت صوت حمار لاشعاره بالتجدد المناسب للاصوات والرفع
في باذا له علم علم الفقهاء لاشعاره بالثبوت الذي هو في العلم اهم
وما قيل من ان الجملة الاسمية وان دلت على الثبات لا ان التي خبرها
ظرف غير كذلك هي الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل وكذا ان

لتضمنه

لتضمنه يعم بركة الاسمية خبرها فعلية ونحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم
على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فكانه بمعنى الحدوث بقرينة
عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل فهو وكذا بان المعبر عنه للثبوت هو
الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما تفيد
التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه
على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل
في الظرف رائحة الفعل فليعمل فيه اسم الفاعل بمعنى الثبوت ايضا
وقد صرح السعد بان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل او حصل **ولله** اما ظرف مستقر خبر عنه او لغو متعلق
به بناء على ان اللام فيه للتعليل والخبر محذوف اي الحمد لاجل الله ثابت
وقول ابن حبيب ان البسملة خبر مقدم والحمد مبتدا ولله حال يعني
كما في المغني وعلى اللغة الثانية منصوب على المصدرية بفعل واجب
الحذف لقيام المصدر مقامه تقديره نحمد الله حمدا على المفعول لبيان
والتقدير اي نحمد واتى بموا الحمد ثم حذف كما حذف من نحو اللهم ضبعا
وذيبا قال ابو حيان وهو الصحيح لدلالة اللفظ ولله ظرف مستقر
خبر عن مبتدا محذوف مقدر في المعنى ارادته له والجملة استئناف للتبيين
كما في سقيا لك ولا يصح ان يكون لغوا متعلقا بالفعل كما قال ابو حيان
له ابن هشام وعلله بان الفعل يتعدى بنفسه ويصح ان يكون لغوا متعلقا
بالحمد على ان اللام للتعليل ولا يصح ان يكون في موضع نصب بالحمد واللام
للتقوية لامتناع عمل المصدر فيه النصب ولهذا قالوا في سقيا لك لم يروه
بقولوا سقيا زيدا ولو كان في موضع نصب واللام للتقوية لصح

نصبه بروزنه واما على اللغة الثالثة فيحتمل ان يكون مرفوعا على الابتداية
بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع او منصوبا كذلك **تنبيه**
اثر صيغة واخذها يجي ايثار الجملة الاسمية التي افتتح الله سبحانه بها
كتابه تعليما لنا كيف نحمده لاشتمالها على النكت الاربعة المطلوبة
كالثبوت المستفاد من كونها اسمية كما تقدم والاستغراق او الجنس او العهد
المستفاد من ال والاستحقاق او الملك المستفاد من اللام ونسبة الحمد الى الله
تعالى غير مقيد بزمان والايفاء مع ما فيها من الادب باستصغار الحامد نفسه
ان يصرح بنسبة الحمد اليه قال ابن هشام ومن ثم رام قوم من الفصحاء
الاعراب فاتوا بعبارات تقصر عنها برتبات كقول الزمخشري الله
احمد وقول الحريري اللهم انا نحمدك وقال ابن ابي شريف ولا يرعى ان الافتتاح
بسورة ما افتتح به كتاب الله تعالى ابلغ من الافتتاح به لامر هو عين
منافاته لذلك الادب مع الكتاب العزيز وقيل المناسب لمقام
الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليفيد
تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله تعالى على استغراق الازمنة بمعونة
المقام على ان فيه اتيانا باداة الثبوت ولا شك ان افضل العبادات انما
مع ما في ذلك من التشرف للعبد باظهار النعمة عليه وانه من اهل الزلفى
بتلبسه بالعبادة العظمى التي هي حمده نعمه السنية وقد اطال
العبادي في هذا المقام وقيل التحقيق ان القاعدة في اختيارهم صيغة الحمد
وبين جانب البلاغة ان المحمود عليه ان كان من الامور الثابتة فالمناسب
الجملة الاسمية كما في الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اقتضى
الاسمية والا فالفعلية **المبحث الثاني في معنى ال في الحمد**

واللام

واللام في لله اما ال ففيها اقوال الاول وعليه المحققون انها
للاستغراق والحقيقة على القول باختصاص الحمد بالله تعالى ولا عبرة بحمد
غيره او حمد غيره في الحقيقة حمد له لانه مبدأ كل جميل كما مر ولا حاجة
على القول بعدم اختصاصه به تعالى بناء على ان حمد غيره منزل منزلة العدم اذ الحمد
في الحقيقة كله له اذ ما من خير الا وهو موليه بواسطة او بغير واسطة قال
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله الثاني للجنس وعليه الزمخشري ووهم من قال
بالاول واختلف في توجيه كلامه فقيل ان ذلك منه نزعة اعتزالية
على ان العبد موجد لافعاله الاختيارية فيستحقون بذلك بعض الحمد **ورد**
بانه بين الاول اصح بان في قوله الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد بالله
تعالى ويلزم من اختصاص الجنس به تعالى اختصاص كل فرد من افراده به ولا
يكون الجنس مختصا به تعالى التحقق في الفرد المفروض ثبوته **فان قيل**
هذا ابتناء من مذهبهم الفاسد وان افعال العبد مخلوقة لهم فيستحقون الحمد على
الجميل منها فكيف يذهب اليه مع تصلبه في مذهبه **اجيب** بانه لا ينكر ان تمكين
العباد واقدارهم على افعالهم الحسنة من الله تعالى فمن هذا الوجه يمكنه جعل
ذلك الحمد راجعا اليه تعالى ايضا فان السيد الشريف بين شرحه الى هذا
المعنى انه قال في سورة التغابن من الكشاف ليدل بتقديمهما على اختصاص
الملك والحمد بالله تعالى ثم قال واما حمد غيره فاعتداد بان نعمة الله تعالى
جرت على يده اذا هذا يشعر بان الزمخشري يقول بكون ال للاستغراق او في
الجملة وليس كذلك ومن خص في المفصل ما يرد ال الى التعريف والتعريف في
العهد والجنس وقيل ان ذلك مبني على ان الحمد من المصادر السادة مسد
الافعال واصله النصب كما مر وعدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات

انها

كالتمكين واقدارهم

والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق وكذا ما ينوب منابه ورد
بامور ايضا الاول ان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام
عليك وحينئذ لا مانع من ان يدخل فيه ال ويقصد به الاستغراق الثاني انه يقع
بادنى تأمل يكون ال للاستغراق وفي الجملة ايضا وليس كذلك وقال السعد
الاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما
في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق ورده الشيخ بان المتبادر الى
الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابيات والشائع في استعماله
هنا انما هو الاستغراق وسواء كان في الجملة مصدرا او غيره والمقام الخطابي
ادل دليل واعدل شاهد على الاستغراق او وان معنى في مقام يكون اولى بالاستغراق
من الحمد في مقام تخصيصه بالله تعالى ومعنى بينه الاستغراق وكان على علم [illegible]
الثالث انه للعهد قال العبادي كذا سمعت شيخنا ابا العباس المريسي
يقول قلت لابن النحاس يعني الشيخ بهاء الدين شيخ ابي حيان ما تقول في ال في
الحمد اجنسية ام عهدية فقال يا سيدي قالوا انها جنسية فقلت له انا
اقول انها عهدية وذلك ان الله تعالى لما علم عجز خلقه عن كنه حمده حمد
نفسه بنفسه في ازله نيابة عن خلقه قبل ان يحمدوه فقال الشهاب انه
للعهد والمراد العهد الخارجي العلمي وقريب فيه الذهني واليه
ينحو مطلق العهد الرابع انه للتفخيم والتعظيم حكاه الكرماني
عن بعضهم قال السيوطي فان اراد الاستغراق او حقيقة تم والا فلا يعرف ذلك
في اقسام ال الخامس انه للكمال قال السنباطي ولعله المراد من
حكاه الكرماني من جعله للتفخيم وبه تندفع مناقشة السيوطي
له والظاهر ان هذه هي المتفرعة في اخر قسمي الاستغراق ثم

بيانه

بيانه من ان التي للاستغراق ادعائي هي للكمال نحو انت الرجل علما
وأما على الجر فيجيء فيها ايضا الاول انها للاختصاص وهو
ان يريد الاختصاص وضعا او بمعونة المقام فيحمل على الفرد الكامل
اما على المبالغة تنزيلا لغيره منزلة العدم او منزلة حمده تعالى لانه مبدأ
كل جميل او على الحقيقة لان المحمود عليه بحسب صدوره بالاختيار الذاتي
والاختيار لغيره تعالى بالذات عند البعض وهذا بناء على حمل الاختيار على
الحقيقي الذاتي والاول بناء على حمله على العرفي ثم الظاهر ولكن وجد فيه
الشهاب في شرح الشفا ولو اريد الاختصاص بهذه العلاقة والمناسبة
الكاملة ولا تكلف على ما فصله شراح المطول والعضد الثاني انها
للملك وعليه فيمتنع ان تكون ال في الحمد للاستغراق والكامل للحمد القديم
والحادث او للعهد والمعهود الحمد القديم لان الملك يشعر بالحدوث
الثالث للاستحقاق وبناء على انها ان وقعت بين معنى وذات كما
هنا بمعنى للاستحقاق والا فان كان مدخولها مما يملك فهي للاختصاص
كالسرج للفرس وان فهي للملك كالمال لزيد وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص
الاختصاص عن التعبير بالاخيرين وينزل له بالامثلة المذكورة ونحوها ورجح
بان فيه تقليلا للاشتراك وبانه اذا قيل المال لزيد والمسجد يلزم على
الاول استعمال المشترك في معنييه دفعة والاكثر يمنعه الرابع
للتعليل بمعنى ان الحمد ثابت لاجل الله تعالى وهذه الحروف لا اجوبة
الثلاثة عن ما اورده العلامة الكافيجي حيث قال في معنى
حمد العباد له تعالى مع ان حمدهم حادث ولا يجوز قيام الحادث به تعالى
والجواب هو بان المراد تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام

بد كتعلق العلم بالمعلومات وككونه قبل كل شيء وبعده وانه يتصف
بذلك وليس في معنى يقوم به لان النسب امور اعتبارية كما في كونه صفات
الافعال والصفات منها ما يقوم معناه بالموصوف كالعلم والقدرة ومنها
ما لا يقوم به ككونه قبل كل شيء ونحوه ومن ذا الصفة الافعال قال
ابن رفاة واجاب بعض الفضلاء بان الحمد مقصور على المحمول فيكون
الثابت له هو المحمودية ورد بان البعض لا يجهلون كون الحصر مبنيا
للمجهول وبان المحمودية التي ناشئة عن حمد الخلق صفة حادثة كالمعلومية
وللبعض قيامها بذاته تعالى في صفاته في حمد الخلق له تعالى واما حمده تعالى
لنفسه بنفسه معروفيه فلم يقدم قال يس والظاهر اذ لا اشكال على كل
حال لان اللام في له اما للملك او للاختصاص او للقدرة او للاستيلاء
والظرف مستقر خبر عن الحمد او للتعليل والظرف لغو متعلق بالحمد او المعنى
الحمد مملوك له او مختص به ليبدا او مستول عليه الله او ثابت لاجله وليس في
شيء من ذا الحمد قيام الحمد بذاته الله تعالى تنبيه لام التعريف اما
لتعيين الجنس او لتعيين حصة منه اما لا او لو بان كانت لتعيين الماهية من
حيث هي هي فهي لام الحقيقة ويقال لها لام الطبيعة والماهية المطلقة
واليه ينصرف لام الجنس بالاطلاق ونحو قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء
حي وهي الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ونحوه
المعرف بها علم الجنس اذ لم يستعمل في وجه كاسامة اجام من تعاليه وبين
هذا وبين المنكر بون بعيد اذ المراد بالمعرف الماهية من حيث هي من غير
ملاحظة وجود لها في ضمن فرد وبالمنكر فرد مبهم نعم المصادر التي ليس فيها
شائبة وحدة كرجعى ونحوها يستوي معرفها ونكرتها وتعين الماهية من حيث

هي

هي هي لا ان المعرف فيه الاشارة الى الحضور دون المنكر فهو امر عقلي اعتباري وفي
المعنى المعرف يتميز كالعرف بين المعنيين والمعلوم في الذات المعرف يدل على
الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة
لا باعتبار قيده وان كانت لتعيين الماهية من حيث وجودها في ضمن الافراد
فان وجدت قرينة على عموم الافراد فهي لام الاستغراق وهو حقيقي ان شملت
كل حقيقة ايضا الكثر بحسب متعارف العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده ومملكته ثم يقال الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل
اسم على الاصح ثم نقول المختار انه هو في الوصف الدال على الحدوث
دون غيره كالمؤمن والكافر والعالم والجاهل والصائغ والحائك لقولهم صلة
الفعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث وادعاء ان شملت كل
مجاز نحو انت الرجل علما وتسمى ايضا لام الكمال وان وجدت قرينة
على عدم عموم الافراد اي بان كان المراد فردا غير معين فهي للعهد الذهني
نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج وفي التنزيل واخاف
ان ياكله الذئب ومدخولها في المعنى كالمنكر في الاثبات واما في اللفظ
فتجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال وموصوفا بالمعرفة وموصوفا
وبابه ونحو ذلك كعلم الجنس وقد يعامل معاملة المنكر فيوصف بالجملة
نحو ولقد امر على اللئيم يسبني قال السعد ومنه الاحكام اللفظية
هي التي اقتضت تقدم الحكم بكونه معرفة ونحو اسامة علما حتى تكلفوا
ما تكلفوا في مراتب ويسمى مرجعه المعنوية والسعد يسميها المنكر معناه
بعض غير معين من جملة الحقيقة والمعرف معناه نفس الحقيقة وانما
استفيدت البعضية من القرينة كالدخول والاكل مثلا فالمنكر والمعرف

صح وعرفي ان شملت كل حقيقة افرادا لا كل صح

بالتكلم الى الغيبة سواء وبالتكلم الى انفسهم مختلفا لان البعضية في الاول
بالوضع وفي الثاني بالقرينة واختلفوا ان المعرف والمنكر مترادفان ام لا فعلى انهما
من حيث هو مقرون بالتعريف بينهما وان مترادفان فهما على القول بان المنكر
موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى العهد الذهني يفرق بينهما بان
المنكر موضوع لواحد من افراد جنسه والطائفة عليه الكل وعلى احد وضعه
والمعرف موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا الحمل على الواحد فلانه
اريد الحقيقة ولزم من الحمل عليه باعتبار الوجود التعدد ضمنا وعلى
القول بانه موضوع للماهية من حيث هي يفرق بينهما بان المعرف يدل
على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام
الشخصية تدل على كون الاشخاص معهودة له واما المنكر فلا يدل على كون
تلك الحقيقة معلومة للمخاطب وان كانت متعينة في نفس الواقع وهذا
معنى ما يقال من ان التعيين في المعرف ملاحظ وفي المنكر مصاحب ثم ان المراد
بالمعرف ما يشمل علم الجنس والمعرف بلام الجنس لعموم البحث وبينهما الفرق كالفرق
التعيين في علم الجنس جوهري كعلم الشخص وفي المعرف بلام الجنس بالة التعريف
واستعمال علم الجنس ام اسمه معرفا او منكرا على القول بانه موضوع للماهية
من حيث هي في العهد الحضوري او الذهني من حيث استعماله على الماهية
حقيقة نحو هذا اسد او لا اسد او اسامة وان رايت اسدا او الاسد
او اسامة فمجاز واما على القول بان اسم الجنس المنكر موضوع للفرد
المنتشر والطائفة عليه الكل وعلى احد وضعه كما هو هذا الكتاب ما
له ولي الالباب والله الموفق للصواب وان لم توجد قرينة في
المقام الخطابي يحمل على العموم لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين

لعدم

على الاخر

على الاخر من غير مرجح فيه وفي المقام لا يشترك ان يحمل على الاول لانه المتيقن
واما الثانية اي الة التعيين حصة من الجنس فهي الة للعهد الخارجي
واليه ينصرف مطلق العهد ومن خواصه كعلم الشخص ان كان المعهود به
مسبوق ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى فالانثى اشارة الى
ما سبق ذكره صريحا في قوله اني وضعتها انثى والذكر اشارة الى ما سبق
ذكره كناية في قوله ما في بطني محررا لان المحرر لا يكون الا الذكر ولا شيء
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لبيت المقدس ان كان للمذكور حضور
لانه بمعنى انه للعهد الذكري وعبر بعضهم عنه بالضمني مسبوق ومن
محسوس وان كان المعرف معلوما للمخاطب بالقرائن نحو والمبعوث
الرسول الى محمد صلى الله عليه وسلم اذ هما في الغار فهي الة للعهد
العلمي نسبة للعلم بكسر العين ومن يقال العهد الذهني وان
كان المعرف به حاضرا كهذا الرجل ولا تشتم الرجل فهي للعهد
الحضوري المبحث الثالث في جملة المحمول وفيه اقوال
اربعة احدها خبرية لفظا ومعنى وتحصل الحمد بها لان الخبر
بثبوت الحمد يستلزم الوصف بالجميل فاذا اتفق بالفعل لا ركان محمو
حمدا فان قيل الاخبار عن حضور الشيء ليس هو نفس ذلك الشيء
اجيب بانه لا يكون كذلك مطلقا وانما يكون كذلك لو لم يكن
الاخبار من جنس ذلك الخبر عنه اما اذا كان كذلك كما في قولنا
الخبر يحتمل الصدق والكذب وكون الاخبار فيه نحو مما من هذا القبيل
ظاهر ويصدق تعريف الحمد عليه فان قيل لو كانت خبرية
معنى لزم فيما يلحق حامدا وان يسمى مخبرا ومعلوم انه لا يشتق

محمول

للمخبر بشيء اسم من ذلك الشيء اذ لا يقال الحمد قال الضرب مولى ضارب
قلنا هذا فيه بحث من قبله وجوابه ان المخبر هنا ليس نفس من قال القول
مولى او زيد قائم وانما هو نفس من قال زيد متكلم وانه مخبر ويصح ان يقال
انه متكلم لاتصافه بما اخبر به عن غيره ومشاركته له في ذلك الحكم ان المخبر
عن الحمد والاتصاف بالجميل واستحقاقه للتعظيم مع اعتقاده لذلك الحامد
كناه او معظم بصوتها مرواما له وهو كذا هو وقيل انه يحصل
الحمد للمخبر به ويقال فيه حامد في عرف الشرع اذ الذكي لا يحتاج الى بيان
الثاني انها في الاصل خبرية ونقلت الى معنى الانشاء كصيغ العقود
الثالث انها موضوعة شرعا للانشاء واستشكلت الانشائية
بانه لا يكرر العبراني بشيء جميع المحامد منه ومن غيره واجيب
بان المراد انشاء الحمد بمضمونها لا انشاء مضمونها ومضمون الكلام
هو الثناء من ماهيته وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد ففي
كقيام زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله تعالى من الحمد لله
وانكار بعضهم كونها انشاء لما يلزم عليه من انتفاء الاتصاف
بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة ان الانشاء يقارن معناه في الوجود
مردود بان اللازم من مقارنة معنى الانشاء للفظه انتفاء وصف
الواصف المعبر عنه لا الاتصاف وهذا لان الحمد اظهار الصفات الكمالية
لا ثبوتها وقول بعضهم انها اذا كانت انشاء لا يصدق تعريف
الحمد عليها مردود بان صدق تعريف الحمد عليها باعتبار اعتقاد
مضمونها كما انها اذا كانت خبرية لا يصدق عليها تعريف الحمد
الا باعتبار اعتقاد مضمونها انتهى العبادي في حواشي المحلي وقوله

ايضا

ايضا انه اذا كانت انشائية تكون من قبيل التصور الساذج لان الانشاء
من ذلك القبيل لزم ان يوجد الحمد بنحو عالم من المعهودات انتهى لا حكم معه
ولا يلزم ان يكون التصور الذي يتأتى به الحمد مغايرا لبقية التصورات
ويحتاج الى فرق يتميز عنه به بان المعهودات لا تتصف بخبرية ولا
بانشائية كما يؤدي الحمد به وقوله فيلزم ان يوجد الحمد به باسره
وكون التصور الذي يتأتى به الحمد مغايرا لباقي التصورات صحيح والذي
يميزه عنه كونه انشاء الرابع انها خبرية لفظا انشائية معنى
اي نصدق بها الثناء على الله تعالى بالانشاء وهذا بعنوان قائله
مصرح بذلك ومواقف لما اقتضته الجملة الخبرية وتضمنته متوكانه
قال به وانشاءه وان كان مفوقا الغير لا بمعنى الانشاء اللفظي المقابل للخبري
واعتنى بهذا لانه اذا اتى شيئا من الفضائل المشتملة على اوصافه صلى الله عليه
وسلم مع انه لم ينشأ هو ولم ينظم حروفها والفاظها وما ذكر لا ينافي انه
خبر في الاصل منزع لذلك ومواقف لكانه قائله فكان مادحا بالقصد
والنية بخلاف ما اذا انشد شعر غيره في مجلس قاله فيه مادح لعدم قصده
لذلك والقرويني هذا القول ومتبوعه ان الجملة هنا دالة على
المعنى الخبري مطابقة وعلى الانشاء التزاما ونظيره قول ابي عبد
الله الشريف في قول الانسان انا عطشان انه يدل بالوضع على
ان المتكلم عطشان وهذا خبر لانه اخبر عن نفسه انه عطشان ويدل
بالالتزام على طلب الماء لان من المعلوم ان كل عطشان يطلب الماء
بهذا اللفظ فهو يدل على الطلب بالقصد الاول هو وهنا بالعكس
بالعكس لان دلالته على الانشاء هنا بالمطابقة وتطلب العقد

بين يعزاوين الاول نعم البدل كما هو على ما هو مركوز عند هاء من امر جهة الشرع
وفي المقام فى بين كلام والله الموفق وفيض من الله تعالى باكمال الفوائد
المسجلة في شرح البسملة والحمدلة بجاه جبر الله حسن المساو وتربيع الاشكال
فكما لغت في توحيده وتعزيزه كل الابضاح وابحثت فيه عن الجان وتحقيقات
كل الاوصاف ممتثلا في ذلك لامر الشيخ سيدي عبد الوهاب الشعراني في البحر
المورود في المواثيق والعهود عن شيخه سيدي على الخواص ينبغي لمن الف كتابا
ان يتنزل في العبارة حتى يفهم كلامه اذ نوا العوام لانه اذا كان نفعا وايضا هـا
حتى يجد الشارح للكلام توركا عليه واستدراكا وهذا ما درج عليه
السلف الصالح والله تعالى اعلم على انه معترف بالاقرار ما فيه من صواب
فمن الملهم الوهاب وما كان من خطإ فمن عدم الجنان ـ حمدت الله
رب اذ هداني ـ ثم ابوح مع عجز وضعف ـ فمن لي بالعفو
عنه ـ ومن لي بالقبول ولو بحرف ـ قال
الامام المختصر تغمده الله برحمته ورضوانه انا لا نستطيع ان نفيد ذا النهى
اي الخطاب هو المؤلف سببا لانه زنكتاب ما كتب الذم ولا نجعله ذريعة لمراجع
الصواب الجم والترتيب الواضح لا يعزل دخيله والروضة الحسناء لا تتهج
موضع بشي منها خريدة ومن عثر على سهو بيسيم فيسعى على اصلاحه ويكد ولقد
نفع الله الامة بكتب طارت كل مطار وجازت اجواز الفلوات واقتحام
البحار وما منه كتاب الا وقد وقع فيه عيب وعرض فيه غلط بغير شك ولا
ريب ولم يجعل الناس ذلك سببا لرفضه وهجرها ولا توقفوا عن الاستضاءة
بانوار محاسنها ولله در القائل ـ ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ـ
كفى المرء نبلا ان تعد معايبه ـ وقد انا مورد سيد ما اعتمدته فيه

(هامش: مقرب — نبلا)

الكتاب

الكتاب من متول لطرف الاجمة الاعلام نحو الالباب فمن الثعالبي ابن عطية
وابن جزي والصفاقسي في اعراب القرآن والبيضاوي وحاشية السيوطي
عليه وحاشية السعد على الكشاف ومن كتب الحديث الجامع الصغير
وشرحه للمناوي وشرح القسطلاني لعلماء في البيضاوي للمناوي ومن كتب العقائد
العطار والسنوسية والتتائي الكبير وشرح خطبة خليل اللقاني
وشرحه لسيدي سعيد قدورة والشيخ عبد الباقي الزرقاني والقلشاني
وسيدي يوسف بن عمر والاجهوري على ابي مدانة ومن كتب النحو المغني
وحواشيه الشمني والدماميني والحماع والتصريح للازهري وتقاييد
سيدي الحبيب الفاسي عليه وحاشية يس عليه وشرح سيدي عبد الرحمن
الفاسي على جمل سيدي الحبيب وجوابه وواجعة وفي الجمعة الى اجعة
في فاس المحروسة ابو سالم الحلبي بن المشايخ سيدي عبد القادر الفاسي
وسيدي محمد بن ابي بكر الشهير بالمرابط وشيخنا العلامة سيدي محمد العباسي
وشرح الالفية لسيدي عبد الله بن العباس وجمع الجوامع للسيوطي
ومن كتب الاصول شرح جمع الجوامع للعراقي وشرحه ايضا للمحلي
وحاشية ابن ابي شريف والعبادي ومن كتب التوحيد شرح الصغرى وشرح
الحوضي للشيخ السنوسي وشرح الوسطى والصغرى وحواشيها
سيدي عبد الرحمن الفاسي والزيادة والغنيمي والشيخ يحيى والسكتاني وحاشية
الكبرى للعلامة سيدي الحسن اليوسي وشرح المقاصد للسعد في الاسم
والمسمى ومن كتب البيان المطول والمختصر وحاشية اليسوي والفنري
على المطول وحاشية الحفيد ومن غيره الدشتي الشاطبية للجعبري
وشرح البردة للمجاد وشرح المباحث الاصلية للشيخ زروق ومقدمة

(هامش: م ٢٠ وشرح لشعلة الشباب البري والخيبر في احوال ابي نعيس)

الشيخ زكرياء وشرحه للسنباطي ورسالة الشبراوشي بف
لسيدي عيسى الصفتي ورياض الانس للثعالبي واضفت لذلك
تقارير وتحقيقات وجواهر وتحريرات فتح فيها علي الوهاب
جعله الله خالصا لوجهه الكريم وكساه حلة القبول
كاملة ليحصل به النفع العميم ونسأله سبحانه ان يمن علينا بفضله
وعظيم الثواب لمزية التعليم وان ينفع به يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد افضل الصلاة وازكى التسليم وعلى آله واصحابه الانجم
الزاهرات في الليل البهيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

انتهت الفوائد المسجلة بحمد الله وحسن عونه
وتوفيقه الجميل غفر الله لنا ولوالدينا ولاشياخنا و
ولاشياخ اشياخنا ولكل من له حق علينا ووافق
الفراغ منه يوم الاثنين الثالث عشر شعبان سنة 1302
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اتم تسليم

الحمد لله قوبلت هذه النسخة على نسخة بخط الولي الصالح
الفقيه العلامة سيدي احمد بن مبارك بن علي اللمطي الصديقي
رضي الله عنه ونفعنا به آمين يا رب العالمين

ان تعلم

ووافق الفراغ منه ضحوة يوم
الجمعة الرابع والعشرين من
ربيع الاول سنة واحد وثلاثمائة
والف واخره غفر الله له الحمد
لله رب العالمين

الحمد لله من انشاء الامام العالم العلامة الشيخ
حمدون بن محمد بناني على خطبة النعمة جمال الدين
سيدي محمد بن مالك الجياني اجزاه الشارع كالفهم
والدا والعباد رحم الله جميعهم وجميع المسلمين
وجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه لامين بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه اجمعين

أموت ويفنى كل علم جمعته * فيا ليت شعري من اذا مت وارثه
أخاف عليه وارثا لمدة بقدره * ومن يغنه التعب الذي نال جامعه

٥

اللهم اعنا على الاستماع ... عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله الطيبين وأصحابه الأكرمين وأهل طاعته أجمعين . وبعد فيقول العبد الفقير إلى ربه الغني الكريم المتلطخ بالخطايا والإجرام حمدون بن محمد بناني بن عبد السلام . لطف الله به في كل مرام . وأسكنه بفضله دار السلام . لما كان شرح خاتمة سيدنا وشيخنا الفقيه الإمام . العلامة الأبر كثير الاطلاع . حامل لواء المذهب أبي الحاج الإمام أبي عبد الله سيدي محمد بن محمد بن حمدون بناني قدس الله روحه ونور لحده على خطبة الفقيه الإمام العلامة جمال الدين ابن مالك قليلة مبانيه . كثيرة معانيه . خاليا من الحشو والتطويل . مصونا عن التعقيد غير محتاج إلى التكميل . ومع هذا فبعض يهم الطلبة في هذا الوقت على الاشتغال به . وعز على بعضهم منهم كثير من معانيه . أردت أن أختصر اختصارا يكون إن شاء الله سهل الفهم على المتعلمين . ويعم نفعه بحول الله وقوته للمتعلمين . فأقول مستمدا ما عليه زيد بعون فاعل مفيد . والله يعصمنا من الزلل . ويوفقنا لصالح القول والعمل بفضل المتعال . وعليه في جميع الأمور التكلان . قال الله

قال

شيخ أشياخنا

شيخ المعلم

رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم أقول لما كان ذكر واجب الوجود . ومعطي الفضل والجود . أهم كل مهم مقصود . فهو غاية ما يطلب للعلوم . ينبغي أن يقدم أبكار ذكره بالعموم . افتتح هذا الكتاب باسمه مبلغ أثنائه وإيماء للمبتدئين . وكيف لا وقد تكرر الإبلاغ أثناء وصح أن البسملة مفتاح أم الكتب السماوية . ومصباح يضيء كل أزمة المعارف الربانية . قال عليه السلام البسملة مفتاح كل كتاب مع أنها مشتملة على علوم الأولين والآخرين فقد جمعت معاني الفاتحة الجامعة لمعاني القرآن الجامع لمعاني الكتب الإلهية . فالابتداء بها متمكن وعدمه منقص لما في الحديث المفاد للمقصود فقال كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أو أقطع أو أجذم والمعنى واحد أي ناقص قليل البركة معنى ولغة حسا . فإن قلت لعل الناظم أتى بها اكتفاء بالحمد لله . قلت بل جعل الحمد كالجزء الواحد وإنما لم يأت بها في النظم لعدم تأتيها إلا بتغيير أسلوبها . فإن قلت لم لم يقدم الحكاية عليها ويجعل من جملة المحكي . أجيب بأنه قصد التبرك بالبسملة في الحكاية أيضا . ولا يسلم أنه لم يثبت بلفظه إنها في لفظها أيضا . قلت لم أتى بالحكاية ومثله كما رأسا أجيب بأنه لعقد المذهب في كتابه بتعيين مذهبه المتشح بالجلالة في العلم والإخلاص والاتباع

قوله وكيف لا وقد ... البسملة مفتاح ... الجامعة لمعاني الكتب المنزلة

أبلغ

حديث البسملة مفتاح كل كتاب

قيل الناظم بدأ بالبسملة لما ... لم يأت بها لعدم ... نظما لا خطا

بكتابه فهو من قبيل نقل النصيحة للعقاب ولا ينتهي
على أن ابنعه كذو وذلك أوجب من مراعاة الحذر من الرياء والسمعة
عنه خصوصا مع أن الشرع ذلك كما هو حال السلف رضي الله عنهم
ثم الجلاء من تبيين الله من حروف المعاني يوقعن للترتيب بين
أمرين و أي أنها أنسب للمصاحبة كاللام تستعمل فيه إذ في الأول
من غاية التعظيم وحسن الأدب ما ليس في الثاني وأنها
متعلقة بمحذوف من مادة الثناء لا من مادة الابتداء إذ في الأول
من غاية مقتضى المقام وشمول الكل ما ليس في الثاني وأنه
بعد الاسم لا قبله لأن الأول من ملة الحذف دون الثاني وأنه مؤخر
لا مقدم لما في الأول من زيادة الاختصاص الذي هو من أفراد
وبخ المشركين إذ كانوا يتبركون بأسماء آلهتهم تبركا ودلالتنا
وأنه مؤخر عن الرحيم بعد بسم أو الله أو الرحمن لما فيه من
الفصل بين الصفات بغير أو التابع والمتبوع أو التوابع وكذا
وطول الفصل بين طرفي البناء الاسم وجزئه وأما ما لا طرفي البناء
الشكوى فيها لا يتراءيا كر وكبير وأن كان النعت الخفيف
لهم وما أخرنا والجر المناسب للكثير لما لا أول بالمضاف
عدم الحركة والكسر يناسب النعرم لفلته إذ لا يوجد في
الفعل والاسم الذي لا ينصرف والجر كأنه نادر والأما
الثاني فكمل معنى حركة البناء ما ونكونها تعليلا واحدا
بين مع النعض بنعم وأو النصف وفاية وأم لا ابتداء والنفس
بالنماول كذا أن منتها الحرفية التعبير عنها الجر وتحوكام

الشبه لا النماول لفهما الجر لا أنه مما الحرفية نعم ذو أو
التقسيم وتابع للزوم مما ما ذكر وبحاب بأن لزومهما الجر
نيابة عن البناء فأل مغيرة عما الله عنه بجنده ونرى
انتقال اللام الجارة لضمير غير ياء المتكلم حركة وبحاب
بأنها متحت للفرق بينها وبين الجارة للكلام بعد بقال
الفرق يحصل بالتعكير وبه ما نقول كثير ما دخل على الفعل
أو لم يترامع كثرة الفعال الأمر والله أعلم والاسم هو
اللفظ الدال على معنى بمعم أنواع الكلمة ومن تعبير
بالاشتغال والتحدع أنها ما مفعا بل الفعل والحرف على ما
هو مصطلح النحاة والمسمى هو المعنى الذي وضع الاسم
بإزائه وملخص ما قيل فيه مسألة لا اسم إن أريد به مادته
وهو أنه ففيه خلاف فيل هو غير المسمى لأن المراد
بالاسم اللفظ وبالمسمى المعنى وفيل هو عينه بدليل سبح
اسم ربك لا على بمعرم أدق للتعبير والاسم والتعبير وأي
أريد به مدلوله أن الذي هو عين مسماه أن أريد به لفظه
فهو غيره قطعا وإن أريد به معناه فعينه لا أنه لا ظن
بأنه عينه مطلقا أي سواء كان اللفظ جامدا أو مشتقا
والأشعري يفصل بين أن يكون اللفظ جامدا فهو عينه
قطعا إذ لا يفهم من اسم الغير مثلا سواه أو مشتقا فهو
باعتبار الصفة فإن كانت صفة فعل كالخالق والرازق
فهو غيره وإن كانت صفة ذات كالعالم والقادر فهو

نص
الفتاوى بتبسم الله من حروف المعاني

نص
أنها للمصاحبة لا للاستعانة وأنها متعلقة بمحذوف

نص
طول الفصل بين طرفي البناء الاسم وجزئه
فيها لا يتراءيا كر وكبير الناسب للكثير

خ
والتثقيل

نص
لا الاسم هو اللفظ الدال على معنى

خ
والتعبير

خ
إلى الاسم والمسمى

مثل موفقين

لا صح أن مادة الاسم من السمو

لا صح أن أصله سمو بحذف آخره

لأمينه وأغنيه وفي الصحاح أن مادة تدور السمو أي العلو لاستعلائه
على مسماه ولقولهم أسماء وسمي وأسامي وسميت وتسميت
والسمي ومنه سمي لأنه محل التعظيم منه لا غير فقال
مقيم في عهد الله له قال السخاوي معنى السمي هو عندهم
أنك تقول سمي في شعر الربيع حتى اشتبهته ومع هذه
فكان الاسم رفع لك مسماه حتى كشفته ومع هذه أقوال الاسم
تنويه ورفعة له وإنما أحوجه إلى هذا لأنه خرج بالاطلاق
به يعرف الاشتقاق من السمو ما لم يبين المناسبة في المعنى
فائدة الشيخ سعد الدين وفي الصحاح أن أصله سمو مخفف بحذف
آخره لكثرة الاستعمال وأتى بهمزة الوصل بعد تسكين أوله
تعويضا عما حذف وتوصلا للابتداء بالساكن لتعذر أو التعسر
به ثم يضم السين أو كسرها وسكنت من أمن الاستثقال في كثرة الضم
أو من توالي الكسرات وجمع على أفعال كما أن الأجمل وزنه فعل
أو فعل أو فعل أو فعل ومن قبل بكل منها أول كالوزن يلي
يعرف جمعه على أفعل وقيل مادته الوسم أي العلامة
لأنه علامة على مسماه وعليه فلا صحة إلى أوله محذوف معوض
عنه همزة الوصل لما مر ثم كون قلب همزة منع لما قالوا
في وعاء إعاء وفي وشاح إشاح وجعل همزة وصل لكثرة الاستعمال
والمذهب الأول لنحو والثاني كوفي قال مكي وهو الأقوى
من جهة التصريف والثاني من جهة المعنى قال القفري
عفا الله عنه وثمرة الخلاف في ما قاله النحوي في تصغيره

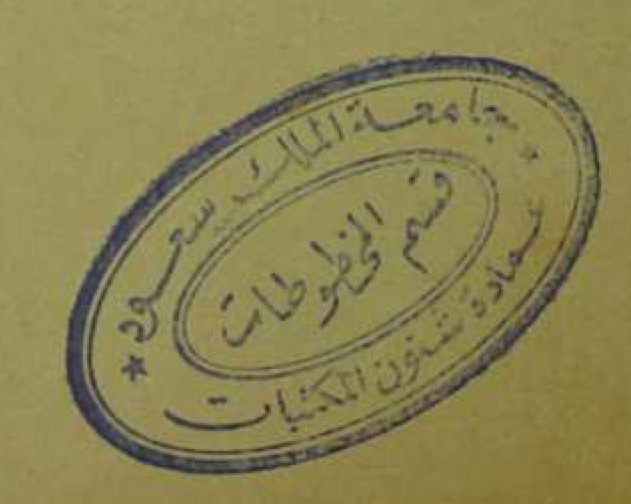
وقد نظم ذلك بعضهم بقوله
واشتق الاسم من سما البصري
واشتقه من وسم الكوفي
والمذهب المقدم الجلي
دليله الأسماء والسمي

وقضية من قال إن الاسم مشتق من العلو يقول لم يزل الله سبحانه
موصوفا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم ولا
تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته وهذا قول أهل السنة
ومن قال إن الاسم مشتق من السمة يقول كان الله في الأزل بلا
اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات
فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة وهذا قول المعتزلة
وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة وهو أعظم في الخطأ
من قولهم إن كلامه مخلوق تعالى عن ذلك وفي الاسم لغات
أنهيت لثمان عشرة جمعت في قوله

اسم بتثليث سمى سماء وسمة سماء بلغ لك المكرمة

واستعمالنا والثالث أجمع بالاسم مع كثرة الاستعمال حذفت
الخط ولم تحذف من البسملة والرحمن الرحيم لعدم
الاستعمال باسم ربك وكثير الاسم كاسم الله لعدم كثرة
الاستعمال وألحق به باسم الله مجريها ومرسيها وإن الاسم يقع في
العرف تشبيها بصورة وكما رآه الكاتب في
والاستعانة بكل اسم من أسماء الله تعالى المستفاد من إضافة
اسم الجنس إلى المعرفة أو إرادة نكتة الإجمال والتفصيل المعنى
في التعبير أو للتحرز من إيهام القسم قال أنتم القسم ولم يقل بالله
وإضافته على الأول من إضافة الاسم إلى المسمى كما من قول الاسم
اللفظ ومن قول السند أنه كان لا يعلمه وعلى الثاني بيانية
عند من لا يشترط فيها العموم بين المتضايفين أو من إضافة عام

لغات الاسم ١٨



إلى خاص وأتى بالإجمال والتفصيل من كون لفظ اسم مطلق الذات
ولفظ الله للذات المخصوصة وعلى الثاني ضرورية والله
علم على الذات الأقدس الواجب الوجود المستوجب لكل كمال
وجمال دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني الأسماء الحسنى كلها
ما علم منها وما لم يعلم ولم يزل يقال في كل منها اسم من أسماء الله
ولا عكس ولا يصح أن الله عربي لا معرب لأن العجمة لا تثبت إلا
بدليل ولا دليل والأنه منقول لا مرتجل وفي مادته الأربعة أقوال
أولها من أله يأله إذا تحير الثاني من لاه يليه إذا ارتفع
الثالث من وله إذا فزع أو طرب أو تحير الرابع من أله
بمعنى عبد أو تحير أو فزع أو ولع أو أقام أو احتاج أو سكن وأصله
على الأول لاه أو ليه فقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
بقصاره وبالثاني بالواو إذ غير اللام في اللام وعلى الثالث وكذا
فقلبت واوه همزة كأعاء وإشاح في وعاء ووشاح وأتى بأل
بعد حذف الهمزة أو قبله على الخلاف وعلى الرابع إلاه
حذفت الهمزة وعوض عنها أل وقيل أتى بأل بعد حذف
الهمزة بعد نقل حركتها للام ثم سكنت اللام للإدغام وبإدغام
تأمل تفخم مع ضم أو فتح بعد أمثال وعشرون قولا وحاصلها أنه
المعبود للخلق والعوالم المفزوع إليه في الأمور العظام وإله
المرتفع عن الأوهام المحتجب عن الأفهام القائم بمصالح الأنام
المسكن إلى عبادته الأجسام والوقعت به نفوس الأنام والوله
إليه قلوب الكرام. **قال** الشعر كما تحير الأوهام في ذاته

تنبيه
إنما صح أن لفظ الجلالة
عربي لا معرب
قال في جمع الجوامع المعرب لفظ
غير علم استعملته العرب في معنى
وضع له في غير لغتهم وكثير في القرآن
ونفاه الشافعي وابن جرير والأكثر
قال شارحه ... الحق أظهر
الشرح رحمه الله تعالى ... أميني
المعرب بالعجمية للإله الشرعي اسم معرب
من قولك ... تعريبا كانتم ...
بأنه جعل عربيا إذ دخل في لغة العرب
كالقبال ... قال الجوهري تعريب
الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها
تقول عربته العرب وأعربته أيضا
بعلى ذلك ... انتهى
باختصار

تحيرت في اللفظ الدال عليه أهو اسم أو صفة مشتق أو غير
مشتق علم أو غير علم إلى غير ذلك. **قال بعضهم** غير الله
له وإلا قلت هل يفهم بلفظ الله ما يفهم بلفظ الإله لا لأن
الإله إنه علم على معنى المعبود بحق أو الخبر ونحو ذلك مما سلف
قلت قال الشيخ رحمه الله تعالى علم ولا يفهم منه إلا الذات
ذي معناه الشيخ على الجمهور الذي ... المعنى مرجح للتسمية
بما نص كان تبعا ذكره الشيخ والله أعلم ممن قال لفظ
والقول بأنه وضع جامعا لجميع التعليم ... فائدة إنشاء ودود
مع توجيهه بما يقول وكذا القول بأنه كلي انحصر في فرد
لإجماعهم على أن لا إله إلا الله يفيد التوحيد ولو كان ما ذكر لم
يفد لأن الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة ولأنه لو كان كليا
للزم استثناء الشيء من نفسه إذ المراد بالإله في كلمة التوحيد
المعبود بحق والكذب إذ المراد به مطلق المعبود لكن المعبود
بالباطل وكل ذلك باطل والحق أن الإله بمعنى المعبود بحق
والله علم على الفرد الموجود منه والمعنى مستحق للعبودية
لا الفرد الذي هو خالق العالم ولاختصاصه بأنه لم يتسم
به غيره تعالى لا لغة ولا شرعا ولأنه جامع لمعاني الذات
والصفات ولأن الأسماء الحسنى تابعة له ولأن الدخول
في الإيمان ومفارقة الكفر إنما يكون به ولأنه تكرر في القرآن
ألفين وخمسمائة وستين مرة **قيل** إنه الاسم الأعظم
الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى والرحمن فعلان من رحم

تنبيه
القول بأن اسم الجلالة
وضع جامعا لجميع التعليم مردود

كغضبان من غضب صفة مشبهة بغير تغليب أي وفعلان بالفتح أو
من يليه منزلة اللازم كفلان يعطي وكثير تعلم خلافا لجماعة
في قولهم صفة وقد بمعناه البالغ في الرحمة وذا نعام في
المنزلة المخصوص صفة مراد بها الاسم إليه ومن لم يضافه الضمير
ولغير كان علما لكان ... إلا الرحمن تعبير الشيخين كالذي
الذي لا يعجبني وانتسب لا بعضهم بناية فما نحوه ما الرحمن
لأن ابنتيهما منع من الصرف ولا على اللبس **والرحيم** صفة مشبهة
كعليم من علم **ويحتمل** كونه من صيغ المبالغة الرحمة
بعضهم بما إذا عمل النقب **ثم** إن الأول أبلغ لأن زيادة المبنى
تدل على زيادة المعنى غالبا كما في قطع وقطّع وكان نحو حذر
وحاذر على أن ذلك في المخبري التزم **وتفسير** الرحمن وإن
كان أبلغ لاختصاصه بالله تعالى **وأما** قول بني حنيفة في
مسيلمة رحمان اليمامة وقول بعض الشعراء لا زلت رحمانا **فمن**
تعنتهم في كفرهم **والعجب** يقول الحبر البصري الرحيم لا يستطيع
أن ينتحلوه مع تبوء بحمل السنوسي له على المعرف باللام
دون المنكر **والمنكر** نحو رحماء بينهم ويعارضه قول الشلبي
الاختصاص في الأول على المعرف بالكلام أيضا **فقال**
منير غير أنه كذا هاهنا حيث ماذا أنا نبحث في أن نكتة تقديم
الرحمن اختصاصه بالله تعالى حال الرحيم أيضا خاص بالله تعالى
بالأجيب بأن الاختصاص فيه على المعرف بالكلام ...
بخلاف الاختصاص أيضا في الرحمن على المعرف بالكلام **وعليه** يتقال

كل من الرحمن الرحيم حال كونه متعلقا بعده بأنه خاص به تعالى وحاله
عم من تعلقه بما غيره خاص به مستقل لكون النكتة في تقديم
الرحمن اختصاصه بالله تعالى **وأقول** يعني في كلام
السنوسي نظر من جهتين أحدهما أنه مخالف لما صرح به البيضاوي
من أن الرحمن خاص بالله تعالى مع قطع ... أو منكرا ... من كلام
الكشاف أيضا والثاني أن الرحمن لو لم يكن مختصا بالله تعالى لم يكن في
لاختصاص ... بالإطلاق ... ومن ضعفه في ذوي
المؤنث وجد **فإن قلت** إن لك أن رحمانا لم يكن للمؤنث منه
وصف **قلت** لم كان منه وصف فيما اختلف فيها
في منع صرفه مع عدمه إذ لو وجد وأنه مؤنثا في كلام العرب
فلا يخلو إما أن يكون العرف على فعلى أو على فعلانة **فإن** كان
على فعلى فلا بد أن يتفقوا على منع صرفه ... الوصف أنه على
فعلان ومؤنثه على فعلى ممنوع من الصرف ... بالاتفاق ...
وقصة إذا مؤنثه ... **وإن كان** على فعلانة
فلا بد أن يتفقوا على صرفه لأنه فعلان الذي وصف المؤنث
منه بفعلانة ... بالتاء وأيضا لكن ما صح أنه لو جد له
لا مؤنثه يرفعان **فمستند** اختلافهم في منع صرفه بين عدم
من عدم وجدانهم للمؤنث منه وصفا في كلام العرب ...
وجدانهم ذلك دليل على عدم الإطلاق على المؤنث وعدم
وصفه به إذ لو وصفته به العرب لسمعوه منهم ولنقل إليهم
فإذا انتفى عدم الإطلاق على المؤنث فذلك دليل على

عموم الخلافة على المذكر ايضا من باب كلام فهو اذ لو كان لم يطلق عليه
لم يكن به اختصاصه بذلك من دون المؤنث وخبره كما تسمى
هذا وان اشتبك جعل ما اورده جوابا عما اورد على
اختصاص الرحمن به تعالى من قوله في حقيقة الصابرين وغيرها
ما فيه والصواب في الجواب ما تقرر من ان ذلك من
التعنت في الكفر او يقال لا اعتراض بذلك لشذوذه واذا
ثبت عموم الخلافة على كل من المذكر والمؤنث فغير ثابت وجوب
اختصاصه بالله تعالى به وذلك من المطلوب وحيث ثبت ذلك
في الشكر ثبت في الفعل الذي هو من باب اخرى لان من الثاني ومن
اختصاص الله تعالى بالفعل لم يخالف فيه احد فتأمل واذا
علمت هذا تبين لك صحة النكتة المذكورة وان الرحمن لما كان
مختصا بالله تعالى في جميع الاحوال قدم على الرحيم المختص به
تعالى الظاهر في بعض الاحوال دون بعض ولا اشكال في ذلك
والله اعلم ـ اي مخبرة عبد الله عنده واما الكون
ردفا من باب التتميم اي تغيير الكلام تابع يعبر متنا لغة او
التكميل بان يؤتى بكلام فيه نكتة نائحى واحد لانه لما
كان الرحمن بمعنى جلائل النعم منه ولكن الرحيم يبحث
لئلا يتجاسر احد بالرحيم ليتناول ما لطف منها وما دق و
ينبغي له حرجه يسأل احدهم ربه حاجته كلها حتى يسأله
شسع نعله اذا انقطع وتكون الرحمة لغة بمعنى الرقة
والحنو المقتضي للتنعيم المقتضي للمحوج المستحيل على الله

تعالى

خ كالجبار

خ ما ذكر

خ الرحمة لغة بمعنى الرقة والحنو

٥٧

تعالى جملة في حقه تعالى على غايتها التي هي بعد الاية انعام
والاختيار او ارادته على خلقه في ذلك ما قال وذا اشعر ما هو صفة
فعل او صفة ذات فالمغبر غير الله له والعرف
الفقيه ان صفة الذات هي التي لا يجوز ان يوصف بها
الى بارئ يعطى كالعلم وصفة الفعل هي ما يجوز ان يوصف بها
وبضدها كالرحمة والغضب فالمعنا ـ ع ـ والله التوفيق
بفيد قلت ما الاول فدم اسم الجلالة لانه اسم
ذات وهما اسما صفة والذات متقدمة على الصفة وقدم الرحمن
لما تقدم وخص البسملة بهذه الاسماء الثلاثة لا اسماء
ان الله المستحق ان يلجأ اليه ويستعان في جميع الامور به ويعول
عليه واجب الوجود المعبود بالحق المولى النعم كلها
جليلها وحقيرها دنيويها واخرويها فيستوجب بشر اعلم
ويعتمد في جميع الامور عليه الثاني كل من الصفتين اما مخفوض
على انه نعت لاسم الجلالة او مقطوع خبر لمبتدا محذوف او
منصوب بفعل محذوف والثالث الاحوال الاول في تانيه احوال
الثاني بتسعة الممتنع منها اثنان خفض الثاني بعد رفع الاول
او نصبه لان فيه الاتباع بعد القطع وهذا كله على ان
صفة واما على انه علم مبني بدل من اسم الجلالة او عطف بيان
للرحمن والرحيم نعت له لا يا اسم الجلالة اذ لا يتبع النعت
فيجوز فيه الرفع والنصب على ما سبق فرع ان جملة
البسملة اسمية كانت او فعلية لا محل لها من الاعراب لكونها

خ الرحمة في حقه تعالى تحمل على غايتها

خ التي هي صفة الذات وصفة الفعل

ما

خ تخصيص البسملة بالاسماء الثلاثة

اي جواهره

خ

خ جملة البسملة لا محل لها من الاعراب

لتشبيهنا به ويجوز ان تكون ابتدائية لو ختم به وفي كل نحو انهى
مع جوابه في البعد ابو الحجاج في شرح البسملة والحمدلة والله

قال محمد هو ابن مالك ، احمد ربي الله خير مالك

اقول اتى بقال الحكاية لما سبق واصل قال قول بواو
مفتوحة بدليل قولا اصله ومصدره القول والثاني القياس بفعل
بالضم تحقيقه متعديا وكونه وضعه على فاعل والقياس فعيل
بالكسر في مضارعه على يفعل بالضم ومعموله اما جملة
ومع فمعمول به على الاصح لا مطلق ولما مفرد يؤدي معناها
كقلت كلاما صرفا او معنى مفرد كقلت كلمة او نطقة او
معناه كقلت لفظا فانه يعبر به عن زيد قائم او غيره
وغيره بشطب منه الكلام او يراد به لفظه كقال زيد اذا
تكلم به ويعمل عمل ظن بناية اولا انضم الي ثم الفاعل
في الفعل ان يحكي به ما يحتمل ذلك كقلت زيد قائم او ما يعم جملة
كما قول ان زيد قائم فينبغي ان يتلفظ بهما ان الجملة لا يا ان
لم تكن حكاية او في المستقبل كما قول غدا زيد قائم قال الرضي
ان المقصود من الجملة المفعول بعده ان يراد بالفظ الملفوظ به في
غير هذا الكلام لا مجرد لفظ مع المغير ومعموله مثال وانا
المعمول مع بقية الخطبة او بعضها او جميع الكتاب او ما عدا الخطبة
وفي ذلك الفعل تاني ان شاء الله وقوله محمد فاعل قال وهو
علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد ومن اسماء النبي صلى الله عليه وسلم وكنيته
ابو عبد الله ولقبه جمال الدين ومالك جده الاعلى وبه اشتهر

في الشرح

واشتقاقه من العلو كانه معمول ومعمول وهو المعمول والمعمول فعل به
فيما جاء به النقل بالرفع فيه الفاعل ومعمول به وهو المفرد والتركيب والرفع فيه الفاعل
ايضا ومعنى به مكانه في الرضي ومعمول به وهو النساء ولا يخلو من معنى فاعله لا ان يعمل
التمال لانه هو كل ان لا يعمل

التعجب دالة الفعل وقيل الاعراب بل العجب

في المشرق والمغرب ومؤلفاته انتشرت بما يعجز المترجم بعد
ان كان ما تيا جيانيا الاندلسي المغربي الاقليم حسن ... الترا
كان رحمه الله ورضي عنه اماما في العلم بعيون
والنحو والتصريف بل اتقن فنون العربية حتى بلغ فيه الغاية
ية وارتفع عن المستفيدين وخضع له العلماء ... غنيان
وكان اماما في القراءات وعللها وكان اوحد اهل
زمانه بالتحرير والتقسيم والاحاطة باللغة العرب وغريبه
حتى انه وضعت اثباطه مسلمة وخلفت بالبطلان
مستعملة نثرها ونظمها واما اشعار العرب التي يستشهد
بها على اللغة والنحو فكانت الائمة الاعلام يتحيرون فيه
ويتعجبون من اين ياتي بها وحبس نفسه على التعليم وتصنيف
واشتغل به انه حفظ يوم موته ثمانية شواهد وتعذر
مع ما كان عليه من الدين المتين والورع وكثرة النوافل
ومن زهده انه كان لا يتغير ذا اخذ الحكماء بالاقوال اقرأ منه
فتلك كلها التيمن ووجهه الى القبلة وله عدة اشياخ
على الصحيح خلافا لما قاله ابو حيان في شرح التسهيل
من شيوخه المقتصر عليهم النقبة ابن يعيش وابن عمرون
وهما حلبيان وثابت بن خيار وهو جياني وابن الحاجب
وله تلاميذ كثيرة منهم الشيخ محيي الدين النووي وابن
النحاس وغيرهما وله تصانيف كثيرة منها ذي الالفية
وتسمى الخلاصة ومنها شرحها فانه الكافية والتسهيل

ان مثله بديعة عظيمة بالكلام ذاك مثله غريبة والاشعار من لغتها كلغة بلا لسان ... بالمغرب

ومن معه

وقد اشتغل الناس بها وكتبوا عليها وعم النفع بها والحمد لله رب
في جميع الأمصار والأوطان على قدر الكمون والأزمان
والناس اليوم مكبون عليها يشرحون رجالا حتى يجر والعيذ له اراجحا
وممّا نسب لابن الغزاد فيها

خلاصة النحو التي ابن مالك نظمها . بديعا حوت جل المهمات
قد جمعت لب علم النحو مختصرا . مستغنيا دارسها عن كل المطولات
فلا تكن قاريا إلا من تعلقت بها . ثم تأتي مثل ما يوقنا ومهمات
ومما أنال الرجال معتبرا . كد تبوئه في ضمن جنات

قال المقري عفا الله عنه وقد اعتنى الناس بها شرحا
وتعليقا أزيد فيما مرّ وقد تقدم ممن ناظمها كما سبق وابنه العلامة
بدر الدين وأبو حيان وصاحب القاموس والمرادي وابن عقيل
وابن هشام الأنصاري والشيخ خليل صاحب المختصر الفقهي وأبو
إسحاق الشاطبي والمكودي وابن مسلم لديه ودفع الخفا
عن قراءة الخلاصة وابن خطيب المنقر رقية وابن مرزوق والراعي
وابن قاسم والأنباسي والأسنوي ومكي والسيوطي لدد
الزبيدي والمنجرة والأشموني والغزي بيان الأزهر ثم الشيخ أعز الله
العقاب وممن حشاها ابن غازي والبسكري والنفروي
والشيخ ياسين وشيخنا العلامة الشيخ الصغار والمفر تعليقات بقي
وابن نجيبة والزرقاني والسيوطي وشيخ الإسلام زكرياء
والشيخ يحيى الشاوي والشيخ سعيد قدورة والعلامة المحلي
شيخنا سيدي الحسن اليوسي الفاسي العربي وشيخنا سيدي محمد بن جلون وقد

الشار شيخ الجماعة بفاس ه

شرح التوضيح المذكور كالأزهري والأشموني والرهوني واللقاني
والشيخ ياسين وشيخنا العلامة سيدي محمد بن زكري وممن
شرحها أيضا الشيخ الزرموي والفلالي وقد شرعت والحمد
لله في شرح يتم إن شاء الله بحول الله وقوته كتاب ما لم يوجد
فيكون من فضل الله مما يستغنى به عن غيره رزقنا الله الإعانة
عليه ويسر علينا في إكماله بجاه النبي صلى الله عليه وسلم مع ما
أن تذكر نالها أحد من شرح أو حاشية تمم النظم تعقيبه أو تعلق
بعض شروحه والله أعلم . وكانت ولادة الناظم سنة ستمائة
وقيل أخرى من ستمائة وقيل سنة ثمان وتسعين وخمسمائة وعلمه
الله وتوفي بدمشق سنة اثنين وسبعين وستمائة ثاني
عشر ليلة خلت من شعبان ودفن بقالجنة دمشق وقد
جمع ابن غازي وفاته ومدة حياته بقوله رحمه الله
فذ جمع ابن مالك العجب خبع وموله عبد كذا علمي
قال المقري عفا الله عنه قال الزرياني وقرى وعشى
وسنة البعد من بيع فضعف مضمون الفناء وخبع الكمال من
عدد الخاء ستمائة والباء اثنان والعين سبعون المجموع من
ذلك ستمائة واثنان وسبعون وتوفي رحمه الله ومولده
بالعين سبعون والهاء خمسة وفي سنة وفاته ولد الشيخ
أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي السبتي فكان يقال مات إمام
إمام نحو وولد إمام نحو وله تلميذ ابن الغماز بقوله
فلا تبك مالك الراحل بعد أدمعي . حزم المجانب النجيع النعاني .

ه
وقد شرحها العالم أبو بكر إسماعيل
ابن محمد الدمشقي أبي عباد ومحمد بن الفضل
ابن العلامة رحمه علينا حمدين نعم حمد
للقولين ابن هشام ه

ف
وولادة الإمام ابن
مالك محمد الله
ف
وفاة ابن مالك
رحمه الله

مولدها
خبع الأولى

ف
سنة ولادة الشيخ أبي محمد
عبد المهيمن الحضرمي السبتي

ه
قال في الصحاح النجيع من الدم ما كان
يضرب إلى السواد وقال الأصمعي
هو دم الجوف خاصة ه

بنوه

ولقد جنت انك حين تعشقني * وترفقت بما بي أجفاني
لا أن يتصل ما أفاض من الأسى * على تعلقه لأي خوان
بسفوح نعامة صوب الحيا * يحيي له بالروح والريحان

سؤال وغزل نظم قلت ان هو مقتضى المقام يحتاج الى الاظهار والتصريح بالمؤلف ليكون ذريعة الى الاقبال عليه والانتفاع بما ترتيبه فان التأليف اذا نسب لمؤلفه وعلمت مكانته من العلم ورتبته في الامانة والدراية وثق الناس به وتنافسوا فيه و كان كقول من يعرف ابن وقوله هو **ابن مالك** من تعرف ان مالكا اجري كالعلم **فان قيل** فيه اخبار اذ المشاهد ان ابن مع انه من الكنية لا تميز الا بتيم اسمه ببنده ويكن ليسم من الناس **اجيب** بان هذا الاخبار مما لا يقتضى منه فيد تمييز المفرد نسبته الى اسمه بل لجرد تمييزه بما دل الكنية وقد غلبت عليه دون غيره ودون تشبيه ان غيره جرى كاسمه فلا اشكال في تمييزه بها والمحتاج الى تمييزه بها **و** هذا مع ما فيه من نظر اشر مستحسن وهو الجناس وبيانه بانه **قال** مقيده عفا الله له وقع ما فيه ايضا من قصر النعلول بتملكه وقد التعلوم كما في بابه **و** وقع ما فيه ايضا من الثناء مع التنبي صلى الله عليه وسلم حيث اسمه على اسمه والد على ابيه والـ صلى الله عليه وسلم **ثم الجملة** من المبتدا والخبر تحتمل احتمالات خمسة **احدها** ان تكون من فصل النعت الى المقطوع وذلك ان حق ابن ان يتبع هذا على النعتية وكأنه

فقطعه

رتبه

فقطعه وجعله خبر الضمير ليكون المنعوت به معلوما بدون النعت ويترجح ذا التركيب كنعمة واجب او فلن منزلة كالجمال والنعم لو جاريا على فنا لبنده ما ذا النعلم والنعم تعليل لكون النعت نعت المدح او انه او ان هو و دليله انه جاري كما في الترادي بان **قلت** لا نسلم ان التعارض في هو مانع من كونه معلوما بدون نعته **قلت** لا نسلم انه مانع بجواز اشتهاره انه بلغه هو او انه اراد ابنه عنه الاطلاق اذا كان المقام في الكلام على ما يتعلق بالنحو ولو سلم فيكفي في قطع نعته كونه معلوما دعاء كما ضع في ذاته وغيره **الثاني والثالث** ان تكون من قبيل حذف لا غتفار ليدفع التوهم الناشي من الاشتراك اي التعارض في محمد او لا ستيفاء انشاء يرفع احد منه اي ايضا ملا نعت حتى ينقطع **قال المقيد** عفا الله عنه وهذا اولى والله اعلم **فان قيل** ذلك لا يدفع التوهم الناشي من الاشتراك اي التعارض في مالك ايضا وتمييز هو متوقف على تمييز مالك ايضا مع عدم تمييزه **اجيب** بان التوهم وان وجد في مالك ايضا لا كن هو ابن مالك دا يدفعه لانه غلب عليه فرينة على انه بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق غيره **الرابع والخامس** ان تكون هو فيه مكرر من محمد او نعت له بناء على قصر شكره وانتقاده للنفسانيني يخص ما ملتمسي بهذا الا بانقضاء تخصيصه وتعيينه ثم هي على الاحتمالات

اي كان هذا لا فائدة فيه محمد فائدة اذ ما الفائدة في جملته لا استيفاء تقع في جواب سؤال مقدر ه

ثم

فلعنى جحت القلب حين تعتبي • وتزوقت بما لديه أجفاني •
الا تيتهل فانا سيرو لا سي • على تغلته اتى ضواني •
بسفوح نجا ضمه صون الجبا • تبقى لديه بالروح والريحان •
سؤال وعن لا نجمع قلت الذي هو مقتضى المقام فيجاب في الاظهار
والتصريح بالمؤلف ليكون تحريضا على الاقبال عليه وفي الابهام با
ترتيبه فائدة التشويق اذا لم يسمع المؤلف وعلمت مكانته في العلم
وترتيبه في الابانة وازدياده وتعلق الناس به ونافسوا فيه وفي
كل ذلك لمن يعرف الخير وقوله مؤاز مالكه من يعرف ان
مالكا حرف لا عامل فان قيل فيه اجتاس لاتحاد الاشتقاق لانه ابعد
مع انه من الكتبة لا ينبغي الاتيان به لم يتبعه وتركه من الكتابين
اجيب بان هذا الاجتاس ما كان بمنافي الذين فيه المقصود
تسمية الراسم بل حرف تمثيل بعادة الكتبة ومن غلبت عليه
دون غيره ودون تسمية الخير كتابه فلا اشكال في تسميتهما
بما ولعل فيها جواب الخير بما وهذا مع ما فيه من تضن لفظ
مشتقين وهو الجناس وسماني بيانه قال مغيره غفر
الله له ومع ما فيه انفا من قصر التعلق بتمثلكه رفا
التعلق كما في بابه ومع ما فيه انفا من الثناء ثم التنبي
صلى الله عليه وسلم حين التسمية على التسمية والدعاء على النبي والسلام
صلى الله عليه وسلم ثم الجملة بين المبتدا والخبر تحتمل
احتمالات خمسة احدها ان تكون من قبيل التغنية لها
المقطوع وذلك لانه حق لانه يتبع محمد على التغنية ولكنه

نقطعه

فتقطعه وتجعله خبرا لضمير ليكون المنعوت لما معلوما
بدون النعت وليس يجيء التركيب كنعته واحدة او ثلثة من الذي
كالجماد في النعم او جاريا على ما اشار اليه لما ذا العلم والفهم
التعليل لكون النعت يعين المدح او الذم او الترحم وذلك
بيجاب كما في الاتراذي بان قلت لا نسلم ان التعارض في
محمد مانع من كونه معلوما بدون نعته قلت لا نسلم انه
مانع بجواز اشتهار الناس بلفظ محمد وانصرافه اليه عند
الاطلاق اذا كان المقام في الكلام على ما يتعلق بالنحو ولو
سلم فيكفي في قطع نعته كونه معلوما في ما ادعاه كما مر
دائم وغيره الثاني والثالث ان تكون من قبيل حذف
الاقتصار لدفع التوهم الناشي من الاشتراك اي التعارض في
محمد او الاستثناء والنسيان يرفع اي ... اي اقتطاعا بلا نعت
حتى ينقطع قال الفقير عفا الله عنه وهذا اولى
والله اعلم فان قيل ذلك لا يرفع التوهم الناشي من
الاشتراك اي التعارض في ملاحظة الاقتطاع تمييز محمد متوقف على
تمييز ملاحظة الاقتطاع مع عدم تمييزه اجيب بان التوهم وان وجد
في ملاحظة الاقتطاع لا كن لجموع ابن مالك دافع له لانه غلب عليه
قرينة على انه بحث لا يعم منه غير الاطلاق وغيره الرابع
والخامس ان تكون فيه بكرا من محمد او نعتا له بناء على
قصر نكبه والسادس لينفسا في تخص ما منه هذا لا
بالنظر لما تخصيصه وتعيينه ثم مصى على الاحتمال

ح
اي كان هنا لاما ال من محمد فالتم
به ان يتنا الثاني جملة لا استثناء
تقع في جواب سؤال مقدر ه

تمم

الأول لا محل لها من الإعراب وعلى الرابع محلها نصب وعلى الخامس
رفع والله أعلم **وقوله الحمد** لله أتى بالحمد بعد البسملة
اقتداء بالكتاب وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا
يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم **وما يقال** من أن الابتداء بأحدهما
يفوت الابتداء بالآخر فيتعذر الامتثال **يجاب** عنه بحمل الا
بتداء فيهما على الأمر الذي يتقدم المقصود سواء تقدمه شيء أو لا
الشيء أي جعل الأخذ في المقصود أو بحمله فيهما على ما هو أعم من الحقيقي
والإضافي أو في الأول على الحقيقي **والثاني** على الإضافي والأولى
منه بأن تذكر الحمدلة عقب البسملة متصلة بها كما يدل عليه
الشيء وأن يقصد فيهما الكيفية التي نعمل بالحديثين **وأما** توسطه
الحكاية بينهما بغير تقدم ما يعين توحيده **ثم** ما فهمه
ما تقدم من أنه نسبة في تفصيل البسملة كذا الابتداء بالبسملة والحمد
معا فمحمول على الكمال **وأما** على أن يكتفى بالابتداء
بأحدهما أو بغيرهما من كل ذكر لله تعالى كما فهمه ذو جمع
للتعارض بين الحديثين بأن ذلك لو اقتضى خصوص البسملة
والحمدلة لتوارد تنزيهما **وقد** ورد ما يدل على أن المعتبر
إنما هو حقيقة عمومهما ومن كونهما ذكرا ومن حديث كل أمر ذي
بال لا يفتتح فيه بذكر الله الحديث **لا يقال** فيه حمل المقيد
على المطلق والجار لعكس **لأنا نقول** ذلك فيما إذا ورد
مقيد واحد ومطلق أما إذا ورد مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق
حمل عليه **فإن قيل** عقب أنه لم يعبر بجملة فعلية ثم الحمد

الوجوب

حكم الحمد الوجوب مرة في العمر

الوجوب مرة في العمر كالحج وكلمتي الشهادة والصلاة على سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم نص على ذلك غير واحد من أئمة المذهب
ثم الحمد لغة لم يقع بعد عبارات متقاربة أحسنها وأشملها
أنه الوصف بالجميل على الجميل الاختياري حقيقة أو حكما
أو باطنه على جهة التعظيم والتبجيل ظاهرا أو باطنا كما لا تر
تحقيق ما يشبه في الوجود من أمور خمسة الصيغة ومتعلقها كما
لغيره وحامد ومن عظيم الحمد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه
الربوبية ومحمود عليه في ما علم على الحمد من الربوبية أيضا لأن
ترتب الحكم على الوصف المناسب يشعر بعليته ولذا نسب في تعليق
التعريف بهما كان الوصف يتضمن الفاعل لأن الأول هو الفاعل وصفه
بصفة إذا ذكر صفته ومن خاص باللسان **وقوله** بالجميل من
الرابع وعلى الجميل من الخامس وقوله الاختياري فيه بعض لأنهما
فيه على الأمر فيهما **ثم** المعنى إذا تجرد يكون الذي في نفسهما
اعتبارا بما مر في الربوبية من حيث أنهما باعث محمود عليهما ومن حيث
الوصف بها محمود به **وقد** يتعدد كالوصف بالعلم والحلم
مثلا لأجل العلم **وقوله** أو حكما ليدخل الحمد على
صفات الله تعالى الذاتية وعلى الذات العلية لأنه تعالى يستحق
الحمد لذاته **والفضيلة فقال** ويعبر عنه في الذي هي
الصفة الذاتية لا الفعلية بل المتعدي كالعلم والحلم
والشجاعة والملكات النفسانية لا يتأتى فيها بالفعل
الاختيارية كما لا يخفى فإن قيل ترك المحمود عليه لا يتأتى بالصبر

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله

الحمد لغة لم يقع بعد عبارات متقاربة

فضائل صفة ذاتية
فواضل صفة فعل متعدية
والثاني فاضل خير الوسيلة

بفعل اختياري فيما تقدم مثال الأول كأن يثني بعقل وأثر قوة
بلا اختيار وفيهم منه والثاني كأفعال الاختيارية من نعمة أو غيرها وكذا
الشجاعة أيضا لأنها تتعلق على الملكة النفسانية ومن غير
اختيارية تظهر على آثارها كالخرج عنها ثم والإقدام في
المعارك ومن الأمور الاختيارية وهذا الذي نحى إليه الشيخ أولا كما
سبق والمناسبة ظاهرة فيصح الهبة الواسطة بين المنصف
من الثناء غيرهم كالإنعام والإحسان والإكرام والحمد عرفا
فعل ينبئ بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وهو الشكر لغة ومسماه
ومن الحمد لغة عموم من وجه بعضهم مهما باعتبار المورد وعموم باعتبار
اعتبار المتعلق والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم
الله به عليه من سمع وغيره إلى ما خلق لأجله يعني أخص من
الثلاثة الأول فيما ذكره يشت نسب ومن نظمها الشيخ على الأجهوري
رحمه الله بقوله

إذا نسبا للحمد والشكر رتبتها ... بوجه له عقل اللبيب يوالف
فشكر لذاع في أخص جميعها ... وفي لغة للحمد عرفا يرادف
عموم لوجه في سوى ذين نسبة ... وذي نسب ست لمن هو عارف
والأخير أعم للحمد فيما سوى التي ... بشكر لذاع في وحمد يخالف
إلى الحمد باء فاء رابع ثمانية ... الوجود كشمس والضياء بأمرا

ونبه بقوله والأخير أعم على أن النسبة بين الشكر اللغوي
والحمد اللغوي بحسب الوجود فقط مثال كلما وجد الشكر اللغوي
إلى الحمد أنه لو وجد الحمد اللغوي لا بحسب الحمل فلا يقال

على الحمد عرفا وهو الشكر لغة تجمع على مواضعه

قوله عرفا العرف اطلاق بكونه علما واطلاق بكونه خاصا بأهل فن أو حرفة أو صناعة أو علم أو نحو ذلك والراجح مثلا أنه أعم من عرف العرفين ومن هم قوم علي الأعيان أشتم بأفضل أجيم عشتبة

المراد به مثال اللغوي فيشمل ما كان بالقلب والجنان وباللسان والأركان

قوله صرف العبد من إضافة المصدر لفاعله وجميع مفعوله من ما واقعة على ما يعم به من الغائب وصحيح عليه عام على العقل ونحوه من جمع أيدي والعوالم التعلق ... لكنه وجميع الجوارح وقوله أي ما خلق لأجله أي لمعرفته تعالى وعبادته بقدره قال تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون

قوله فهاذه يشت نسب هذا وارد لما أن عليه لا تشتمل خلاف التحقيق بل النسب كلها منه تمام أربع عشر كذاك الشيخ الهبطي في تبيينه لأن الشكر اللغوي مع الحمد اللغوي مثلا فيثبت نسبة بعينها نسبة الشكر اللغوي لترادفهما على معنى واحد من النسب إنما تعتبر بين المعنيين المختلفين وأما المترادفين فليس من النسب لأنه نسبة من العلماء

العبد

العبد جميع ما وضع لجميل على جميل اختياري فواء البيت أنا فيه يجب
الحمد والشكر وهو يتعا لكل شكر في أي يفهم من يقل نبيه وتعظيم المنعم
أي قال مغيبه عفا الله عنه وحاصل أمثلة الحمد والشكر
ستة من ضرب اثنين وهما الحمد والشكر في ثلاثة وهي لغويا عرفيا
مختلفا وبيان ذلك أن تقول حمدا لغوي وعرفي وشكر لغوي
وعرفي وحمد وشكر لغويا وحمد وشكر عرفيا وحمد لغوي وشكر عرفي
وحمد عرفي وشكر لغوي وبالذي ترجمه تبين لك البيت المذكورة
وهذا الشكل يوضح لك الجميع إن شاء الله تعالى والله الموفق
وبقي المدح لغة وعرفا أما
اللغوي فهو قول يدل على اختصاص
الممدوح بنوع من الفضائل وهو
أعم مطلقا من الحمد والشكر
فيما ذكر يبين وأما العرفي
فهو الوصف بالجميل على جهة
التعظيم والتبجيل فهو أعم من
الحمد لغة ومن الشكر عرفا ومن
وجه من الحمد عرفا والشكر لغة وأخص مطلقا من المدح عرفا
بما ذكر تتمة ستة عشر نسبة قال مغيبه عفا الله عنه ومن
وضع الشكل تم في غير هذا الكتاب هذا الجدول

ح غ عموم من وجه ح ع
ش غ عموم مطلق ش ع



فان قلت اذا اردت استخراج
نسبة ما بين الجنس
عند ... بان نكتب ما بين اللفظين
المكتوب ... احمر ... وكذا
خمر عربي خمر لغوي نسبة بينهما
من ترفيد في بيت انقاطع وما توافق
من الجنب بالتاء ... والعموم والخصوص
المطلق او من وجه تركته اختصارا كالمزح
اللغوي مع كل من الخمر الشامل والشعر العربي مع

✡	مرح عربي	شعر عربي	خمر عربي	مرح لغوي	شعر لغوي
خمر لغوي	١	٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]
شعر لغوي	٢	٧	[illegible]	[illegible]	
مرح لغوي	٣	٨	[illegible]		
خمر عربي	٤	٩			
شعر عربي	٥				

كل من الاربع الباقية والنسبة النوعية **فان قيل** فما الفائدة
عنه **فان قلت** لم كان التعرض لمعنى الشعر بعد بيان الخمر
كالمتفق عليه عند كثير من المتقدمين وان كان الحجى بري به
الكتاب هو الخمر خاصة **قلت** لانه لما كان قريبا من
الخمر في المعنى وقريبا منه في الاستعمال كان النظام بعد بيان الخمر
مظنة ان يقع في ذهن السامع له الشعر ماذا وهل هو مثله في معناه
وشرائط العموم تحقيقا للسامع من وقوعه في الحيرة **فان قلت**
هل في الشعر وما النسب في ذكر المزح ايضا **قلت** لعله لما
كان مشاركا للخمر في حروفه وقريبا منه في معناه ذكر بعدهما
ليتم الاستفادة الفرق بينهما على ان بعضهم يقول بترادفهما
بناء على الاشتراك لا اختصاصه في الجميل الممدوح عليه انفا بيانا
مثله والله اعلم وعدل كلهم في شرحه الخمر عن الصيغة التي يعني

للخمر

للخمر في الشمول وهو الجملة الاسمية المبتدئة في كتاب الله تعالى
وسنة نبيه مع انه مشتملة على نكتة بديعة انه لما في دلالة
ما ذكره من الجملة الفعلية الاضمار الدلالة ذلك بنفسه وحمله
به تخفيفا لمقام المعبود به وكان معنى الخمر في اصطلاح الجميل
وكل من صفاته تعالى جميل ورعاية جميعها ابلغ في التعظيم المراد
باحمد اكثر ثناء عليه مما صرح به بعض الافاضل لان الخلاف في
اختيارهم بنفي المحدود عنها جانب المبالغة في احمد المحمود
عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب الجملة الاسمية كما
تبالغة فالنسبة الى صفة ثابتة للذات بلفظ الخبر والاسمية
والا فالفعلية **وانما** لم يقل الحمد في خطبته لاحتمال
التعظيم المناسب لمقام المعبر مع رعاية التناسب للذات والخضوع
وحمده تعالى لعادة التجرد لا استمرار المستفاد من الحمد او في
الحمد مع انه يفيد الاستمرار والاختصاص لان المقام مقام الحمد
والاختصاص منتفاد من تعليق الحكم على الوصف المشعر
بعلته والتعلق يدور مع علته وجودا وعدما **ثم الجلالة**
تحمل الاستغراقية والجنسية وفي كل بحث يأتي ان شاء الله **وقوله**
رب له معان منها المالك والثابت والمدبر ومنه من صفات
الذات **ومنها** المصلح والمربي والخالق ومن صفات
الفعل **ومنها** المعبود فان كان يعني منتهى العبادة
بصفة ذات او المعنى الذي يعبر المخلوق بصفة بعلو الفهم
ان الزمه منا الاول بقرينة قوله خير ملك **و**اضافه الى نفسه

م

ر

6
ومرالا...

المراد به التقبل

ه
كما في قوله
لا يا ايها الرحيم المقرون من ثنا
لا ... عليك ومن منك ...

6
من نظم شيخنا سيدي محمد بن احمد جنون
رحمه الله معاني الرب بقول قسم
[1] ... [2] فخيم [3] مالك [4] ومن
[7] ... [5] كنيه الخبير والمولى للنعم
[8] [9] [10]
وخالق المعبود جابر كسرنا
[11] [12] ومصلحنا والصاحب الثابت القديم
[14] [15]
وجامعنا والسيد احفظ فهاذه
معان اتت للرب فادع لمن نظم

اشعارا بانه عندها لا يفتر لديه بابه فليحمد بجميع شؤونه وشرع بانه
عموما ومجازيا وندى مرحلا نعمة التي لا خير بها خصوصا
ثم مزيد الافضل مضمن بمعنى التربية ومن تبليغ الشيء الى
كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل
وقيل من ربه ابي ساسه وقام بتدبيره ثم كثر فجموع قال
مغيري عفا الله عنه قال الشطاري ثم تميم مبتدأ ثم
سمى به لا ما ليكه لانه يجمع ما يملكونه به وغلبه بمعنى صعصعة
مشبعة بعد جعله لازما او اسم فاعل واصله راب ثم خفف كما
قالوا بار وبر قال مغيري عفا الله له وجعله مصدرا كما
في الاول اقوى اما معنى فلانه ابلغ واما لفظا فلان جعله
وصفا يحوج الى دعوى التخفيف او جعل الفعل لازما وفهم
من السفاوي اختياره حيث ضربه في تفسيره وحكى الثاني بصيغة
بصيغة قيل والله اعلم وهو في البعض في خاص به تعالى بقلى
على غيره الا مقيدا كقوله تعالى ارجع الى ربك والشهور في حديث لا يقل
احدكم اطعم ربك اسق ربك ولا يقل ربي وليقل سيدي ومولاي محمول
على الكراهة هذا ومن اجتمع في قوله الحمد لله رب اعراب اللفظي
والتقديري والمحلي فالحمد اعرابه لفظي وربي اعرابه تقديري لانه
منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة وياء المتكلم اعرابه محلي ومنع محله باضافة
رب اليه والعجز عن التقدير والمحلي الانفع في الاول مع
الحرف الاخير من الكلمة كالياء في الفتى وفي الثاني في من الكلمة بتمامها

القول

الذي بالاضافة الى الفاعل وانما اذا اضيف الى غير الفاعل كقولك رب الدار اولا الدار فتبارك

مثل ربي الغيب

ل

بة

كانا

٦٢

البسملة

الحمد لله

كانا وانت وقوله لئلا تفرغ الكلام قلو من الاسم الشريف في
فان قلت لم لم يقل الحمد لله قلت لانه لما ختم البسملة
نسبته الى ما بذلك لانه جزم سمى بذلك تبعا ولان يجلد لا شياء
في معنى الاغنياء الى الاحرف في خفاء انما لك الخفي
رب هو الله تعالى ومن ثم اعقبه بقوله خير ما يلد مع ما في
ذلك من التشديد على انه عبرة اخل تحت بر ذلك انما يك في حرم
بلسان لا افتقار والخضوع الذي هو اقرب للنجاح ومن ثم
اظهر الى نفسه ايضا او لانه اشارة الى الامتناع تفعل كذا الذي انت
بل غاية لا تم اتوجه اليه بالوضع ولا شيء به اليه وقد
اختلف في ذلك علماء الكلام وانا اعقب ذلك الوضع باسم
النعت ليرفع ايهام الشعفاء الحمد بذلك الوضع دون غيره
بكانه من ذكر الله تعالى الشامل للخاص بغيره وهو هنا عطف بيان من
في لكونه اوضح او بدل منه لكونه مع فيه فرع نعته وشرح الغنا
عليه بالمتبوع كما هو راجح لا اول اذ البدل منه توطئة للبدل
او في حكم الطرح غالبا وقوله خير الخير فيه انه وكلاهما
اسم تفضيل بفعال من خير منه او شر واقصيا اخم منه واشر
وخففا بحذف الهمزة لكثرة لا استعمال القوم وما يلزم الموجب
معه وهو بالنصب حال لازمة او بتقدير امدح او اعني وليس
كما انا لا نعتنا لانه نكرة والمتبوع معرفة والبدل لا يلزم لاتها
به المحمود وهو الملحق غيره فلا حاجة اليه قال مغيري عفا الله
له على ابن صالح في شرح النظم صح بان التوابع غير النعت

ب

لان الجملة المحكية تستحق حينئذ مفعولا له وانتصابها بالقول هنا
وهنا نائبة باعتبار ما قبل الحكاية كما اذا قلت قولك مثلا قلت
زيد قائم حكاية للفظ وقع به مضمون اخبار عن قيام زيد
وقلت لم قام زيد حكاية للفظ وقع به مما مضى طلب الفهم
ثم القول اما ماض او حال او مستقبل او انشاء والمقول ل
واما مثل ذلك فاخر انه في الاول بستة عشر قسما المقول في
زمان قلت فقط قلت القول الان قلت سأقول قلت في الماضي
الحال اقول الان فقط اقول الان اقول الان اقول اما سأقول
اقول الان فقط وقوله واما مثل ان يتعلق بالمقول ما نحن فيه اما ان تكون
حكاية المستقبل المستقبل بما اقول فقط سأقول اقول الان
سأقول سأقول سأقول في المستقبل الانشاء قلت فقط قل اقول
الان قل سأقول قل فقط اذا تقرر هذا فاعلم ان الجملة المحكية
تحتمل ستة اوجه الاول والثاني انها مفعول به او مطلق بنا د
على الخلاف في الجملة المحكية بالقول والالتفات في مائة ذي
الوضعيين النعتية لانه يحكى على اللفظ وعليه فقال
يحتمل انه ما هو على الظاهر او مستقبل او حال او انشاء الثالث
الاول بمعناه قال محمد مما مضى اخبر بانه يقول انه اخبر ويحتمل
انه انشاء او خبر للحال او للاستقبال وعلى كل تقدير يحتمل
حمد في ابتداء التصنيف وسيأتي جوابه وعلى الاخير يتوقف
حمده على حمد منه بغير هذا اللفظ في الحال او في الاستقبال
استقبال او في ذلك يلزم ذلك اما في الحال فعلى احتمال الا يكون

لا تكون مستقلة وما قوله به ويجوز جعله بدلا من اسم الجلالة ولا
كان بدلا بدليته بدل من الجلالة لا من فيه لانه لا يجوز تعدد غير بدل
الجزاء فيه الامر احسن ما انه مبني على غير الغاية او الخالق
لما صرح به ابن هشام كما ذكرنا ثانيهما انه فيه شرط ب
من حيث كان البدل منه توطئة لذكر البدل او في نية الطرح
غالبا ثانيهما ان فيه شبه ما نحن فيه من حيث ان البدل هو
المقصود فيجعل اسم الجلالة بدلا يقتضي كونه هو المقصود وذلك
ينافي البدلية منه لان البدل منه غير مقصود وكون الشيء مقصودا دا
فيه مقصود ممنوع فتامله والله اعلم والمجرور بالرفع خبر مبتدا
محذوف والجملة استئناف وقوله مالك بالجر مضاف اليه له
خبر كل قادر والنا ايه من الحشم في ما قبل للملوكية كيف
شاء فقال قيل البلاغة في بيان انه لا تعمم احسب بالجر
المجموع فيه باعتبار الظاهر انه لا زيد افضل رجل مثلا زيد
افضل من جميع الرجال انه اعتبر ما جاز جنسا واعلم ان تكرار
ما ذكر مما يتبرأ بخطابه لان الاول علم والثاني صفة ولكن الجزء
جزء اليه الاول جعلها دون الثاني وفيه من محاسن البديع
الجناس التام لتوافقهما في الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها
ولكونهما من نوع واحد يسمى متماثلا ايضا قال غيره ذرايعا
غير الله لم وايضا هو تكرير لفظا فيه لفظا ومعنى
وتسمى به لشرطه لفظا متمثل لتوافقهما في اللفظ والمعنى
وذلك من عيوب الفصاحة والله اعلم قلت اعلم

الخبر وهو من الفاصل الجملة فإن حمد الحمد حاو عليها ان لا
يكون حمدا بلسانه فأخبر بحمد وكأنه قال الحمد لله بلسانه ثم اخبر
عن ذلك في النظم بقوله الحمد ثم كيفية حمده الخ حاصل وصفه
بأنه مالك وبأنه خير مالك ان يكون الحمد عنده بالحمد من خير
ما يرى بأنه وصف بالجميل بناء على انه خير مبتدأ محذوف او معمول
لفعل محذوف من جملة مشتغلة معبرة للحمد ثم المراد
بزمان الحال ما هو اوسع من زمان التكلم الفاصل بين الماضي والمستقبل
بأن ما قبل انسحابه الاخبار بالحمد الحالي في الحمد بمعنى
ويستحيل حال النطق بما يوجد فيه بغيره ولما في الا
ستقبال مع احتمال انه سيحمد الله اذا من عليه بختم الكتاب وفي
بفعل اذ قال اما احمد الله وفي ضمن هذا الاخبار حمد حاصل
من وصفه بأنه مالك وبأنه خير مالك كما في الذي قبله او ان
الموعود به موجب ما ذكر بناء على استقباله لأنه متأخر عن
الاخبار وذلك كاف في كونه مستقبلا حين الاخبار ولا ينافي
من كونه للحال او للاستقبال الخ الطلاء الحال عليه بتجوز ثم
يحكى في كون قال بمعنى الماضي لأنه لم يثبت المقول ذكر قبل
الحكاية ويجاب بوجوه احدها انه لما استحضر
المعاني التي قصد نظمها في ذهنه صغر تكلم بها كلاما نفسيا صح
ان يخبر عنها بقال والقول يطلق على الكلام النفسي قال تعالى
ويقولون في انفسهم وثانيها انه يقدر ان نظم قال تام الخ
ان نظم الشطر الاول الذي فيه قال متأخر الموضع عما بعده ويكون ٥

ثم القول يطلق على الكلام النفسي

فابغو

تابعا للشطر الاول كلا قال الاول وبعد نظم ذلك الشطر كلام قال الخ
افتتح به الحكاية وثانيها انه وضع قال الخ لا لمجرد ان
ومعنى الحكاية فيحكي بها من لفظه الخ فيكون ما حين الحكاية
بها يعبر الشعر الخ المضي كأنها وضعت قبل اما لفظا او خطا
او بتأخر ذلك المعنى فلما احتيج اليه حكى بها ما فرغ منه
زمن مضى ولا تباه بها اولا اصطلاح اللفظي بما يعني
موضع الشطر بالرغا ورابعها ان الفعل مجاز مرسل في
اطلاق المسبب وهو القول على السبب وهو الشروع فيه بوقوع
بقرينة ان من توجيه الذهن اليه وارادته تصوره ثم تسميه
اجمالا بمعنى قال كذا تسبب في قوله او عزم على قوله والتسبب
والعزم ماض والقول نفسه مستقبل ونظيره يقال قام زيد
حين تسبب في القيام وعلى كل من هذه الوجوه يحتاج لبيان
استعادة الحمد في الابتداء لذا الكلام خبري اللفظ والمعنى
في حين الحكاية ويجاب بأن الابتداء امر اعتباري يعتبر علمه
الوجه الثاني والثالث بما قبل الحكاية اذ هو اول الشروع في
الكتاب والاتيان بالحمد او قصد الحكاية به متأخر عن الشروع
فيتحصل الحمد المطلوب قبله وبأنه يكفي تحصيل المطلوب
مع الحكاية بحسب اللزوم وهذا جواب عن كل الوجوه
في جميع الحالات وثالثها انه حاصل فيدينا
كما قلت الحمد لله لا الاخبار بحمد حمد التكلم بلفظ
مخصوص ومن لازم الاخبار الموهم بحمد الحمد في النفس [illegible]

والاستقبال او الحال اعتقاد كون المحمود دائما بلا تغيير وذلك
مقتضى للوضع بالجملة الاسمية حقيقة الحمد وقد جوزوا في جملة
الحمد من دون حكاية الاخبار مع انها تفيد الوصف ضمنا
وان كان الافادة منحصرة وضعا فيما ذكر ذلك فان قلت من احمد
ع مبنى الكلام مرجعه الى الاعتقاد بالجنان اجيب بالمنع وانه
حمد لغوي مرخيه الدلالة لانه امية والمدلول لانه لغوي وان
كان غير مقصود باللفظ يصح نسبته الى اللفظ والى المتلفظ
لغة حقيقة ولئن سلم من كونه في المطلوب بل الخبر المذكور
في حديث كل امر ذي بال يحتمل الخبر وغيره وكان اللفظ احق
به لانه الوارد في افتتاح القرءان وعليه جرى الناس سلفا وخلفا
وقد يقال الفعل ان يكون من احكام مقصودا من اللفظ
على طريق الكناية او التعريض وحينئذ يصلح ان يكون
ذكرا بالقلب واللسان وعلى كل حال فيخرج اللفظ عن
كونه خبرا ومعنا واما الثاني وهو احتمال ان فال فستقبل
فمثاله يقول محمد مما ياتي احمد فقوله احمد يحتمل انه
انشاء او خبر للحال او الاستقبال ونقرر بما تقرر وقول
ابن ابي الربيع ثم يقول يقع الماضي موضع المستقبل في
موضعين في باب الشرط وفي باب القسم فالاول قوله تعالى ان
اتقيتم من وضع الماضي موضعه لانه لما كان محقق الوقوع
صار كالواقع فان عني بعدم الوقوع حقيقة فمسلم وكلا يلزم
منه ان صيغة الماضي من المضي والاستقبال في الموضعين

المذكوري

المذكور في كلام كلا منهما خلافه وان عني بعدم الوقوع ولو
مجازا فمردود بالاية وما اشبهها من الحمل بالاية طلبه للفعل
المستقبل وتنزيل المستقبل منزلة الماضي لا يخرجه عن كونه في
الحقيقة ونفس الامر مستقبلا وانما يكون الماضي في مثل هذا اذا
كان ذلك في معنى حقيقة للمضي الا ان يكون راى راي من يقول
ان الاستعارة مجاز عقلي لا لغوي وان اللفظ مستعمل فيما
وضع له بعد حقيقة لا مجاز والحق انها مجاز لغوي
وعليه فنا تجوز وايقاع الماضي موقع المستقبل كعكسه نحو
واتبعوا ما تتلوا الشياطين اي ما تلته وذلك على طريق
الاستعارة التبعية ومرجعه الثاني فسمي الاستعارة في
الفعل الذي ذكرنا التشبيه ومعناه يشبه الفعل من الماضي
المستقبل بالفعل في الماضي في تحقيق الوقوع فيستعمل فيه
ثم يكون النفي انفي عن الفعل موجودا في كل واحد
من المشبه والمشبه به لكنه في كل منهما بغيره مغايرا لغير
الاخر فصح التشبيه لذلك فيقال مثلا شبه الفعل
المستقبل بفعل مضى فيستعار فيه قال ووجه الشبه تحقق
الوقوع او غلبته لكنه او التفاؤل او اظهار الرغبة في حصوله
فان الطالب اذا عظمت رغبته تصوره ذلك الامر كما خيل اليه حاصلا
والفرق بينهما ان وجه الشبه في التحقق وغلبة الظن
تحقيقي لا وهمي فيشبه ما لم يقع بما وقع بجامع التحقق فان
انه في المشبه على طريق التخييل ثم بحث في كونه قال

بغيره وزمان الحال ضيق لا بقاء له بقدر ما هو ايقاع اللفظ فيه من الحال
يعني لا استغنا لها عن الخبر بغيركما ان هو المحكي به عما هو المحكي
وادعاء انه قال بلسانه بعد الفراغ من الاخ تخفيفا للوعد بغير
لعدم الفائدة في الوعد به ولتبادر ان المقصود الاظهار هذا
التاليف وان ازيد للموعود وقد يحصل مع المحكي ما يغايره في
قوله ثانيا واجيب بان المحكي به بعد حصوله بالفعل وتقرر
وجوده يصح محكيا لانه المقصود والموعود به ومحكيا به لانه
هو المثبت به ذلك الموعود به وعليه فهو واحد بالذات
مختلف بالاعتبار وهو مخالف لما صرح به بعضهم من انه لا يكفي
التغاير بالاعتبار بين المحكي والمحكي به هذا وقول الرضي
ابن ظ في استعمال القول ان يقع بعده اللفظ المحكي اما ان
مضى ذكره او لان هو واقع او يقع كلام في ان ما يقع للمصنف
على خلاف الاصل وعليه فلا يحتاج لما ذكر وتحصل
ان معمول القول هنا محذوف وان المذكور هو المحكي ثم المحذوف
اما مما يدل المذكور وهو المحكي بالقول او مع ما يتضمن معناه
اي فال الحمد نحمدا او كلاما ثم شرع في انجاز ما وعد به كما تقدم ل
سابقا ثم شرع في الفعل او سامعا الكلام ثم شرع في القول من غير
حكاية وعليه فجملة الحمد انشائية او تعبيرية به وهذا
هو الوجه الثالث والرابع من اوجه الستة في الحمد لله
واما الثالث وهو احتمال الحال فمعناه يقول محمد ان
الحمد لله بالحمد يحتمل الانشاء والخبر كما مر وقال مجاز من الحال
ايضا لان الحرج عليه لان المتكلم بلفظ به يكتب في تلك الحال الكلمة

بغير

بغيره وزمان الحال ضيق لا بقاء له بقدر ما هي اجزاء اللفظ فيمر زمن اخر
قطعا فما يتقدم ماض والمتاخر مستقبل وتعقب
بامور منها انه لا يشترط التلفظ في المحكي به فيمكن ان يكون كلاما
نفسيا والقول يطلق عليه كما مر وعليه فلا يمتنع التغاير تما
بين المحكي به والمحكي ومنها انهم يتوسعون في الحال
ولا يعتبرون ذلك التدقيق ومنها ان دعواه مبني على
الاصل وما للمصنف من خلاف الاصل لحصول الغرض بالمحكي
فلا يلزم ما ذكر واما الرابع وهو احتمال الانشاء في قال
فيصح فيه ما تقدم وهو عدم امكان تغاير التلفظي والاتحاد
الاظهر هنا يعدم امكان التغاير لفظا بالفعل ولا تعقب اي هما
من لوازم الانشاء لعدت مغايرة للفظ مثلت الا ان هنا وهو
ان يكون المحكي كلاما نفسيا كما مر نعبر بالتلفظ فجملة الوجه
القول الانشائية بالحمد لله النفسي محكي بالحمد لله اللفظي اللفظي
وهذا اللفظي مقصود اللفظ فانه تعبير انشاء وانما يأتي
في النفسي ولكون اللفظي دالا عليه وفيما لا تعلق له
بزمن الحال فيأتي هذا المعنى الانشاء بالنفس من يصح البيتي
من احمد العوفيا ولزم بسم فهو محكي في الوجه
الخامس في احتمال ان يكون حالا وقد تقدم الوجه الثالث
والرابع ثم المحكي بالقول الا جملة في واحد من اللفظ والمعنى
اي قال محمد في حال كونه حامدا لله كذا وكذا ويجب فيه بامور
احدها ان قولك اقول كذا حامدا لله بانشاء الحمد كما

أن الفعل كذا مشتملا لم يشتمل وإذا الجملة الإنشائية بقيت
الخبرية وكلا مانع في الإخبار بذلك إذ المطلوب إنشاء الحمد
في الابتداء (ثانيهما) أن من أفعال الأمدح المعرفة أو مقارنة وكلا معا
باطل أما الأول فلعدم الاستلزام ووقوع مضمونه وهو الوصف
بالجميل لعنوان محله وهو ابتداء التأليف وأما الثاني فلأن الحمد
لفظ وهو حال تلفظه بغيره لا يمكنه أن يتلفظ به (ثالثها)
أن في الخبر حينئذ انتفاء تام التعبد أي التكلم وهو مقصود
للشرع ويكون باحتمال كون الجملتين ما فعلية ونظيره جاء
زيد أحمد ولتقييد العامل وهو فائدة الجزء ما [illegible] وقطعه
عنه والحمد قول فإن الدخول في حيزه والعدول عن النعت
أي التكلم المحتاج لبيان النكتة وكان الانتقال إنما يحسن حيث
يتم عما في الجملتين والحال ذلك امتزاج بصاحبها وكل ذلك
يكدر فعده بغير الحالية (وأجيب) عن الأول بأن فائدته
الإعلام بكون الحمد في هذا الكتاب على الوجه التام وعن
(ورد) بأن المطلوب جعل الفعلية لا الإخبار بحصول الحمد
في الماضي أو المستقبل والإعلام بما ذكر مع أنه يقصد لا ابتداء
بالحمد ولو سلم أن الإعلام خطابا فليس بحمد لغة الفعل وإنما هو لازمه
إنشاء الحمد لا الإخبار بحصوله (وأجيب) بأنه وإن كان المراد
بما ذكر فيحسن مع ذلك زيادة الإعلام بالوجه التام في وهو
أن الحمد المطلوب قد حصل حين الابتداء بالبسملة فلا وله لم يكن
موضوعا في التأليف (وهذا) الإعلام بذلك ولم ترد أن لا التمدد

قلت

قلت قد ذكر هو موضوع اللفظ هذا (وفي) تقرير أن الحمد
عامل مع الإخبار باعتبار اللزوم وأنه واجب شامل وعليه
فلا يحتاج لما ذكر (وعن الثاني) بأنه نزل الأمر في الرواية
لحمدهما عقب الأخرى لي المصطفى وكأنه حمد الله صلى
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كرم في التكلم والجمع عن ذلك
بهو حال مقارنة على المجاز وعما قصد أن في لا عن العامل أن
نوكلا والحال من جنسه لا يقبل التقييد بالحال المصاحبة حقيقة
ونحو قلت جاء مرافقنا بأنه يأت المصاحبة في ربيعه
فيلغى أنه لا فرق بينهما وبين المقدرة إلا تسميتها مصاحبة فما
يمدود بأن المصاحبة تقتضي الحصول والوقوع بخلاف المقدرة
(وعن الثالث) بأن الثبات من وجوه تحسين الكلام والمعنى
عليه في دفع اللبس الغرابي الحالية والمقام وذم التابع
وبأنه لا فرق بين هذا وبين قول المغني الجملة قد تقع بعد القول
غير محكية وبأن النكتة في العدول المذكور ليحظى وإنه ذلك
بنفسه وبأن التمادي لا ينبغي المذكور غلط بدليل قوله تعالى
باركنا حوله لنريه من آياتنا منحه قد أبيناه النعمة (التوحيد)
(السادس) في الحمد أنه معترض بين الفاعل والمفعول وهو
المناسبة بينهما وبين مكتسبهما أنه جعل هذا القول نعمة من
الله يجب عليه وبسط ذلك بين القول والمقول وأما حده
تقويت الكلام وتشريكه وهذا كما يقال قلت والحمد لله كلمة
الإيمان وقد أمنت والحمد لله بجهر وعليه فالحمد أما إنشاء وهو

ما أولى أو غيره ويتوقف صرفه على صدوره حمزة إلخ في الحال أو
لا استقبال لأن الإخبار عنه وقد يلتزم ذلك لما مر في الاحتمال الأول
ثم إن قال على هذا الوجه وإن قبله يحتمل ما عدا
الإنشاء مما تقدم وبقي ما يتفرع تحريره والمحكي حينئذ الترجمة
اسم الكتاب والله الموفق قال

• مصليا على الرسول المصطفى • وآله المستكملين الشرفا •

أقول أتى بالصلاة لثلاثة أمور الأول امتثال
قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمر لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي
فهو أقطع ولا يقدح في ذلك ضعف هذا الحديث لاتفاقهم على جواز
العمل بالضعيف في فضائل الأعمال والثاني اقتفاء ما
ورد من قوله عليه الصلاة والسلام من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة
تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب وهل بالكتابة وهو
الظاهر أو بالقراءة وهو أوسع وأرجى وقال الحطاب كلام
الحديث وكلام العلماء أنه يثبت له في حصول الثواب المترتب
المتعلق بها حين الكتابة ومن نحو قوله صلى الله عليه وسلم
من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشرا فما ظنك بمن صلى الله عليه
مرة كفاه هم الدنيا والآخرة فكيف بمن صلى عليه عشرا والثالث
رجاء أن تشفع فيما أمر به من الدعاء قبلها والناظم يرى دعاه
ضمنا في الحمد لأنه ثناء وهو يتضمن الطلب بالسؤال كما قيل

• إذا أثنى عليك المرء يوما • كفاه من تعرضه الثناء •

وكأنه ورد أفضل الدعاء الحمد لله وصح نحوا في قوله والتشهد ذكره عياض في الشفا

الذي

الله ومن عادى بين أفضل الدعاء لما رفعه بعض النجوم الصلاة وقد
بينما النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا إذ دخل رجل فصلى فقال
اللهم اغفر لي وارحمني فقال له صلى الله عليه وسلم عجلت أيها
المصلي إذا صليت فقعدت فاحمد الله بما هو أهله وصل علي ثم ادعه
ثم صلى رجل آخر فحمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أيها المصلي ادع تجب فإن قلت
لم لم يأت بالسلام مع أن إفراد أحدهما عن الآخر مكروه قلت
لعله يرى عدم كراهة ذلك أو اكتفى بالنطق عن الخط
قال المقري عفا الله عنه تأمل هذا مع ما قاله الدماميني
في قول ابن هشام والصلاة والسلام جمع بينهما حذرا من
كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ولو خطا فقال يس على
قوله ولو خطا ما نصه ما أريد بذلك الاعتدال ولا دليل لي أيضا في وهو
المواهب لا كلام فيه بما كراهة الإفراد وحمله على خلاف
الأولى يحتاج إلى نقل صحيح عن أحد بأن المراد في الختم غير مكروه
وعلم من قوله ولو خطا الرد على من اعتذر عن ترك السلام
باحتمال أنه أتى به لفظا فإن ذلك إنما يرفع الكراهة اللفظية
لا الخطية وبعد هذا كتبت هذا وجدت في الزرقاني
في شرح اللقاني على خطبة المختصر ما نصه وتنتفي الكراهة
بكتب الصلاة والنطق بالسلام كما نبه عليه ابن قاسم على
الزرقاني ونحو ذلك وقال يقتضي ابن قاسم عن أنه لعله
أنه قلت ولم يأت بالشهادة وقد ورد في الحديث كل خطبة ليس

فيها شهادة فهي كاليد الجذماء أجيب بأن هذا أكثري وقد لا يكتبها
بل يكتفي بذكرهما أو انفراد معنى الشهادة بلا لفظها وهو
حاصل عند كلهم بما سبق في الخطبة **بقوله مصليا** قال
ابن مرزوق معناه مباركا بفعل رحمتي صلى الله على الرسول وهذا
مراد بعض وليس معناه داعيا الله بالرحمة والبركة كما قيل والذي
تكلف مصليا على الرسول وإنما معناه طالب الله أن يجعل رحمته
وبركاته على الرسول كما قال تعالى رحمت الله وبركاته عليكم
أهل البيت **وكذا** الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم قولوا
اللهم صل على محمد الحديث قال مغيره نعم الله تعالى بكذا و
لعل المراد يكفيه بعض شيئا خفيا بأنه جعل من كونه
للفظ متعديا بفي أن يتعدى معنيه ومعناه بذلك الرحمة بنفسه
ثم الصلاة عند الجمهور من الله تعالى رحمة أي عطاء ينتقل
ومعنى الإرادة والإنعام **وقيل** هي من النبي رحمة والمقترنة
وزيادة تكرمة ومن الملائكة استغفار أي دعاء بدليل
ويستغفرون للذين آمنوا **وقيل** والمؤمنين بدليل إنما تكن
تصلي على أحدكم ما لم يحدث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ومن
الآدميين دعاء وكذا من الجن **وقول** ابن سكبوا الصلاة من
الجن تضرع وقد ذهب جماعة أن معنى الصلاة واحد وهو
العطف ثم هو من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمي
دعاء واختاره في المغني **والفرق** بين المذهبين أن
معنى الصلاة على الثاني لم يختلف في نفسه بل هو موجود

مع

٧٠

مع كل منتسب إليه حقيقة على ما يليق به فهو من قبيل المتواطئ
أو المشكك وعلى الأول من قبيل المشترك **واعلم** أن الدعاء بلفظ
الصلاة خاص بالأنبياء والملائكة شرعا تعظيما لهم ويجوز لغيرهم تبعا لهم
ويكره استقلالا لأنه صار في العرف شعار الأولياء وكذا السلام ما لم يقع
خطابا للمؤمن حقيقة أو شبيها كالمراسلات **ثم الصلاة** واجبة في الجملة
إجماعا وهل مرة في العمر أو في كل صلاة أو عند ذكره وكلما ذكر أو يجب
الإكثار منه ما لم تدركه المشقة أقوال الأول للمالكية
والثاني للشافعية والثالث اختاره من كل المذاهب الأربعة أما من
المالكية اللخمي ومن الشافعية الحليمي ومن الحنفية الطحاوي ومن الحنابلة
ابن بطة والرابع حكاه عياض ويذكر استحبابها على قدر الشوق والمحبة
واختلاف الأحاديث في كيفية الصلاة تدل على السعة **وذكر** الجزولي
أن الذي يسقط به الفرض ما في التشهد والحنابلة في الرسالة وذلك أن
الصحابة رضي الله عنهم لما نزل قوله تعالى إن الله وملائكته الآية قالوا
كيف نصلي عليك يا رسول الله فعلمهم ذلك وهل منفعتها راجعة للمصلي
والمسلم بدلالتها على خلوص النية وإظهار المحبة وغير ذلك فهما دعاء
على وجه التقرب بذلك إلى الله تعالى لا كسائر الأدعية التي يقصد بها
نفع المدعو له أو للمصلي عليه أيضا لأن مواهب الله تعالى لا نهاية لها
والنبي صلى الله عليه وسلم يزيده الله رفعة وشرفا بدعاء أمته له
ويشفع بذلك قال بالأول ابن العربي والسنوسي وبالثاني القرطبي
والقشيري وجمع بينهما بأن الأول نظر على الأدب في القصد والثاني
إخبار عن كرم الله تعالى وعدم تناهي إفضاله وقوله **على الرسول**

متعلق بمصليا وعلى للاستعلاء المجازي والمعنى شمول الصلاة واحاطتها
بالمصلى عليه ومن ثم خصت بالانبياء والملائكة بخلاف الرحمة مع
انهما مترادفان وفي بعض النسخ على النبي صلى الله عليه وهو علم بالغلبة
على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا ينصرف الا اليه عند الاطلاق
واما في الاصل ففيه خمسة اقوال اشهرها ان النبي انسان اوحي اليه بشرع
وان لم يومر بتبليغه فان امر بذلك فرسول ايضا وقيل النبي
انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه وان لم يكن له كتاب او نسخ
لبعض شرع من قبله كيوشع فانه كان يحكم بتوراة موسى فان كان
له ذلك فرسول ايضا وعليهما فالنبي اعم من الرسول وعلى الثاني
فمن اوحي اليه بشرع ولم يومر بتبليغه فليس بنبي ولا رسول وانظر بقية
الاقوال في الاصل ثم الرسول بمعنى مرسل وورود فعول بمعنى مفعل
قليل والنبي بالهمز من النبإ اي الخبر فهو فعيل اما بمعنى اسم فاعل من نبأ
منبئ عن الله اي مخبر او اسم مفعول بمعنى منبأ اي مخبر بالوحي اليه
على لسان الملك او دونه وهذا انسب لوجود مناط التسمية وبلا
همز وهو الاكثر فاما انه مخفف المهموز بقلب همزته ياء وقيل انه من
الاصل من النبوة بفتح فسكون اي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة
على غيره من الخلق واستشكل كونه اصلا للمهموز لاختلافهما
معنى واجيب باشتراكهما في اصل المعنى لان اخباره عن الله
رفعة مخصوصة وعبر بالرسول لانه اخص كما مر ولان الرسالة
اشرف وبالنبي على ما في بعض النسخ لانه اكثر استعمالا لا يقال الم
شافعي والتعبير بالرسول مكروه عندهم لانا نقول محل ذلك في غير

بيان

بيان فيه تعظيم كما فيه تحريم النداء بيا محمد فيجوز يا محمد
الشفاعة وفي وصفه بالمصطفى وتعلقه بالصلاة تعظيم اي تعظيم
وقوله المصطفى اي المختار مفتعل من الصفو وهو الخلوص من الكدر قلبت
تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه الفا لانفتاح ما قبلها والاولى انه خبر
مبتدا محذوف او مفعول بفعل محذوف لا نعت للرسول اذ يكون على الاولى
جملة مستانفة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وحذف متعلق
المصطفى وهو المصطفى له والمصطفى منه اشارة الى عمومهما
وانه مصطفى من جميع الخلق ومرسل الى الجميع دليل الاول قوله صلى
الله عليه وسلم في حديث رواه الترمذي ان الله اختار خلقه فاختار
منهم بني آدم ثم اختار بني آدم فاختار منهم العرب ثم اختار العرب
فاختار منهم قريشا ثم اختار قريشا فاختار منهم بني هاشم ثم اختار بني
هاشم فاختارني منهم فلم ازل خيارا من خيار وقد قام الاجماع في
بعثته على ان نبينا افضل من كل مخلوق وكلهم ذو الفضائل

نبينا افضل بالاطباق ... من كل مخلوق على الاطلاق

ودليل الثاني خبر مسلم وارسلت الى الخلق كافة وقوله صلى الله
عليه وسلم بعثت الى الاحمر والاسود وقول الله تعالى تبارك الذي
نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا وما ارسلناك الا كافة للناس
بشيرا ونذيرا قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا ثم ان
هذا الوصف خاص به صلى الله عليه وسلم لانه ابدا ينصرف اليه عند
الاطلاق وغلبة تخفيفه لانه قد استعمل في غيره قال تعالى وانهم عندنا
لمن المصطفين الاخيار ولو سلم انه لم يستعمل في غيره مفردا منكرا

قوله ودليل الثاني الخ انما
قدم الاستدلال بالحديث
على الاية لان الحديث صريح
في الدلالة بخلاف الآيات
فهي محتملة. هـ

الغلبة تقديرية وحاصل الفرق بينهما ان التحقيقية تكون بالنظر الى
الواقع والاستعمال والتقديرية بالنظر الى القياس والاستدلال وصرح
السيد بان الغلبة كما تكون في الاسماء تكون في الصفات قال فاذن الرحمان
من الصفات الغالبة غلبة تحقيقية وغلبة تقديرية وذلك لا ينافي اختصاص
الرحمان به تعالى وقوله اتى بالصلاة عليهم امتثالا لقوله صلى الله
عليه وسلم حين قالوا له كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد
الخ وقد صرح عليه الصلاة والسلام في الصلاة عليه دون اهله فقال
واياكم والصلاة البتراء فقيل له وما الصلاة البتراء فقال الصلاة علي
دون اهلي الآن المعروض هو الصلاة عليه خاصة وقوله آل اسم جمع
لا واحد له من لفظه وآل الرجل خاصته الذين يؤول امرهم اليه لقرابة
او صحبة او دين واختلف في آله صلى الله عليه وسلم فالاكثر على
انهم اقاربه المومنون من بني هاشم فقط او والمطلب وقيل بنو غالب
وقيل ذريته وازواجه وقيل اتباعه وقيل اتقياء امته وذكر الشيخ يحيى
الشاوي ان الحق التفصيل في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وفي السعي
فيتبع الغاية والزكوة فعلى ما في كتب الفقه اي فيعتبر ان الآل في الصلاة
بمعنى شامل واما في الزكوة فهو محل الخلاف بين الفقهاء ولعل هذا هو الذي
اعتمده هنا حيث اقتصر على الآل لشمول اتقياء امته للصحابة وغيرهم
قال مفسره غفر الله له ولوالديه ويؤيد هذا قول الكافيجي بعد كلام
ويقال لاتباع الرجل آل ايضا ومنه آل الشرع آل الرسول هو المومن
التقي السالك لشريعته او يقال انه يرى ان من قال لا تستحب الصلاة
الا من وردت الصلاة عليه وقد وردت على الآل دون الصحب او انه

اكتفى

اكتفى بالصلاة على الصحب لعظا ورأى انها لا تطلب خصا هنا ولكون الالف
الهوائية المناسبة للمد فاكثر لا تكون في غير حرف وشبهه اصلية بنفسها
وانما تكون بدلا لامه اصل كقام ورام اتفقوا على انه بدل واختلفوا في اصلها
فعند الكسائي اصله اول لقولهم في تصغيره اويل وهو يرد الاشياء الى
اصولها وعند سيبويه اصله اهل لقولهم اهيل ورد بامور الاول
ان اويل دليل على ان العين واو واما اهيل فيحتمل انه تصغير اهل الثاني
اختلاف معناهما فان آل خاص بالعالم المعظم بخلاف اهل واجيب
عن الاول بان ما ادعى من ذلك لعله ثبت عنده قرينة دالة على انه
تصغير له وعن الثاني بانه لما ارتكب فيه التغيير اللفظي بتغيير الهاء
ارتكبوا التخصيص الاول وهو استعماله في العالم لملابسة بين اللفظ
والمعنى وثانيهما ان الهاء حرف ثقيل لكونه من اقصى الحلق تطرق الى
الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو خفيف نقص قوي ارتكبوا
التخصيص الثاني وهو استعماله في المعظم جبرا لهذا النقص وعن
الثالث بان الهاء ابدلت اولا همزة كما ابدلت في ماء بدليل
مويه ومياه ثم ابدلت الهمزة الفا لسكونها اثر همزة مفتوحة قال
بعضهم بعد النقل عنه ويبحث في هذا بان سبب الابدال التخفيف
فيبدل الاثقل بالاخف والهاء اخف من الهمزة فلا تبدل همزة واما
ابدالها في ماء فشاذ واجيب بان ابدالها همزة في آل ليس مقصودا
لذاته وانما هو مقصود لغيره وهو ابدال الهمزة بالالف التي هي
اخف من الهاء فيكون ابدالها همزة ذريعة الى ما هو اخف منها بوقوع
الهمزة الساكنة اثر اخرى يجب ابدالها من جنس حركة الاولى قال

ق وعليه فوزنه فعل كما رحمه الله
فابدأ تحقيقا همزة هاءه الطاهرة
وقد قال بعض اشياخنا من دوام البركاته

الهمزة ومن ابدل ثاني الهمزتين من كلمة ان يسكن الخ وفي القاموس آل
قال بعض على أهل وأول الشنقيطي ومنه يعلم أنه لا دليل في التصغير
على تعيين أحدهما وقد يقال يجوز أن يكون في آل أصلان أهل وأول
فباعتبار أحدهما صغر على أهيل وباعتبار الآخر صغر على أويل فاندفع
الاشكالات في المقام وصح الاستدلال على أن أصله أهل بأهيل لظهور
أن مجيء أهيل يدل على أن أصله أهل ولا يكون ذلك لا ينافي أن له أصلا
آخر باعتباره صغر على أويل هـ قال مقيده غفر الله له وفي الزيادي
بعد ما ذكر الخلاف في أصل آل نكتة ما قررناه من تقرير الخلاف في أصل
آل هو المشهور بين الناس وقد أنكر بعضهم أن يكون أصله أهل وقال
إنما هي دعوى مجردة عن الدليل وإنما هما كلمتان أهل وآل واحتج على
ذلك بأن أهل التصانيف من اللغويين لا يفسرون هذه الكلمة الا في فصل
الواو بعد الهمزة فيكون أصلها أول ولم يفسرها أحد من فصل الهاء بعد
الهمزة وقد أشار لخصوص هذا أبو شامة في شرح الشاطبية وقال ابن
عطية عند قوله في سورة النجم الا آل لوط ما نصه ومن دلالة القوم الذين
يؤول أمرهم إلى المضاف إليه كذا قال سيبويه وهذا نص في أن لفظة آل
ليست لفظة أهل كما قال النحاس ويجوز على هذا إضافة آل إلى المضمر
وأما أهل فتصغيره أهيل وأجاز بعضهم تصغيره آل فرفضوا أويل هـ بلفظه
وقوله المستكملين نعت لآله أو مفعول بفعل محذوف وهو أولى
لقاعدة في النعت وقوله الشم يروى بضم الشين جمع شريف صفة
لآله وفيه نظر والأولى أنه مفعول بفعل محذوف أو خبر مبتدأ محذوف
كما مر أيضا ويروى بفتحها بمعنى الرفعة والعلو قال مقيده



نفعنا الله به وعلى كل من التخيير فالسين في المستكملين إما للطلب
على معنى أنهم طلبوا كمال الشرف بدخولهم في الإسلام أو زائدة على معنى
أن شرفهم كامل بالنبي صلى الله عليه وسلم فهم لم يطلبوا كماله فالمجموع
أربعة احتمالات من ضرب اثنين في اثنين وبيانها أن نقول إن جعلت السين
للطلب فالشرف بفتح الشين أو ضمها وإن جعلت زائدة فالشرف أيضا
كذلك أما فتح الشين مع الطلب فالشرف إما مفعول بالمستكملين وأما ضمها
معه فهو على ما سبق في الوصفية أو المفعولية أو الخبرية ومفعول
المستكملين إما محذوف أي كل الشرف أو المجد مثلا مما يقتضيه المقام
أو يكون استكمل بمعنى طلب الكمال كاستنصر أي طلب النصرة وأما فتح
الشين مع الزيادة في المستكملين إما بمعنى المكملين والشرف إما مفعوله أو بمعنى
الكاملين والشرف إما مفعول على التمييز المعرف بال على حد قوله وطبت
النفس يا قيس عن عمرو وأما ضمها مع الزيادة فالمستكملين أيضا إما بمعنى
المكملين ومفعوله محذوف أي كل المجد ونحوه والشرف بالضم على احتمالاته
السابقة أو بمعنى الكاملين والشرف على ما ذكرنا والحاصل أن الشرف
بضم الشين معناه وإعرابه لا يختلف سواء كانت سين المستكملين [illegible]
لذلك للطلب أو غيره بخلاف غيره أعني الشرف بالفتح مع كون السين
للطلب مفعول بالمستكملين ومع كونها زائدة مفعوله أيضا على أن
المستكملين بمعنى المكملين أو منصوب على التمييز على أنه بمعنى الكاملين
والله أعلم هذا وقال بعض شيوخنا السين والتاء في المستكملين
لاستيفاء الشيء والشرف بفتح الشين الرفعة والمعنى وآله الذين
استكملوا الشرف أي استوعبوه أي حازوه كله ثم قال ولا يحسن أن يحمل

اليسير والثناء على الطلب فيكون المعنى الطالبين كمال الشرف ثم قال بروى
الشرفا بضم الشين جمع شريف وهو نعت ثان للآل واليسير والثناء فيه
زايدتان والمعنى وآله الكاملين الشرفاء وبفتح الشين اختاره هنا ملمع
ولنرجع الى الاختصار الذي نحن بصدده فنقول قال بعضهم لا ينبغي حمل
اليسير على الطلب الا لاكبر مدح فيه لان طلب كمال الشرف لا يستلزم امرا
يمتاز به بغاية انهم طلبوا كمال الشرف وهل اتصفوا به ام لا امر آخر
وجوابه ان اتصافهم به كان مشهورا الشين معلوم عنهم لان ما ذكر
اشعارا بانهم كانوا اهل شرف قبل الاسلام ثم جاء الاسلام فاستكملوه به
وما يقال من ان الشرف لا غاية له فكيف يتصور استكماله وانهم لم
يبلغوا شرف الانبياء فمعا فكيف يصح دعوى الاستكمال فيجاب بحمل
الكلام على المبالغة اشارة الى انهم لعلو مرتبتهم في الشرف كانهم
استكملوه شم قوله مصليا الجمهور على انه حال من فاعل
احمد ثم الحوا انه مقارنة وما يقال من ان المقارنة متعذرة هنا لان الحمد
لفظي وهو الثناء باللسان الخ وكذا الصلاة لانه لا يتاتى بلفظ الصلاة
وتقارن اللفظين محال فيجاب بتنزيل الامرين المتواليين احدهما
عقب الآخر منزلة المصاحبين كما تقدم في احمد ربي واما الجواب بحمل
الحمد على المعنى العرفي او الصلاة بحمل القلب او الجوارح او بحمل الصلاة
على القلبية فيكون حامدا بلسانه مصليا بقلبه فقد رده بقول النووي
الاذكار المشروعة لا يحسب شيء منها ولا يعتد به حتى يتلفظ
به بحيث يسمع نفسه ان كان صحيح السمع لا عارض له وبان المقصود
من ماذا الصلاة ان تكون وسيلة في نجح المطلوب لرجاء حصوله

والسنة في ذلك الذكر باللسان كما هو ظاهر الحديث وقيل هي حال
مقدرة كما في مررت برجل معه صقر صايدا به غدا او رد باستلزام تقدم وقوع
مضمونها العقلي (اي الفعل) محله مع ان المطلوب وجودها بالفعل لا تقديرها
ومن ثم قيل ان ابن مالك ليس له الاجر الموعود بالحسنة لعدم تلبس الصلاة حالة
التلفظ بالحمد هاذا وقال ابن مرزوق والصواب ان يكون حينئذ حالا من
فاعل فعل محذوف تقديره واصلي او ثم اصلي مصليا وعامل الحال وصاحبها
محذوفان للدلالة نحو بلى قادرين اي نجمعها قادرين وتكون الحال على
هذا موكدة لعاملها نحو وارسلناك للناس رسولا لا يقال التاكيدية
على خلاف الاصل لانا نقول هو اولى من الاستحالة وبهذا ايضا يجاب عن بحث
حاصله ان الحمد هاهنا سواء كانت جملة انشاء او خبر واما الصلاة فلا
تقبل الا بكم سوى الانشاء فكيف يحصل انشاؤها بلفظ مصليا وهو معترض
واجيب ايضا بانه لا مانع من انشاء الصلاة بهذا المفرد والمعنى حال
كونه سائلا من الله ان يصلي عليه فعلى معنى انشاء سؤال الصلاة من
عليه هو وما قبله امر وعليه بالجملة في قوله واصلي مصليا فيه ما
ياتي في قوله واستعين الله والله الموفق قال واستعين الله في الفية
اقول اتى بالدعاء عقب الحمد والصلاة لتحصيل مطلوبه وهو محل اجابة فيه
الدعاء كما تقدم في مصليا وخصه بالاستعانة لان من اعانه ربه تيسرت
عليه اموره وسهلت عليه اسبابه ومن لم يعنه ربه فهو مضرور صاحبه
يرجو النفع فائدة

اذا كان عون الله للمرء ناصرا . تهيا له من كل صعب مراده
وان لم يكن عون من الله للفتى . فاكثر ما يجني عليه اجتهاده

ومعنى استعين اطلب العون – وهو لغة الظهور على الامر وعن ما خلق
القدرة والفعل مطلقا وكثيرا ما يجي في كلامهم بمعنى التوفيق وهو خلق
القدرة على الفعل المحمود وما قيل من ان حقه ان يقدم اسم الجلالة على الفعل
للاهتمام به وللحصر وللوزن يقبله والنه استعين فيجاب بانه قدم الفعل
اهتماما بالاشتغال به في تحصيل مطلوبه واما الحصر فلعل تعليق الطلب
بالعلم الذي مسماه الذات المعروفة بجميع صفات الجلال يوذن بعليته
فيقتضيه ويشعر به وقوله في الفية متعلق باستعين على تقدير قضاء
وموصوف والقضاء نظم ارجوزة او قصيدة مثلا الفية اي منسوبة الى
جنس الالف لانها الف بيت او القافية بناء على ان المجموع من الشطرين
بيت او بيتان ولا يعرف ذلك في النسبة كما قيل لتسارع النسب
الى المفرد والمثنى قال الناظم وعلم التثنية البيت لا على رجح الشا
طبي الاول فلا ويبعد ان يقصد النسبة الى الالف وان كان في الاكثر
ممكنا قال مقيده عفا الله عنه وفي الزيادة بعد نقل كلام الشاطبي
قال قلت يبعد من جهة الاصطلاح لان اكثر تعبيرهم تحقيقه وتعديدهم له
بحسب الازدواج لا بحسب الالقاء ويبعد من جهة المعنى لان القصد
مدح ومدحه باحتوائها على معظم النحو مع كونها منسوبة للالف
وان كان مفعولها واجرامها تنبيهات الاول القصيدة من الشعر
من تحشر ابيات مجازاه والعرب يجعلها كلها تارة على روي واحد وهو
المشهور في اشعارها وتارة يجعلها على حروف مختلفة وتستعملها
شطرين شطرين او اربعة اربعة ولا يكون الا مزدوجا وهاذه الالفية
من هذا القسم ويسمى المخمس ويكثر في الرجز والسريع ومنه قول

ط خيرا وشرا

امر الله

٧٥

امراة من جرش ه لا اجرا له من عرس ه اهلكنا يفعل بالنغي وستر
ترضى بفعاله ابالقفر في حرة اهزي ومنه اعمصي وسبق المهر
لاحزة الموت خرامتفسية ه خير له من بعل ذا يعي سوء م ر الثاني
ما دلة الاستعانة انما تعدى للمفعول الثاني بعلى كقوله تعالى
والعاقبة تعليه والله المستعان على ما تصفون فلابد من التضمين
اما في الحرف فتكون في بمعنى على واستظهره الراعي وجماعة واما في الفعل
فيضمن استعين معنى اصبحه وتعقب بان الاستعانة تكون قبل الشروع
وتقتضي التوكيد والمعنى جازم لانه شرع في الفعل واجيب بانه يحتمل
ان يكون بعد ما شرع في الفعل بنية خالصة ان يعرض له اذا انه يجب
والافتخار على غيره فلا يشفع به فاستخار الله تعالى لذلك في اتمامه والرأي
والرأي الاول كوفي والثاني بصري وذلك انه اذا ورد فعل متعد بحرف
غير الحروف المعهودة له ليعدي ذلك الفعل فالكوفيون يضمنون الحرف ويبقون
الفعل على حاله والبصريون يعكسون قال مقيده سامحه الله بمنه
والتضمين كما في الزيادة استعمال اللفظ في معناه الاصلي مع ارادة
معنى لفظ آخر ثم على تضمين الفعل فهل هو من مجاز الحذف اي واستعين
الله مستخبرا له في الفية او جمع بين الحقيقة والمجاز قولان وانكم على
تضمين الحرف فهل هو حقيقة او مجاز او واسطة قال مقيده عفا الله عنه
والظاهر انه مجاز وقد صرح به الازهري اه فلا وفي الفية متعلق باستعين
على تضمين الفعل او مجاز في الحرف او على لغة قليلة هي قولهم او على لغة
قليلة اي من ابقاء كل من الفعل والحرف على بابه فتكون في هنا للظرفية
باعتبار حصول النظم في الذهن وذلك من باب الاستعارة التبعية

ط قيل ان عالمة جرشيا كان لا ينفع
زوجها فخرجت بامراة لها بعل لا
يدخل بها مرخص فقالت منكرة
وامراة منا لها بيات يحضنها فتنوه
ه

قدر التضمين

في الحرف لما فيه من تشبيه تعلق الاستغاثة بالالفية بتعلق الظرف و
بالكون ثم استعمل في المشبه لفظ في الموضوع للمشبه به اعني تعلق
الظرف بالكون ويجوز كونها للسببية نحو لمسكم فيما اخذتم الثالث
هذه الجملة انشائية اذ المقصود الاستغاثة في ابتداء التاليف لا الاخبار
بوقوع استغاثة في المستقبل ثم انها تحتمل الاستيناف والحالية والعطف
على قال محمد وهو خبر او انشاء او على احمد ربي وهو معترض او مستانف
او تفسير او محكي وهو خبر او انشاء في كل ذلك او حال او على مصليا
فهاذه اربعة عشر وجها اما الاول فلا مانع منه الا ان الاستيناف
قليل بالواو واما الثاني فممنوع لان المعطوف على الحال حال والجملة
الانشائية لا تكون حالا واما الثالث فممنوع لما فيه من عطف الانشاء
على الخبر الا ان يبنى على القول بجوازه وان نقل هو عن الاكثرين منعه
واما الرابع فلا مانع له وقد تقدم في تنبيه البيت الاول معنى الانشاء
في قال محمد ومثلها ذي الوجهين في المنع والجواز الخامس الى العاشر
الماخوذة من كون احمد ربي معترضا او انشاء او مستانفا او تفسيرا
كذلك واما الحادي عشر والثاني عشر الماخوذ من كون احمد ربي محكيا
وهو خبر او انشاء فممنوع للزوم خلو ابتداء التاليف من الاستغاثة مع ان
ذلك هو المقصود وذلك لان حاصل المعنى حينئذ هو الاخبار بانشاء
استغاثة في الزمان الماضي والاخبار فيه بوقوع استغاثة في مستقبله
وعلى التقديرين لم تحصل الاستغاثة في ابتداء التاليف لا نصا ولا
ضمنا لان انشاء الاستغاثة فيما مضى او الاخبار فيه بوقوع استغاثة
في مستقبله لا يتضمن استغاثته في الحال بخلاف ما تقدم في الحمد فان الاخبار

بانشاء

بانشاء حمد في الماضي او بالاخبار فيه بحمد مستقبل يتضمن الحمد في الحال
كما سبق بيانه الا ان يجاب بحمله على الانشاء في القاطع وانه تلقى
الاستغاثة قبل الشروع على قاربه الشروع فيه او بحمله على ان قال
للحال او الانشاء الا ان احد هذين الوجهين يلزم فيه عطف الانشاء على
الخبر والجواب بانه جائز فيما له محل من الاعراب كما هنا فان الاول في محل
المفعول مرة ورد بان المحل انما هو لجميع المحكي واحمد ربي جزء له انظر المغني
واما الثالث عشر والرابع عشر فممنوع لان المعطوف على الحال حال وقد تقدم
ان الانشائية لا تكون حالا الا ان يقال هو معطوف على عامل مصليا المقدر
وهو اصلي والله الموفق قال مقاصد النحو بها محوية
اقول وصف الالفية بهاذه الجملة لبيان ما وضعت فيه والترغيب
فيها بسبب ما اشتملت عليه من المقاصد وهو جمع مقصد بفتح الصاد
مصدر ميمي بمعنى المفعول او جمع مقصود وحذفت المدة كما في مفاتيح
جمع مفتاح اي الذي يقصد من النحو وتتوجه النفس اليه والمراد ان هذا
النظم احتوى على مقاصد النحو وذلك لان علم النحو يحتوي على نوعين
الاول احراز اللفظ عن الزيغ والتحريف عن معتاد كلام العرب حتى لا يرفع
مثلا ما حقه ان ينصب او يخفض ولا ان ياتي بشكل مخالف لما حقه ان يكون
على شكل آخر بل يجري ذلك على منهج نطقهم فما تكلموا به لم نحد به وما
لم يحفظ عنهم اعمل فيه المقاييس المستقراة من كلامهم ليصل الى موافقتهم
قطعا او ظنا وهذا النوع هو المقصود وهو الذي اراد الناظم الثاني
الشبه على ان اصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس ماخوذا اذ ذلك
من استقراء كلامهم وهذا النوع تتميم وليس بواجب تنبيه اضافة

اي تركيب كقول التمييز
على تمييز كقولك كهلاب
فعنا احمد قمر المعاليه

اضافة مفاصد الى النحو تعبير العموم وانه حاوية لجميع مقاصده واستشكل
بانه محال عادة وجود كتاب حاو لجميع مقاصد علم من العلوم وبانه
مناف لقوله اخر نظما على جل المهمات اشتمل وهو المطابق للواقع
اذ فاته اشياء من مقاصد النحو ومنها ما فى كتاب القسم والتقاء الساكنين
بل المقاصد اعم لانقسامها الى المهم وغيره والنظم تشتمل على كل المهمات
دون الاخرى اى لا تشتمل على كل المقاصد واجيب بسبعة وجوه
قال مقيده عفا الله عنه احسنها خمسة اخرها احدها حمل ما هنا على
المبالغة والادعاء لانه فى مقام مدحها والاتى على بيان الواقع ثانيها
حمل ما هنا على ما قصده فى الابتداء والاتى على ما اتفق له لوجود مانع
مما قصده او تغير اجتهاده ثالثها ان هذا عام اريد به الخصوص
وما ياتى قرينة لهذا المجاز رابعها ان يقدر مضاف هنا اى جل مقاصد النحو
قال مقيده عفا الله عنه لا يقال يلزم على هذا الاخبار بالمؤنث عن
المذكر وهو جل لانا نقول اخبر عنه بالمؤنث باعتبار اكتسابه التانيث
من المضاف اليه والله اعلم خامسها منع اتحاد المقاصد مع
المهمات او عموم المقاصد بل المهمات اعم وجلها هو المقاصد قال مقيده
عفا الله بمنه والظاهر فى الجواب ان يقال كما فى الزياتى ان جملة مقاصد
صفة للعيبة وكذا تقرب الاقصا الى اخره وهو قد طلب هنا منه الشى
تعلى اى يعينه على نظم قصيدة موصوفة بهذه الاوصاف والدعاء
بالشىء وطلبه لا يستلزم حصوله فلا منافات بين المقاصد بل هنا طلب
كما ذكرنا وفيما ياتى اخبر بالواقع وبهذا ينتفى الاشكال الذى يوردونه
فى قوله تقرب الاقصا الخ فاعلم ذلك وقوله النحو له فى اللغة معان

النحو لغة واصطلاحا

جمعت

77

تتمة

جمعت فى بيت ونحو والنحو فى اللغة قصد امثل وجهة قدر وقسم مثل
وفى الاصطلاح يقال بالاشتراك على ما يقابل التصريف وعلى ما يشمله وهو
مراد الناظم وهكذا على الاول علم يعرف به احوال الكلم العربية اعرابا وبناء
وعلى الثانى قول ابن عصفور علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من
استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التى ائتلف منها
ابن هشام ومن ثم قسم الاحكام الى افرادية وتركيبية انتهى
ولنشرح الحد الثانى لانه اشهر فقوله علم اى قواعد واصول فهو بمعنى
معلوم والمراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم لا ما ثبت معلوميته ممن فى
النحو له حقيقة فى نفسه علم او جهل فيه فهو حقيقة او مجاز ان اطلاق المصدر
واراده اسم المفعول واطلاق المفعول على قابل الاتصاف به وهو جنس
شامل لكل علم ضروريا كان او نظريا عقليا او نقليا او مركبا منهما ومستخرج
فصل مخرج للضرورى مطلقا وللنقلى المحض كبعض علم اللغة والشرع
وبالمقاييس جمع مقياس آلة يقاس بها وهو حقيقة فى الذوات مجاز فى المعانى
ولم تهمز ياؤه لاصالتها كمعايش ولبعدها من الطرف كقراويس ولتحركها
فى المفرد كظواهر وكل من الثلاث يستقل بمنع القلب والمراد به الادلة
والمعنى ان العلم الذى هو بمعنى القواعد مستخرج بالادلة اى بالنظر فى
احوالها وحقائقها لاجل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب
خبرى وهو فصل ثان مخرج للعلوم العقلية المحضة والمستنبطة اى
المستخرجة وجئ به تفننا ودفعا لتكرار اللفظ وهو قابلها الى العرب
فصل مخرج لما استنبط من استقراء كلام غير العرب ان وجد والا فهو بيان
للمحدود اذ ليس من لازم القيود ان تكون للاخراج بل تاتى له وللايضاح
ولبيان الماهية والقول بانه فصل مخرج لما عدا النحو والعروض

جمع نحون ونحو انحو
اى القصد

بياون

فيه نظر لعدم اخراج العلوم العربية كلها بهذا القيد لصرفه عن ظاهره والوصلة
وما بعده نعت للمقاييس وهو مخرج للعلوم العربية باسرها ما عدا النحو وعلى
القول المشهور فيخرج به العروض خاصة والتي ايتلف منها وصف كاشف
للاجزاء اي الاجزاء التي تركب الكلام منها وضمير اجزائه عائد على كلام
العرب واجزاؤه الاسم والفعل والحرف واحكامها قسمان تركيبية وهي
الثابتة له بسبب التركيب كالاعراب والبناء والتقديم والتاخير وتسمى اعرابية
تغليبا ويسمى العلم المتكفل بها علم الاعراب تغليبا ايضا وقد يطلق عليه
علم النحو كما تعلم **وافرادية** وهي التي تثبت للكلمة من غير نظر
الى تركيبها مع اخرى كمعرفة وزنها والاصلي والزائد من حروفها وما
تستحقه من قلب او اعلال او ادغام ويسمى العلم المتكفل بها علم
التصريف ويطلق على القسمين معا علم النحو وهو المراد هنا والمعنى
ان هذه المقاييس يتوصل بها الى معرفة احكام الكلمات التي انتظم منها
كلام العرب **فان قيل** الموصل الى معرفة احكام الاجزاء هو القواعد لا
المقاييس الا ترى انه من اراد معرفة حكم كلمة فانه يحملها على موضوع
الفاعل ويأتي بها بعد ذلك بان يقول زيد مثلا نحو جاء زيد فاعل وكل
فاعل مرفوع ينتج زيد مرفوع **اجيب** بانه لما كانت القواعد
المستفاد منها الاحكام مستفادة من تلك المقاييس صح ان تجعل المقاييس
موصلة لتلك الاحكام فان الموصل للموصل للشيء موصل لذلك الشيء
واعلم ان هذا التعريف رسم للنحو لا حد لانه تعريف بالعرضيات لان كون النحو
مستخرج بالمقاييس خارج عن حقيقته والمقصود من الرسم تمييز الحقيقة
عما عداها وقد حصل ذلك هنا على ان تخصيص الحد بالذاتيات اصطلاح

منطقي واما اهل الاصول فلا فرق عندهم بين المعرف والحد وعليه اصطلاح
اكثر النحاة **تنبيه** اعلم ان لكل علم مبادئ جرت العادة بذكرها
امام المقصود للانتفاع بها فيه يعبر عنها بمقدمة الكتاب وبمبادئ العلم
توقفت عليها القاصرات لا عرفها الجم عشرة **فقال**

فاول الابواب في المبادئ ... وتلك عشرة على مراتب
الحد والموضوع ثم الواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
تصور المسائل الفضيلة ... ونسبة فائدة جليلة
حق على طالب علم ان يحيط ... بفهم حدي العشرة منها بنيط
بشعبه قبل الشروع في الطلب ... بها يصير منتهى الطالب

وفرق

حد هذا العلم واما **موضوعه** فهو الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها
الذاتية من الاعراب والبناء وكيفية التركيب ونحوها وموضوع كل علم
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ولذا يقال موضوع علم الطب بدن الانسان
لانه يبحث في علم الطب عن ما يعرض له من صحة ومرض واما **واضعه** فقال
الازهري تظافرت الروايات على ان من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه
اولا عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه واتفقوا على ان اول من وضع التصريف
معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب
الهروية ثم **وحكى** الاصبهاني ان ابا الاسود دخل الى ابنته بالبصرة
فقالت له يا ابت ما اشد الحر رفعت اشد فظنتها تسأله وتستفهمه اي
زمان الحر اشد فقال شهر ناجر فقالت يا ابت انما اخبرتك ولم اسألك

وأتى علي بن أبي طالب فقال يا أمير المومنين قد خالطت لغة العرب لما خالطت
العجم وأوشك أن تطاول عليها الزمان أن تضمحل فقال له وما ذاك فأخبره
خبر ابنته فأمره فاشترى صحفا بدرهم وأملى عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم
وفعل وحرف جاء لمعنى ثم رسم أصول النحو كله فنقلها النحويون وفر
وفرعوها ومن نظم هذا المعنى أبي شعبان في ألفيته **وقد نص**

أول من أقام نا النحو علي … من سبب ذا خلة حكاه الزكي
عن بنته التي نوت تعجبا … فاستفهمت برفع معجب أبا
وقال فوه ما أشد الحرا … بالنصب في الدال التفعيل والرا
فاستنكرت مقالة أباها … واستخبرت عن أصلها أباها
فقام في الوقت إلى الأقلام … وأرخ علم سيد أيما قلام
وقال عن بالأقوام من لحن … واللحن في أبنا يسلام الحجى
فالنحو يحدو إلى الصواب … وما سوى الأجر والثواب
قال الإمام اكتب وخذ مني … وانقله بني التابعين عني
قال وما أكتب قال البسملة … وضع ثلاثة الكلام مكملة
أسما وفعلا ثم حرفا منها … ركبه والمعنى يلوح عنها
فالاسم ما أنبأ عن مسمى … والفعل عن حركة المسمى
والحرف ما عداها للمقتبس … فانح على ذا النحو ثم زد وقس

وأما اسمه فقد تقدم أن العلم المتكفل بالأحكام التركيبية يسمى
بالإعراب وأن العلم المتكفل بالأحكام الإفرادية يسمى بالتصريف وأنه
يطلق على القسمين معا علم النحو وهو في الأصل نحوت نحوا أي قصدت
فهو بمعنى المنحو كالنسج بمعنى المنسوج وسبب تسميته نحوا قول

اسمه

ع

علي كرم الله وجهه لأبي الأسود لما علمه الاسم والفعل والحرف كما سبق انح
هذا النحو يا أبا الأسود هذا والفرق بينه وبين اللغة وغيرهما أن النحو عبارة عما
فالأمر عما يقاس عليه من كلام العرب واللغة عبارة عما يحفظ من كلامهم ولا
يقاس عليه والعربية في الأصل جميع كلامهم مفيده وغير مفيده لكن
قد خصها النحويون بتخصيصها بالمفيد فهي والنحو بمعنى والأدب طبعي
كالكرم والشجاعة وكسبي وهو معرفة النحو واللغة والشعر والخبر وموضوعه
وهو ضبط الحواس ومراعاة الأنفاس **وأما استمداده** فمن كلام العرب
لأن استمداد كل علم من مادته وأصله ينبني عليه ومادة هذا العلم
وأصله هو كلام العرب وأما حكمه فهو فرض كفاية **قال الزلو** اعلم أن
معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية
واجبة إجماعا ومعرفة الأحكام بدون أدلتها مستحيل فلا بد من معرفة
أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب
ونحوهم وتصريفهم فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة ومعرفة
الأدلة متوقفة على معرفة اللغة والنحو والتصريف وما يتوقف عليه
الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب فإذا معرفة اللغة
والنحو والتصريف واجبة هـ وأما مسايله فهي قضاياه التي تطلب
نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها بالبرهان ولا تكون إلا كسبية أي من
العلم المكتسب لا الضروري هذا ومسايل كل علم عبارة عما يبين فيه
وأما فضيلته فقد دلت عليها الأحاديث والآثار وورد فيها أشعار
قال صلى الله عليه وسلم أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن **وقال**
عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة وقد مر

استمداده

حكمه

بقوم وقد اخطئوا في الرمي فقال بئس ما رميتم فقالوا نحن متعلمين فقال
لهم لذنبكم اشد علي من سوء رميكم سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول رحم الله امرءا اصلح من لسانه وكان ابن عمر وابن عباس يضربان
اولادهما على اللحن وقال ابن شبرمة زين الرجال النحو وزين النساء
الشحم وقال الامام مالك لو وجدت ذلك من الفهم في غاية ومن العلم في نهاية
فان ذلك يرجع لاصلين كتاب الله العزيز وسنة رسوله ولا سبيل
الى الرسوخ فيهما الا بمعرفة اللسان العربي فبه انزل الله كتابه ونهج
لعباده احكامه وقال علي رضي الله عنه
النحو يصلح من لسان الالكن ۝ والمرء تكرمه اذا لم يلحن ۝ واذا طلبت من
العلوم اجلها ۝ فاجلها منها مقيم الالسن ۝ وانظر تمام هذه الابيات في
الاصل وقال الكسائي ۝ انما النحو قياس يتبع ۝ وبه في كل علم ينتفع
الى ان قال كم وضيع رفع النحو وكم ۝ من شريف قد رأيناه وضع
وقال ابو عثمان المبورقي ۝ النحو زين للفتى ۝ يكرمه حيث اتى
۝ من لم يكن يعرفه ۝ فحقه ان يسكتا ۝ وقال ابو عثمان ايضا
هو العلم لا كالعلم شيء تراوده ۝ لقد فاز باغيه والحج قاصده
وما فضل الانسان الا بعلمه ۝ وما امتاز الا ثاقب الذهن وافده
۝ وقد فضحت اعمارنا وعلومنا ۝ بطول علينا عدها وتكابده ۝
۝ وفي كلها خير ولكن اصلها ۝ هو النحو فاحذر من جهول يعانده ۝
به يعرف القرآن والسنة اللذا ۝ هما اصل دين الله ما انت عابده
انتهى تمامها في الاصل وقال التاج بن مكتوم من قصيدة له في الاصل ايضا
۝ وان علم النحو والنحو بعد ۝ رتبة كل عالم نحوي ۝

من فوائد النحو

۝ ومن فوائد النحو فكاك الاخرس ۝ وبهجة في كل علم مجلس ۝
۝ وقدره بين الورى موضوع ۝ وان بنا لحن فهو المقطوع ۝
وينبغي في فضله ان كل علم يحتاج اليه وقال السيوطي النحو خير ما به المرء يحسن
انه ليس علم عنه صفا يغني وقال ابن الوردي وبعد فالجاهل بالنحو احتقر
انه كل علم فالنحو يفتقر اما التعليم فمن لم يكن مليا بالعربية لم
يجز له ان يتكلم فيه لان القرآن عربي ولا يفهم مقاصده الا بمعرفتها
واما الحديث فقال بعضهم ۝ مثل الطالب الحديث ولا يعرف نحوا ولا له آلة
كحمار مر عليه مخلاة ليس فيها ۝ من شعير راسه يخلانه ۝ وانظر بيان احتياج
غيرها في الاصل واما نسبته فقد تقدم ان كل علم يحتاج اليه فهو كالكلي
له وهي كالجزء بان منه وهذا قريب من كون الضوء كليا للشمس وهي من
جزئياته وقال بعضهم النحو ام العلوم والنحو ابوها وقرر ذلك بان معنى
ام العلوم اصلها يقال للفاتحة ام القرآن وام الكتاب لانها اصل القرآن
ومبدؤه وتشبيه النحو بالام والنحو بالاب اما الاول فمن حيث التوليد
يعني كما ان الام سبب لتوليد الولد كذلك النحو سبب لتوليد الكلمات اشعار
الشرف احتياج العلوم اليه واما الثاني فمن حيث الاصلاح يعني كما ان الوالد
سبب لاصلاح الاولاد كذلك علم النحو سبب لاصلاح الكلمات والعبارات
واما فائدته فهي الاستعانة على جميع العلوم عموما وعلى فهم الكتاب
والسنة خصوصا ومعرفة صواب الكلام من خطئه والاحتراز عن الخطإ
في اللسان وفي ابي سعيد شعرا ۝ فائدة النحو صلاح الالسنة ۝
والكشف عن وجه المعاني الحسنة ۝ وقد نقل اجماع العلماء على توقف
معرفة الكتاب والسنة على علم العربية اذ الكتاب والسنة عربيان فعلم

كذا مر في نسخ عديدة
باتفاق كذا تلقينا
تلقيناه من الشيوخ فاتركوا
والجار على الالسنة يقولونه
انتهى

العربية في العين بالمحل الاعلى والمقام الاعز الاسنى وقول الناظم في غاية
الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفايدته معرفة صواب الكلام من
خطاه قال ياسين غاير بين الفايدة والغاية والمشهور اتحادهما والفرق
بينهما اعتباري وقد اشار الشيخ لهما وللغرض وللعلة الغائية فقال ما ترتب
على فعل اثرة ذلك الاثر من حيث انه نتيجة لذلك الفعل وثمرة له يسمى
فايدة ومن حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية ففايدة الفعل
وغايته متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار ثم ذلك الاثر المسمى
بهذين الاسمين ان كان سببا لاقدام الفاعل على الفعل يسمى بالقياس
الى الفاعل غرضا ومقصودا ويسمى بالقياس الى فعله علة غائية
فالغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار وان لم يكن
سببا للاقدام كان فايدة وغاية فقط فالغاية اعم من العلة الغائية
وافعال الله تعالى يترتب عليها حكم وفوايد لا تعد فذهبت الاشاعرة
والحكماء الى انها غايات ومنافع راجعة الى الخلق لا اغراض ولا علة غائية
لفعله هـ واختصر بعضهم بقوله ما ترتب على فعل صادر على فاعل مختار
فهو من حيث ترتبه عليه فايدة له ومن حيث وقوعه في طرفه غاية ومن
حيث كونه باعثا له حاملا عليه غرض بالنسبة الى الفاعل وعلة
غائية بالنسبة للفعل هـ **فتحصل** ان الفايدة والغاية متحدان
ذاتا مختلفان اعتبارا وان الغرض والعلة الغائية كذلك وان الاولين
اعم من الاخيرين وانه لا يلزم من وجود الاولين وجود الاخيرين فافعال الله
تعالى لها فوايد وغايات فقط كما تقدم وان نظم الاصل فانه ذكر تلخيصا
حسنا للمبتدي والله الموفق وقوله **بهم** اي فيمن مثل لجنسهم يجري

ويتعلق

ويتعلق بقوله **محوية** اي مجموعة وقدم عليه للوزن لان في نظمها
من الفصاحة اكثر ويحتمل الحصر مبالغة وادعاء واصله محووية وادغم الواو
في الياء بعد قلبها واضيف الى مقاصد لان الاولى في جمع الكثرة فعلت ونحوه كما
في التسهيل واعلم انه تارة يجعل المعنى ظرفا للفظ اما لكونه عام الفائدة
واجزاء لغوية فلا يخرج ظرفيته للفظ عن ظرفيته من المعنى او لكون المعنى
يتعقل او لانه يوتى باللفظ على قدره لا زايد كما ان المظروف يجعل الظرف
على قدره لا زايد وهو شايع يقال هذه الآية في حكم كذا وهذا الكتاب في
النحو وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسألة في كتاب كذا
وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها وكلام المصنف
من هذا فجعله الالفية محتوية على المقاصد بناء على ان مسماها هو
الالفاظ ويحتمل المسائل ويكون من احتواء الكل على الاجزاء اي كل
واحد من مقاصد النحو في الالفية التي هي مجموع تلك المقاصد وهما قولان
من اقوال سبعة انظرها ان شئت والله الموفق **قال**

تقرب الاقصى بلفظ موجز ... وتبسط البذل بوعد منجز

اقول قد وصفها بما ذكر ترغيبا في قدرها وتنويها بامرها ليقع الاعتناء بها
ايضا فيحصل المقصود من الانتفاع بها وهذا منهيع منهم ومن عند الائمة
المصنفين رضي الله عنهم وكل ذلك نصيحة لعباد الله لا تعجب وفخر
جزاهم الله خيرا **فقوله** تقرب اي الالفية الى الفهم واسناده
اليها مجاز عقلي لانها سبب عادي في الجملة وكذا تبسط والمراد بالتقريب
انها تدل على المعنى دلالة واضحة بحيث يحصل المعنى بمجرد الالتفات
اليها وتصور الفاظها وقوله الاقصى اي الابعد من قصا يقصو وهو

نعت لمحذوف أي المعنى الأقصى وله تفسيران أحدهما أن المعاني البعيدة عن
التحصيل تحصل بعلمها هذه الألفية بألفاظ موجزة حتى يصير سهلة الانقياد
وهذا كما قال ابن فرحون سهل فيها كثيرا من التحصيل والضبط خلافا لما عليه أكثر
الأقدمين الذين لم يعتنوا بالمتأخرة **أو على هذا** تتبعه في التسهيل
بقوله وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد
أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين **الثاني** تجمع
أشتات المعاني الكثيرة في اللفظ اليسير إشارة منه إلى اختصارها وهذا كما
قال أيضا ابن فرحون تلقى فيها بالقانون الواحد في ألفاظ يسيرة يضبط بها ما
يأتي به الأقدمون في ورقة أو ورقتين وليس فيها في الغالب لفظ لغير معنى
بل قد يأتي بالمثال المستغرق منه نصف الباب أو ما نوعه جميعا على قلة
الألفاظ وكثرة المعاني وهذا الوجه أيضا مما ذكرته مقصودة كلامه
في خطبة التسهيل وبقولنا في الغالب يندفع ما أورده من وجود الحشو
في أماكن منها مع إمكان الاختصار كقوله كذا إذ اتحاد عليه مضمون
البيتين **قال مقيده** غفر الله له وكل واحد من التفسيرين المذكورين
يتضمن الآخر وإنما ذكرتهما معا لزيادة البيان ثم إن الأقصى لا يشمل
القصي غير الأقصى قلنا يصير أن تقرب القصي **ويجاب** باحتمال أنه
التزم تقريب الأقصى فقط لأن القصي قريب في الجملة فلم يحتج لتقريب
آخر أو يقال تقريب القصي مفهوم من تقريب الأقصى بالأولى لأن ذلك
ممنوع كما اتفقنا أيد قاله العبادي **قال مقيده** عفا الله عنه ولم
يظهر لنا وجه منعه فانظره والظاهر في الجواب أن الأقصى لم يرد به
التفضيل كما هو من قوله تعالى وهو أهون عليه والله أعلم **وقوله**

بلفظ متعلق بتقرب وجاءت للسببية أي تقرب الأقصى بسبب وجازة لفظها
أو للمصاحبة أي مع وجازة لفظها وقول بعضهم متعلق بالأقصى باسم لأن
المراد بالإيجاز تنقيح العبارة لا الإيجاز المخل وعلى كل ففيه غاية المدح
للمصنف بوصفه بغاية الفرح والشكر من النعم بحيث يوضح المعاني
بالألفاظ الوجيزة التي من شأنها تبعيد ولا إشكال في كون الإيجاز سببا للإبهام
فإن فهم المعنى في اللفظ الوجيز قد يكون أقرب من فهمه من البسيط للمبالغة
في تهذيب الوجيز وحسن ترتيبه **وقوله** موجزة صفة للفظ وهو اسم
اسم مفعول من الإيجاز وهو لغة التقصير يقال أوجز الكلام قصره
وقد يستعمل لازما يقال أوجز الكلام قصر وفي البلاغة معنيان أحدهما كون
الكلام أقل من عبارة المتعارف والثاني كونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام
وبينهما عموم من وجه انظر الأصل وهل هو والاختصار بمعنى أو الإيجاز
هو تجريد المعنى من غير رعاية للفظ الأصل بلفظ يسير والاختصار تجريد
اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى رأيان **قال مقيده** عفا
الله عنه وذكر بعض أشياخنا أن الإيجاز بعضهم يريد به الاختصار المخل
وبعضهم يريد به تنقيح العبارة أي تهذيبها وحسن ترتيبها قال والمعنى
الأول سبب في أقصى المعنى أي تبعيده والثاني سبب في تقريبه **وقسم**
أن هذه الجملة وما عطف عليها أحوال من ألفية لوصفها بما بعدها أو نعوت
وقوله وتبسط أي توسع ويقال بالصاد وضده ضيق **وقوله** البذل
بسكون الذال المعجمة أي العطاء يقال بذله يبذله كنصره ينصره أعطاه
أي تكثر من عطاء المعاني ومعنى إعطائها إياها فهمها منها إشارة إلى
كثرة ما تضمنته من المعاني مع قلة ألفاظها **وقوله** بوعد مصدر

وعدله الامر بعض وعده او عدله في الخير خاصة وقد يقال في الشر اذا قيد وا
وعد يوعد وعدا ايعادا او وعيدا في الشر لا غير وقوله منجز اسم مفعول من
الانجاز يقال انجزه وعده وتنجزه ايضا اي مضاف بين عدة وهو نعت له والباء
متعلق بنشكر وهي للمصاحبة او للاستعانة وبما كان فهم المعنى من هذه
الالفية لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها وتصور الفاظها
فيه اعطاؤها للمعنى بالوعد مع ان الاعطاء من غير وعد ابلغ في المدح
ووصفه بمنجز لم يلتفت على المعنى دلالة واضحة كما مر وقال الشيخ
يحيى الشاوي في قوله بوعد منجز احتمالات احدها ان مقتضى حالها
الوعد بالمقارب لانها اذا كانت قريبة للفهم محتملة كانت على هيئة الواعد
بحصول المقارب المنجز الثاني انه مدح مستانف وانها كالرجل
الكريم اذا وعد وفى الثالث انه كناية على تقريب وتسهيل اي ان هذا
ليس بمجرد اصلاح في المدح وتغاليا من غير حقيقة بل وعد بالتقريب
والتسهيل منجز واقع الرابع ان وعدها في التراجم بالاحكام التامة
وانجازها باستيعاب الاحكام فليس كغيرها ممن يعقد الترجمة ويذكر
بعض احكامها ويخل بالبعض الخامس ان الوعد في القضية والانجاز في
تمثيلها السادس ان وعدها باعطاء الاحكام لتيسرها منجز لا يوخذ
فهمه من شارح او شيخ السابع ان وعدها بانه منجز يحوج الى طلب
من تكمل به من غيرها بل احكامها فيها لا تقصر فيما حكمت به حتى يقال
هذا مجمل مثلا تفصيله في كتاب كذا او له شرط نقص بيانه في كتاب كذا
حتى ان بعض المسائل فيها شرط ومثلها بالمثال الحاوي لشرط وفيه كل
يحب التماس وجه المزية حتى لا يكون مرغبه بما نشاء واها النعم وهو نعم لابي

قال مقيده ومن جملة الزيادة المذكورة على انه اشار الى انه لبشريتي وفقت
حفظها وحصول النفع وغزارة العلم لقاريها الا وقت فيه لانها للقصار في
لفظها وتحرير عبارتها وتحقيق مبانيها فضل الحاجب التبصر في ومنها في زمن
يسير ووقت قريب وهذا الشرح غير هذا وهو حسن تنبيه
هذا البيت من الابيات التي وافق الناظم الغرض في الاخراج حتى بارع اذ انطبعنا
النظر في الموصوف المحذوف في المصدر وفيه انواع من البديع اولها الطباق
بين تقريب الاقصى اذ هو الجمع بين الضدين الثاني من ايهام النظير بين التبجيل
الذي هو العطاء والوعد المنجز وكذا في وصف الوعد بالنجز واللفظ بالموجز او
هو جمع امر وما بينا شبه لا بالتضاد الثالث الارصاد المسمى بالتسهيم
في قوله منجز الالتزام بكت بعد قوله وعد تعلم ان تمامه منجز بعد العلم بان
القافية الاولى موجز وهذا تحقيقه هذا اللفظ والله المرتجى قال

وتقتضي رضى بغير سخط ❊ فائقة الفية ابن معط

اقول من تمام له التيه تعلى توقف الانتفاع بالكتاب على النظم فيه بغيتي
الرضى لان غير المحظوظ تصور الحق بصورة الباطل فتختلق عيوبا منفرة لانه
وموجبة عنه كما قيل هم ❊ وعين الرضى عن كل عيب كليلة ❊
ولكن عين السخط تبدي المساويا ❊ ومر ثم قال المصنف
ايثار النصح وترغيب النفع وتقتضي اي تطلب من اقتضى دينه
من فلان واستقضاه كالتراخي واستراح اي طلبه ان يقضيه له اي يوديه
قال مقيده او تعطي زيادة التزيبات من قولهم هذا الكلام يقتضي كذا
اي يعطيه او يستلزم او نتاجه من اقتضى فلان دينه اذا اخذه وقبضه وعلى
كل حال فانسا به له البتة مجاز كما تقدم وقوله رضى بكسر الراء مصدر

رضي الله عنه وعليه فالقياس فتحها وهو معمول تقتضي وقوله بغير
سخط نعت لها اي رضى كائنا بغير سخط اي غضب وزاده للاحتراس لانه مع
احتمال اشتمالها على اسباب كل منها ينبني على تحصيلها للاسباب الاول
فقط والسخط بالضم واليسر والقياس فتحه مصدر سخط عليه اي غضب عليه
ومعمول رضى وسخط محذوف اي عنها وعليها قال مقيده والمعنى
على التقسيم الاول انها تطلب بلسان حالها لاجل ما اشتملت عليه من المحاسن
تواضع الراضي من قاريها بان لا يعترض عليها بل ينظر لها بعين الرضى اذ لا
يخلو احد من كبوة ولا صارم من نبوة وعليه ايضا قول العبادي اي كانها
تطلب الرضى ولا تطلب السخط لان حالها حال من يطلب ذلك لسلامة ما
فيها عن تطرق ادنى خلل اليه والمعنى على الثاني انها تقتضي لقاريها رضى
غير مشوب بسخط اي العلم الذي يستفيده منها لا يسخطه عليه احد من
ايمة العلم لكونها ليس فيها الا الصحيح المبين كغيرها قال الزياتي وقد يظهر
حسنه اي البيت بما قبله اكثر وهو ايضا انسب اذ هو الصحيح وامدح وايضا
على ما قررناه من ان هذه الاشياء كلها داخلة تحت الطلب وانه طلب
من الله ان يسم عليه فيصير موصوفة بهذه الصفات يصعب انجرار ذلك
على هذا البيت الذي فسرناه به والله اعلم والمعنى على الثالث انها لاشتمالها
على المحاسن وسلامتها من سائر انواع الخلل تستلزم الرضى ولا يتصور مع
ذلك الاشتمال غيره فوجودها على هذا الوجه مستلزم له لا ينفك فربما
نرى معانده يرميها بالخلل لانا نقول المراد بالرضى في الواقع والمعاند راض
في الواقع وان اظهر خلافه لان المراد بالرضى اعتقاد كمالها وانتفاء
سائر انواع الخلل عنها والمعنى على الرابع انه طلب من الله ان يعينه على

فيها

وعند قوله تعلو وعز الكتاب
ان كنا مبارك مباركة نعت
كتاب

فيصير من صفاتها انها تقبض وتاخذ من قاريها رضى وقبولا لما يجري فيها
من التحرير والتحصيل وقوله فائقة اي لفظا ومعنى فاق اصحابه يفوقهم
علاهم بالشرف وغلبهم والقياس انه حال من فاعل تقتضي ويحتمل من فاعل تعرف
او تبسط او من المجرور في قوله بها او من الالفية لوصفها بما بعدها او مرفوع
خبر مبتدا محذوف او مجرور نعت لالفية بناء على جواز النعت بالمفرد بعد الجملة
وقوله الفية مفعول فائقة وقد اعترض عليه بان هذه دعوى بلا دليل
لانه لم ينبه على ما فاقتها به والاولى قول السيوطي

فائقة الفية ابن مالك ... لكونها واضحة المسالك
وجمعها في الاصول ما خلت ... عنه وضبط مرسلات اهملت

اذ نبه على ما فاقت به الفيته وقد يقال هذه الدعوى لا تفتقر الى
دليل لكونها من الامور التي وقع ادعاؤها اذ من نظر فيهما يجزم بزيادة
الفيته وفاقتها ويرشد لهذا قول ابن مرزوق هذه دعوى مدركة بالحس
ثم ان الفية ابن معط مع هذا ذات محاسن من تقريب المرام للافهام [illegible]
وعذوبة المساق وسهولة الحفظ والبيان بالمثال مع قلة الحشو مع انها
مؤذنة بفصاحة صاحبها شاهدة له بجودة القريحة وسعة العلم وقد
اشتهر الناس بها فوق ما وقد رأينا حتى اشتهرت الفية ابن مالك والانصاف
ان نظم ابن مالك اجمع واوعب ونظم ابن معط اسلس واعذب
قال مقيده وكتب بعض اشياخنا على قوله اسلس فيه نظر
فانظم له والله اعلم وقوله ابن معط هو الامام العلامة زين الدين ابو
زكرياء يحيى ابن معط بن عبد النور المغربي الاصل والمنشأ الزواوي
القبيلة الجزولي دبلة الحنفي بعدان كان مالكيا تمهر في العربية بباب موسى

الجزولي بالمغرب ثم رحل الى المشرق فاقام بدمشق واشتغل عليه خلق
كثير ثم سافر الى مصر فتصدر بالجامع العتيق بها للاقراء الادب الى ان توفي
بالقاهرة سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن بالقرافة
على شفير الخندق بقرب الامام الشافعي ومولده سنة ٥٦٤
وعمره اربع وستون سنة قال مقيده والزواوي بكسر الزاي نص عليه
بعضهم والله اعلم **قال رحمه الله**

وهو بسبق حائز تفضيلا ... مستوجب ثنائي الجميلا

اقول لما كان للسابق فضل على اللاحق عرفا وشرعا اما من جهة انه مهتد
بمناره مقتد بفعله فيهما كالامام والمأموم وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة
ويروى ان ابراهيم بن اسحاق لما صنف كتابه بالنغم والالحان عرضه على
ابراهيم ابن المهدي فقال له لقد احسنت فقال له اسحاق بل احسن الخليل
لانه جعل السبيل الى الاحسان يعني بعلم العروض فقال ابراهيم ما
احسن هذا الكلام ممن اخذته فقال من ابي مقبل انه سمع حمامة
فاهتاج لمن يحب فقال

فلو قبل مبكاها بكيت صبابة ... بسعدى شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا ... بكاها فقلت الفضل للمتقدم

اشار المصنف لذلك وان لابن معط الفضل عليه من جهة كونه
متبعا اثره وسالكا سبيله ومهله فلما ثبت فضل السبقية حمله ذلك
ما يلزمه من مكارم الاخلاق في الثناء عليه والدعاء له واحق من هو
للسابق من اجل ذلك مجملا له بذلك فضل الاحدث معه والاقرار له

بالفضيلة وهذه اخلاق اهل العلم والفضل وهذا هو السبب في الاتيان بهذا
هذا البيت وما بعده والله اعلم قال مقيده ويحتمل انه لما ذكر ان الفيته
فائقة الفية ابن معط خاف ان يتوهم انه ايضا فائق له في نفسه من كل
وجه فاستدرك ذلك ورفع هذا الايهام بما ذكر فكانه يقول هو وان فاقت
الفيتي الفيته ابن معط لكن له الفضل علي بكونه سابقا واني لاحق فتامل
والله اعلم **فقوله** وهو اي ابن معط مبتدا وقوله بسبق متعلق
بحائز والباء سببية وقدم عليه لمجرد الاهتمام او للوزن والقول بانه للحصر
ردا على من زعم ان ابن معط حاز الفضل بالسبقية وزيادة لو وضع العلم
مردود بان كونه لا يستحق التفضيل الا من جهة السبق هو بالزم انه فقط
ان المقصود مرجعه ومن ثم قال العبادي يجوز على بعد ان يكون خبرا
ثانيا لقوله وهو اي وهو متلبس بسبق وانكم ما قاله هذا الاخبار عنه
بالتباسه بالسبق والعقاب فائدة له وكون تقديم المعمول يفيد الحصر
انما هو في الغالب كما تقرر في محله والله اعلم ثم السبق التقدم في الزمن
والمراد سبقه عليه في الزمان والافادة لا الابتداء لا المرتبة في العلم
وقوله حائز خبر هو والحائز للشيء المستولي عليه يقال حاز الشيء
اذا ضمه الى نفسه وقوله مفعول حائز على تقدير مضاف اليه اي
تفضيلي والتفضيل الحكم بالفضل لشيء على غيره او نسبة الفضل
يقال فضلت فلانا اذا حكمت له بالفضل او صيرته كذلك قيل
كان الاولى ان يقول هو حائز فضلا اذ هو وصفه واما التفضيل فعل
المفضل لا وصف المفضل لكن لما حاز السبق وهو سبب التفضيل صار
كانه حاز التفضيل فهو من اطلاق اسم المسبب على السبب وقد يقال

بالفضيلة

ليس مقصود الناظم الاخبار عن وصف ابن معط بالفضل وانما قصده الحكم عليه
بانه افضل فلا بد من صيغة التفضيل لانه مصدر فضل ويلزم من تفضيله
عليه اتصافه بالفضل لانه معنى فضلته حكمت له بالفضل او صيرته ذا
فضل قال مغيره عفا الله له وعلى هذا فهو من اقامة السبب مقام
المسبب اذ الحائز للشيء كما سبق الذي يضمه لنفسه وقد افتتم الازم
في اعرابه على هذا والله اعلم وقوله مستوجب خبر ثان للضمير اي مستحق
او طالب وجواب ذلك اي كانه طالب لذلك لان حاله يقتضيه وقوله
ثنائي مفعول مستوجب وهو اسم مصدر مضاف للفاعل من اثنى المصدر منه
الاثناء والاكثر اختصاصه بالخير وقيل يستعمل في الشر ايضا لحديث من اثنيتم عليه
خيرا وجبت له الجنة ومن اثنيتم عليه شرا وجبت له النار واجيب بانه مجاز لغة
لقصد المشاكلة قال مغيره وهي كما في المغني ذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته ذلك الغير كقوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صحبة نفسي وقوله
الجميلا صفة مشبهة من جمل بالضم اذا حسن جمالا فهو جميل وهو مفعول به
ثنائي بناء على انه بمعنى المصدر او نعت له بناء على انه بالمعنى الحاصل
بالمصدر قال مغيره والفرق بينهما ان الفعل اذا اطلق على المعنى الزهق
وصف للفاعل موجود كالهيئة المسماة بالصلاة من قيام وركوع وسجود
ونحوها فهو الثاني واذا اطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى فهو الاول
فتامل والله اعلم ثم على القول الثاني في الثناء المقام هنا يعين كونه في
الخير فذكر الجميل بعده على القول بالتبعية مجرد الكشف لا للاحتراز
ولكونه اي الجميل بمعنى البالغ الكامل فيبطل القول بانه نعت كاشف

على الاول

على الاول مخصص على الثاني والله الموفق قال ر
والله يقضي بهبات وافره لي وله في درجات الاخره
اقول تقدم سبب الاتيان بهذا البيت فقوله والله يقضي جملة انشائية
اوردها بصورة الخبر مبالغة في رجاء المتابعة الاجابة حتى كانه من الامور
الواقعة التي تحكى ويخبر عنها وقوله يقضي اي يحكم ويقدر فهو مجاز
لان قضاء الله تعالى عند الاشاعرة كما في شرح المواقف هو ارادته الازلية
المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال فهو صفة ذات فلا يصح
الدعاء بها اذ المطلوب هو المقدور المراد الذي تتعلق به القدرة والارادة ولا
يكون الا ممكنا وارادة الله تعالى واجبة ازلية ليست من متعلقات القدرة ه
واما على القول بانه ابتداء الكائنات فيما لا يزال وتم وفق الممكنات
ايجادا واعداما على وفق القدرة فلا اشكال في صحة الدعاء به اذ هو حينئذ
صفة فعل فلا فرق بينه وبين قوله اللهم اعطنا هبات وافرة وقوله بهبات
جمع هبة وهي العطية وتنوينها للتكثير او للتعظيم والفرق بينهما
ان الاول راجع لكمية العطايا والثاني لكيفيتها وقوله وافرة اي تامة
لا ينقص شيء وهو نعت لهبات وصح وصف الجمع به وان كان مفردا
لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفرد في وصفه وفعله نحو الجذوع
انكسرت ومنكسرة ولم يعبر بنعت الجمع اشارة الى انها لتناسبها في خواصها
الجميلة كانها نوع واحد فلا يقال انه وصفه بوصف المفرد لانه جمع
سلامة وهو للقلة فيه ان الغرض بوصف هذا الجمع بهذا الوصف الاشارة
الى الكثرة لانه المناسب للمدح فكيف ينظم في وصفه اي قلة ويعامل
معاملة القليل قال مغيره وقال بعض اشياخنا الظاهر انه اراد بالهبات

الى ابتداء الدرجات العظيمة وقوله في درجات متعلق بمحذوف نعت ثان
لهبات وفي بمعنى من والمراد بالآخرة الجنة ومعنى البيت والله يقضي في قوله
بدرجات عظيمة كائنة من درجات الجنة والمراد بالدرجات العظيمة
الفردوس ويحمل هذا البيت على هذا المعنى يكون الناظم ضمن هذا
البيت هذا الدعاء الخاص ليكون كالمتمثل لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا سألتم الله فسألوه الفردوس هـ وقوله في قوله متعلق بيقضي
وقدم نفسه لحديث ابي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا دعا بدأ بنفسه وفي القرآن ربي اغفر لي ولوالدي فان قلت
هلا قال ولجميع المسلمين فان تعميم الدعاء اولى واقرب للاجابة
كما دل عليه الحديث قلت لعله عمم باللفظ او بالقلب دون الكتابة
وانظر هل يطلب بالتعميم في الكتابة ايضا قال مقيده
ويظهر على قياس ما سبق عن الازهري وبابسير من كراهة افراد الصلاة
عن السلام وعكسه ولو خطا انه يطلب بذلك فتأمله والله اعلم
ولذا قال الشيخ كان الاحسن ان يقول رحمه الله هـ

والله يقضي بالرضى والرحمة ... في قوله ولجميع الامة

واصلحه بعضهم ايضا بقوله

والله يقضي بهبات جمة ... في قوله ولجميع الامة

الا ان هذا اقرب لكلام المصنف لان جمة بمعنى وافرة وقوله
في درجات الآخرة اي مراتبها العلية لان الدرجات كما في الصحاح
الطبقات من المراتب وقال ابو حيان الدرج الى اعلى والدرك الى
اسفل والمراد هنا مراتب السعادة الحسية والمعنوية واقتصر على الآخرة

لانها لهم

لانها لهم عند الغافل ابقاؤها بخلاف مراتب الدنيا فانها فانية والكلام فيه
على الاول حقيقة وعلى الثاني مجازية وهذا آخر نظم عبد الواحد حتى
كانه كاد يبلغ ان يكون متواترا وقال المكودي في الكبير ورد علينا
عام تسعة وخمسين وسبعمائة طالب من طلبة العراق فذكر لنا ان اهل
العراق يزيدون بيتا ثامنا في آخر الخطبة وهو

فقط العبد وجل من ذنبه ... عقب دعاء ورجاء ربه

وهو مناسب لما قبله ومرتبط به اشد ارتباط لان الدعاء يطلب فيه التذلل
والخضوع المناسب لمقام الدعاء وكانه يقول انا عبد وجل من ذنبي
اي خائف منه ومن هو كذلك ماله الا دعاء ربه ورجاؤه فما نافية
والعبد خبر مقدم ووجل من وجل كفرح نعت له ومن ذنب متعلق بوجل
وعقب دعاء مبتدأ مؤخر واصله عقب دعاء ربه بحذف المضاف اليه لوجود
الشكل وعقب دعاء غير منون مثل قطع الله يد ورجل من قالها قال مقيده
ويحتمل قوله عقب دعاء ان يكون فاعلا بالجار والمجرور قبله لكونه
بعد نفي والله اعلم وقوله ورجاء ربه معطوف على دعاء وفي
قول الناظم والله يقضي الخ نوع من انواع البديع وهو حسن الانتهاء
لان الختم بالدعاء معهود للبلغاء كقوله

بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله ... وهذا دعاء للبرية شامل

قال مقيده وهذا آخر الاختصار بعون الله تعالى والله سبحانه
الموفق للصواب واليه المرجع والمآب وهو حسبنا ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكان الفراغ منه بعد عشاء

ليلة الجمعة ثاني عشر رمضان المعظم عام خمسة وأربعين ومائة وألف والحمد
لله على عونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله نبيه وعبده وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا وأحبابنا
ولجميع المسلمين آمين يا رب العالمين

انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم [redacted]

